دكتور نبيل السمالوطي

أستاذ علم الاجتماع بجامعتي

الأزهر والإمام محمد بن سعود بالسعودية

أزمة علم الاجتماع في العالم العربي

دراسة نقدية استطلاعية للمشتغلين بالعلم

الجزء الأول

الموقف من أهداف العلم وأطره النظرية والمنهجية والمعرفية

١٤١٦هـ/١٩٩٥م

توزيع دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سوتر – الأزاريطة

تليفون ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قناة السويس الشاطبي ت :٥٩٧٣١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الدراسة

تثار الآن وبشكل قوي قضية توطين علم الاجتماع في مختلف دول العالم Indiginization of Sociology، بمعنى تركيز بحوث ودراسات هذا العلم في كل مجتمع على الواقع الثقافي والاجتماعي والديني ، والاهتمام بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع ، ومحاولة مواجهتها من خلال الخصوصية الثقافية في كل مجتمع ، وهذا يعني سعي علم الاجتماع في مختلف المجتمعات إلى التوفيق بين الخصوصية الثقافية والاجتماعية والتاريخية ، وبين الثوابت المنهجية العامة التي تميز العلم ، أو بقول آخر التركيز على أن يكون لعلم الاجتماع دور متميز في مواجهة مشكلات المجتمع وأزماته والاسهام في تنميته في إطار منطلقاته الثقافية من جهه، وفي إطار الأصول المنهجية المستخدمة في إطار هذا العلم من جهة أخرى . ومن خلال دراسة علماء الاجتماع لواقعهم الثقافي والاجتماعي والتاريخي، في إطار الأصول المنهجية المتفق عليها واستحداث آليات منهجية جديدة تتناسب مع هذا الواقع ،وتتطلبها الخصوصية الثقافية لهذه المجتمعات ، بشرط اتساقها مع المتطلبات والشروط المنهجية العامة (الدقة والموضوعية والحيدة وصدق التعبير عن الواقع وضوابط التعميم والصورة المنطقية للنظرية العلمية ...الخ)، أقول إن هذا الطرح هو الذي يضفي هوية متميزة على علم الاجتماع في كل إقليم أو في كل دولة ، وهذا بالتالي مايضفي هويه متميزة على علم الاجتماع في العالم العربي.

هذه القضية شغلت الباحث منذ سنوات إعداد دراساته للدكتوراه ، وقد عبرت عنها في ثاني دراسة أصدرها بعد الحصول على درجة الدكتوراه سنة ١٩٧٣م وكانت في سنة ١٩٧٥م بعنوان (الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر) ، الصادر عن الهيئة العامة للكتاب. فقد جاء في أول المقدمة (١)« يحق لنا بعد هذا النمو المتعاظم للنظريات المطروحة في علم الاجتماع أن نقف

قليلا لنطبق تقاليد هذا العلم من أجل فهم تلك النظريات فهمًا سوسيولوجيًا ، يردها إلى أصولها الاجتماعية والحضارية والشخصية . وقد آن لنا أن نراجع أنفسنا بعد أن مضى على ظهور علم الاجتماع في أوربا مايقرب من قرن ونصف . ومن المناسب أن نطرح في هذا الصدد مجموعة من الأسئلة التي تسهم الإجابة عنها موضوعيًا ، في تحديد موقفنا في مصر والعالم العربي، من تلك النظريات المطروحة في التراث، وفي توجيه جهودنا العلمية في اتجاه واضح ومدروس يمكن أن يحقق أمانينا القومية في إطار قيمنا الدينية والوطنية » .

وقد ذكرت أيضا في المقدمة « وإذا كان استعراض تراث علم الاجتماع يكشف بجلاء التزام أغلب علماء الاجتماع في كل دولة بقضايا معينة تهم مجتمعاتهم ، فإنه على باحثينا في مصر أن يلتزموا في أبحاثهم بمجموعة من القضايا وفي مقدمتها تحقيق التقدم الحضاري لبلدنا ، في إطار قيمنا النابعة من الأديان السماوية الخالدة ، وقيمنا الحضارية والتاريخية العريقة ، وفي إطار خطط التنمية في مصر . على أن هذا الالتزام لايتعارض مع الموضوعية في الأبحاث الواقعية ، لأن هذه الموضوعية هي التي يمكن أن تتيح لنا التخطيط السليم الموصل إلى أهدافنا القومية » .

كذلك فقد جاء في مقدمة هذا الكتاب المذكور[٢] « ويتضح لمن يستعرض النظريات الكبرى في علم الاجتماع كيف أنها صدرت لخدمة مجتمع الباحث ومواجهة بعض المشكلات والأزمات التي يعانيها ... وهذه الحقيقة تطرح بالضرورة السؤال التالي: ماهو موقف علم الاجتماع في بلدنا من هذا الانقسام في علم الاجتماع؟ وما هي الإسهامات التي قدمها علم الاجتماع عندنا لمواجهة مشكلاتنا المحلية والقومية ؟إن الواقع الاجتماعي والحضاري لمصر والعالم العربي يختلف اختلافا شاسعًا عن الواقع الاجتماعي الذي صدرت خلاله نظريات علم الاجتماع الغربي والشرقي على السواء . وطالما

أن نظريات وتطبيقات علم الاجتماع توجه في كل بلد بما يخدم أهدافه ، فإن علم الاجتماع في بلدنا يجب أن يقدم إسهامات فعاله ، ويوظف في خدمة نضالنا ضد الفقر والأمية والانفجار السكاني والقيم والاتجاهات المعوقة للتقدم ، ويجب أن يسهم في تحسين نماذج الإدارة والإشراف داخل التنظيمات الاقتصادية والصناعية ، وأن يساعدنا على تحقيق الفهم العلمي لمجتمعاتنا الريفية والحضرية والصحراوية حتى تصدر برامج التنمية استناداً إلى فهم واقعي للمجتمعات التي تخطط لتنميتها» .

هذه الفكرة طرحتها منذ سنة ١٩٧٥م وحاولت متابعتها في دراساتي وأبحاثي اللاحقة حول التنمية والإدارة والتعليم والجريمة واختبار بعض النظريات الغربية في الواقع المصري مثل (نظرية سوذرلاند في الاختلاط التفاضلي) وفي مجال الإعلام ، وقضية البث المباشر وعلم اجتماع المعرفة ونقد وتحليل التراث الغربي في علم الاجتماع.... الخ.

وهذه الدعوة إلى توطين علم الاجتماع ليست بدعة في علم الاجتماع العالمي، فقد برزت هذه الدعوة تحت عناوين كثيرة منها المحلية والعالمية في علم الاجتماع وعلم الاجتماع الإقليمي ، وتوظيف علم الاجتماع في خدمة الواقع المحلي أو التنمية ، أو دور علم الاجتماع في مواجهة المشكلات والأزمات المحلية ... الخ . وقد نمت الاتجاهات نحو المحلية في علم الاجتماع في العديد من مناطق العالم بشكل قوي مثل اليابان والصين والهند وأمريكا اللاتينية وبعض دول أفريقيا [٤].

وهذه الاتجاهات تثبت تعددية مسارات ونظريات العلم وتطبيقاته وارتباطها بالواقع المحلي والخصوصيات الثقافية والبيئية والتاريخية ، كما تثبت خطأ الزعم القائل بعالمية علم الاجتماع الغربي، أو بأن كل مايصدر عن المراكز الأكاديمية الغربية له طابع علمي موضوعي قابل للتطبيق عالميا. فهذه الدعوة الأخيرة هي في حد ذاتها دعوة ايديورجية تستهدف تحقيق مصالح

وأهداف معينة .

وقضية توظيف علم الاجتماع لخدمة الواقع المحلي، وبناء نظريات ومناهج تسهم في تحقيق هذا الهدف أمر طرحه العديد من علماء الاجتماع في الغرب ذاته ، فهذا (بول لازارسفيلد)[٥] أحد كبار علماء المناهج يؤكد هذه القضية بقوله« إن كل بلد يصبغ علم الاجتماع بلون خاص به ، وعلى سبيل المثال ففي يوغسلافيا نكاد لانعثر إلا على أبحاث تتصل بالتسيير الذاتي ، وإذا كنا في البلاد الإسكندنافية فإن البحث الاجتماعي يصبح أداة من أدوات السياسة الاجتماعية ، وقد قامت مشكلات الأسرة والسكان في السويد بدور حاسم في إدخال مادة علم الاجتماع إلى المواد التي تدرس في الجامعات. ودائما يشار إلى أن علم الاجتماع الدانيماركي يتميز بصفة عملية وليست نظرية حيث يركز على الرفاهية الاجتماعية ومواجهة المشكلات الاجتماعية هناك وفي فنلنده تشكل البحوث التي تركز على شرب الكحول وسياسة الدولة تجاهه جزءًا ضخمًا من أبحاث علم الاجتماع هناك . وفي إيطاليا يبحث علم الاجتماع في مشكلات التخلف في الجنوب، وآثارها على الهجرة إلى الشمال، وما ينجم عنها من انعدام في التوازن الاجتماعي. وبالجمله يمكن القول دون الوقوع في خطأ كبير إن علم الاجتماع في أي بلد أصبح يركز أكبر جهد على مشكلات البلد ، لا لدراستها فحسب، ولكن أيضا للمساعدة في مواجهتها» .

وإذا انتقلنا إلى واحد من أكبر المنظرين في علم الاجتماع (دون مارتنديل)(D.Martindale) [٦]نجده يؤكد حقية تلون النظريات الاجتماعية في كل دولة أو مجتمع بالطابع الوطني المحلي، وبالتالي اختلاف وتباين النظريات من دولة إلى أخرى حسب ثقافة وواقع وتاريخ كل منها . فقد قال[٦]

« هناك نظريات اجتماعية المانية وفرنسية وبريطانيا وإيطاليه وسلافية وروسيه ويابانية محافظة على الحس العلمي وعلى المتطلبات العلمية

الموضوعية . هذه النظريات تختلف في منطلقاتها التاريخية الخاصة بمجتمعاتها من أجل اعطاء الصورة القومية أو الوطنية » . لكن (مارتنديل) يؤكد أهمية الالتزام بوحدة النظرية والآليات المنهجية على الرغم من الطابع القومي لعلم الاجتماع . فهو يقول(إن المنطلقات والالتزامات القومية في الحقل المعرفي واردة وقائمة وضرورية ، لكن بشرط ألا تخرج عن وحدة النظرية وآلياتها ، بحيث إذا أراد أحد أن يفكك كتابات أحد المنظرين في النظرية الصراعية ويرجعها إلى أقطار كاتبيها كأن نرجع نظرية (جمبلوفتش) و(راتزنهوفر) إلى النمسا، ونظرية (والترباجوت) إلى انجلترا ، ونظرية (أوبنهايمر) إلى ألمانيا ونظريات كل من (سمول وفولت) إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا أراد باحث آخر أن يفكك كتابات أنصار النظرية الفينومينولوجية بارجاع كل باحث إلى أصوله ، مثال هذا ارجاع نظريات (كانبت) إلى المانيا، و(جيرفتش) إلى فرنسا، ... الخ ، فإن النظرية الصراعية والفينومينولوجية تظل كل منهما محافظة على بنائها أو طابعها العام . لأن الصراع في النمسا يماثل - إن لم يتطابق - مع الصراع في ألمانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة .. أما بالنسبة لأنصار الاتجاهات النازية الفاشية من السياسيين الذين مارسوا الضغط لفرض ايديولوجيتهما على بناء النظرية الاجتماعيه (في المانيا وإيطاليا) ، فقد أدى هذا الضغط إلى أن تصبح النظريات الاجتماعية المتأثرة بهذا الضغط نظريات محلية لاتخدم البشرية أجمع ، فزالت فيما بعد من المجالات العلمية والنظرية ، وبقيت إسهامات تجارب الشعوب التي ابتعدت عن الغرض الايديولوجي) .

لكن حتى هذا التصور الذي طرحه مارتنديل حول الطابع القومي والوطني للنظرية ، وحول امكانية وجود نظريات علمية اجتماعيه بعيدة عن الهدف الايديولوجي، هذا التصور يظل موضع تساؤل. فهل هناك نظريات اجتماعية - خاصة الكبرى ومتوسطة المدى - أو مايطلق عليه (الماكرو) - Macro

Sociologyبعيدة عن التوجيه الايديولوجي؟[٧].

كل هذا يشير إلى أهمية توطين علم الاجتماع في العالم العربي، وإلى أهمية انطلاقه من الخصوصية الثقافية والاجتماعية والتاريخية لمجتمعاته، وأهمية توظيفه في خدمة مواجهة مشكلاته وتنميته وتحقيق تكامله وقوته... الخ، كل هذا بالطبع في إطار الحفاظ على المتطلبات العلمية والموضوعية والاستفادة من أدبيات هذا العلم وتراثه ونظرياته، مع إمكان بناء نظريات، وإبداع آليات منهجية أكثر ملاءمة لدراسة الواقع العربي. وقد شغلت هذه القضية العديد من الباحثين في العالم العربي كما يتضح من عشرات الدراسات والبحوث المطروحة في هذا الصدد، سواء في إطار العديد من المؤتمرات التي عقدت حول هذه القضية أو حول قضايا قريبة منها - في القاهرة والاسكندرية والكويت وأبوظبي وتونس، أو في إطار المنتديات والجمعيات الخاصة بعلم الاجتماع، أو في إطار بحوث ودراسات فردية. وهذه سوف نتعرض لها في دراستنا هذه بشئ من التحليل.

وقد نبتت فكرة هذا البحث الميداني في ذهن الباحث عندما كلفت بإعداد بحث يتم عرضه في ندوة بكلية العلوم الاجتماعية بالرياض حول (أزمة علم الاجتماع واشكالياته في العالم العربي) في ١٩٩١/١٢/٢م. وبعد إلقاء البحث أثارت المداخلات والتساؤلات والحوارات التي أعقبت الطرح الفكري، حاجة المكتبة العربية في علم الاجتماع إلى استطلاع آراء المشتغلين به مباشرة، حول العديد من القضايا النظرية والمنهجية والتطبيقيه التي تخص علمهم. وهذا العمل سبق أن قام به بعض الباحثين في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، مثال هذا ماقام به كل من (ألفين جولدنر)A . Gouldner و(تيموزي سبريه)T. Spreha[٨] حيث قاما بدراسة مسحية لاستطلاع آراء المشتغلين بعلم الاجتماع حول تصورهم وتقويمهم للنظريات المستخدمة في العلم، والتعرف على موقفهم من النظرية الوظيفية.

وقد سبق أن قدم بعض الدارسين عروضا تقويمية لبعض الدراسات العربية ، من زاوية توجهاتها نحو المحلية أو العالمية أو العربية أو الإسلامية أو الراديكاليه... الخ، لكنها كلها دراسات لايمكن الادعاء بأنها شاملة ولا يمكن تعميمها طالما أنها لاتمثل كل الدراسات المطروحة في العالم العربي، كما لايمكن الادعاء بأنها عينة ممثلة لهذه الدراسات ، فليس هناك حصر شامل لهذه الدراسات على مستوى العالم العربي ، ولا حتى على مستوى كل مجتمع على حده . وقد قابلنا نفس المشكلة عندما حاولنا الاتصال مباشرة ببعض الباحثين ، وحاولنا الحصول على قوائم بالمشتغلين بعلم الاجتماع على مستوى بعض الدول، فلم نجد هناك حصراً بهم ، كما وجدنا مشكلة أخرى هي أن العديد منهم لم يعبئ الاستبانة التي تم إعدادها بشكل مقنن ومحكم للوقوف على آرائهم وتصوراتهم حول قضايا علمهم وتطبيقاته ومعوقات الاستفادة من البحوث العلمية في مجاله . وقد تحققنا أن البعض لايريد الافصاح عن رؤيتهم وتصوراتهم وقناعاتهم الشخصية للنظريات والمناهج وأساليب فهم الواقع ... الخ، والبعض غير مقتنع بجدوى هذه الدراسات ، والبعض يمارس الالتحاق بعلم الاجتماع للارتزاق ولا يتبنى اتجاها معينا ، ويمكن الاستدلال على صحة هذا القول بأن أغلب الكتب المطروحة في هذا العلم مدرسية وهي عبارة عن مقررات يتم تدريسها في المراحل الجامعية المختلفه ، ولا تعكس مواقف محدده .

ولاشك أن دراسة توجهات المشتغلين بعلم الاجتماع يمكن أن تتحقق بأكثر من طريقة ، منها تحليل البحوث والدراسات المطروحة أو عينة منها ، ومنها الالتقاء بالمشتغلين بهذا العلم ومحاولة استطلاع آرائهم بشكل مباشر. ولكل من الطريقتين ايجابياته وسلبياته وقد آثرنا تطبيق الطريقة الثانية لأننا - على حد علمنا - لم نجد أي دراسة قامت بتطبيقها بالشكل الذي قمنا بتطبيقه ، ولتحقيق الأهداف التي حاولنا الوصول إليها . وعلى الرغم من

العديد من التحفظات النظرية والمنهجية على هذه الطريقة الأخيرة ، إلا أنها بلا شك سوف تؤدي إلى تحقيق العديد من الإيجابيات ، وسوف تسهم في المزيد من البحوث الأكثر عمقا وتحديدا.

والباحث لايدعي أن هذه الآراء تمثل المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، ولا يدعي أنها يمكن تعميمها على الدول التي ينتمي إليها المبحوثون ، غاية مافي الأمر أننا قمنا بمساهمة في تحليل اشكاليات علم الاجتماع في العالم العربي استناداً إلى الدراسات والبحوث التي طرحها العديد من المهتمين سواء في مؤتمرات أو في منتديات أو في مجلات أو في كتب ، هذا إلى جانب محاولة التعرف على آراء بعض المشتغلين بعلم الاجتماع في بعض الدول العربية ، والوصول إلى نتائج تعكس بعض التوجهات والآراء والتصورات للمشكلات وأساليب مواجهتها وصولاً إلى هوية متميزة لعلم الاجتماع في العالم العربي ووصولاً إلى أقصى استفادة ممكنة من التراث النظري والمنهجي العالمي، وإلى أفضل توظيف ممكن لبحوث علم الاجتماع في خدمة تنمية المجتمعات العربية ، ومواجهة ماتعانيه من مشكلات وأزمات.

وهي في النهاية محاولة بحثية لها مالها وعليها ماعليها ولاشك أن النقد والتحليل وآراء الزملاء سوف يثري هذا النوع من الدراسات مستقبلا لصالح تنمية علم الاجتماع في العالم العربي من جهه، وتنمية المجتمعات العربية ذاتها من جهة ثانية ، وتزايد الوعي والتواصل بين المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي من جهة ثالثة .

وفي النهاية لايفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من شارك في المناقشة في الندوة السابق ذكرها أو في تحكيم الاستبانة أو إبداء ملاحظات حول البحث أفادني كثيراً ، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الباري عميد آداب الزقازيق ، والأساتذة الدكاتره عبد المنعم عبد الحي ، وسعيد فرح من جامعة طنطا، وسيد حنفي من جامعة الزقازيق ، وإبراهيم

أبو الغار وأحمد النكلاوي من جامعة القاهرة ، وإسماعيل الفقي من جامعة عين شمس وعبد المنعم بدر من المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، وإبراهيم الجوير ، وعبد الله الخليفة ، وعبد الرزاق الزهراني وسعود التركي وخليل مدني وموسى آدم ومحمد علي الطيب وعزمي صالح من جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وإبراهيم العبيدي وسعود الضحيان من جامعة الملك سعود، كذلك لايفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل الأخوة الأساتذة الذين شاركوا في تعبئة إستبانة البحث التي تتطلب الكثير من الجهد والفكر والوقت في تعبئتها من جامعات السعودية ومصر والسودان والجزائر،

هذا والله الموفق وهو سبحانه وتعالى الهادي إلى سواء السبيل.،،،

الرياض - يناير ١٩٩٦م. نبيل السمالوطي

مصادر المقدمة

١- نبيل السمالوطي: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية . الهيئة العامة للكتاب- الاسكندرية ، رقم الايداع ٢٦٥١/١٩٧٥م ص ص-ج.

٢ - المصدر السابق ص ك

٣ - المصدر السابق ص ص ق-ك.

4- UNESCO : Regionalization of Social Sciences in Latin America , Asia, Africa :- International Social Science Journal XXXXV , Vol(4) pp. 559-561.

٥ - معن عمر خليل : نحو نظرية عربية في علم الاجتماع - سلسلة الدراسات الاجتماعية - كتاب البيان - جمعية الاجتماعيين بالشارقة ١٩٨٩م ص ٤٦.

6- Don Martindale: The Nature and Types of Sociological theory: Hough Miffin- Co. Boston 1960 . p . 540

٧ - يكفي في هذا الرجوع إلى بعض الدراسات مثل :

I.zietlin: Ideology and the development of Sociological Theory. Prentice Hall 1968.

A.Bawe: The Two Sociologies : in K.Thompson et - al (eds): Sociological Perspectives : Penguin Books , 1971..

R. Nisbet: Sociological Tradition: Heinmann - London 1971.

إرفنج زايتلن : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : دراسة نقدية . الترجمة العربية - عودة وعثمان - دار السلاسل - الكويت ١٩٨٩م.

س. رايت ملز: الخيال العلمي الاجتماعي: الترجمة العربية - عبد المعطي والهواري ونعيم ، دار المعرفة الجامعية : ١٩٨٧م

بوتومور: علم الاجتماع والنقد الاجتماعي- الترجمة العربية - الجوهري وآخرين ، دار المعارف: ١٩٨١م.

جان كزنوف: دعائم علم الاجتماع : الترجمة العربية - عادل العوا ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق ١٩٨٩م.

8- A . Gouldner : The Comming Crisis of Western Sociology: Hienmann 1971. p. 248.

وارجع إلى دراسة نبيل السمالوطي: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، مصدر سابق ص ص ٣٤-٣٥.

القسم الأول من الدراسة

أولاً - الإطار المنهجي للدراسة :

١ - مقدمة حول الإشكاليات المستهدفة للبحث

٢ - استراتيجية البحث وتساؤلاته الرئيسة

- المرحلة الأولى من البحث
- المرحلة الثانية من البحث
- المرحلة الثالثة من البحث

٣ - الأهداف الرئيسة للبحث

٤ - منهج البحث

٥ - أدوات البحث والمحاور الرئيسة للدراسة

٦ - مجتمع البحث والعينة

مقدمة حول الإشكاليات المستهدفة للبحث :

يؤكد العديد من مؤرخي علم الاجتاع في الغرب والمنظرين له (بوتومور (Bottomore) وزايتلن، Zietlin ونسبت Nisbet وترياكيان Tyriakian وغيرهم[١]) أن علم الاجتماع هو علم الأزمة الاجتماعية ، أو أنه هو النظام الفكري الذي استهدف تجاوز الأزمة الثقافية والاجتماعية والسياسية التي صحبت انهيار النظام الاقطاعي وقيام الرأسمالية الصناعية ، بما استتبعه هذا من تغيرات بنائية عميقة في أسس النظم والقيم وعلاقات القوة وبناءات السلطة ومرتكزات التنظيمات الاجتماعية ونسق الأدوار والمكانات الاجتماعية والطبقات ..... الخ .

وإذا كان علم الاجتماع هو علم الأزمة - كما يشير (بوتومور) ، فإن الباحث المذكور خصص فصلا في دراسته بعنوان : **(علم الاجتماع من منظور اجتماعي نقدي[٢])** بعنوان **(أزمة علم الاجتماع)** ، يؤكد فيه محنة علم الاجتماع ، وهو يستدل على هذه الأزمة أو المحنة ، بظهور عدة اتجاهات ومدارس متصارعة متناقضة في هذا العلم خلال مدة زمنية قليلة جداً ، مثل (اليسار الجديد New Left) الذي أصيب في رأيه بالشيخوخة المبكرة ، و(علم الاجتماع الجديد New Sociology)(وعلم الاجتماع النقدي Critical Sociology) ، وعلم الاجتماع الذي يستهدف أحداث تغيرات جذرية في بناء المجتمع ونظمه وعلاقاته (علم الاجتماع الراديكالي Radical Sociology)، وظهور ما أطلق عليه (حركة تحرير علم الاجتماع Liberation Movement)....الخ.

ويؤكد الباحثون النقديون في علم الاجتماع أن سرعة ظهور وانتشار المذهبيات أو التوجهات النظرية ، وسرعة اختفائها ، تعد مؤشراً حقيقياً لعمق الأزمة الثقافية ، وعمق أزمة الواقع الاجتماعي الذي يعكسه النظام العلمي، وبالتالي يعد مؤشراً جوهرياً لأزمة العلم نفسه كتعبير عن هذا

الواقع ، وكموجه تنويري موضوعي لتخليص الواقع من أزماته.

ولسنا هنا بحاجة إلى تتبع أزمة علم الاجتماع منذ بداياته الفرنسية ، وتبني التوجهات العضوية والوظيفية كأيديولوجية محافظة Status Quo Ideology أوكرد فعل للتحولات الاقتصادية والطبقية والسياسية ، ولظهور الإتجاه الصراعي في فهم الواقع الاجتماعي قبل ظهور علم الاجتماع رسمياً في فرنسا ، فهناك من ينظر إلى ماركس على أنه المؤسس الحقيقي لهذا العلم، ثم تطور هذا الاتجاه وتفرع إلى إتجاهات محدثة تختلف في الفروع وتتفق في المنطلقات والأصول. ومن هنا نجد أن هناك عدة علوم اجتماع وليس علماً واحداً حسب مايذهب «الين داو» Alin Daw(٣).

ويذهب « نورمان برنبوم» N. Birnbaum في معرض حديثه عن أزمة علم الاجتماع الماركسي إلى القول (أن الأزمة المذهبية أو النظرية تظهر في العلم في حالة توافر أحد العاملين التاليين:

الأول: استنفاد النسق الفكري النظري امكانات التطور الداخلي أو فشل مكوناته في تطوير ذاتها.

الثاني: حدوث تغيرات في طبيعة الوقائع أو الظواهر التي يعالجها هذا النسق الفكري.

وهذا هو ماحدث لعلم الاجتماع الغربي ، فقد تغيرت الوقائع والمناخات الفكرية التي أفرزت الوضعية والوظيفية ، كذلك فإن علم الاجتماع التقدمي في الثلاثينيات (روبرت لند وبعض أنصار الماركسية الاجتماعية) تعرض لأزمة بعد انتهاء فترة الركود الاقتصادي ، وقيام الحرب العالمية الثانية وما تبعها من محاولات للتخطيط للتنمية والتعفيز، وتسارع عمليات النمو الاقتصادي في الغرب . كذلك فقد تحدث نقاد علم الاجتماع عن أزمة علم الاجتماع المحافظ الذي ظهر وازدهر في الخمسينات بعد الحرب الثانية «بارسونز» Parsons و«ليبست Lipset A و«شيلز» Shils

وآخرون) حيث لم يعد قادراً على تفسير ظهور حركات إجتماعية وثقافية وسياسية تخلت عن أنماط الحياة في الدول الصناعية (٤).

وقد شاع مصطلح أزمة علم الاجتماع الغربي بعد ظهور كتاب « ألفين جولدنر» Gouldner. (٥) الذي يحمل نفس العنوان ، وبعد ظهور الدراسة التي أخرجها (ترياكيان) الذي يحمل إسم (ظاهرة علم الاجتماع) (٦)، وبعد محاولة المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم تطبيق أساليب ومداخل علم اجتماع المعرفة في فهم أدبيات علم الاجتماع(٧).

وقد تنامت الدراسات النقدية التي ركزت على مايعانيه علم الاجتماع من أزمات ، ومن أبرز هذه الدراسات ، دراسة « تشارلس رايت ملز» C.R.Mills بعنوان (الخيال السوسيولوجي) و(صفوة القوه) و(الماركسيون)(٨) حيث يركز على أزمة التنظير أو ما أطلق عليه النظريات الكبرى Grand Theories التي يغلب عليها التعميم الفلسفي غير المستند إلى الواقع ، وأزمة الامبيريقية المجردة أو المفتتة Abstract Empericism التي تدرس الواقع الاجتماعي بشكل مفتت مبعثر Fragmentation دون ربط الجزئيات بالكليات ، ودون ربط الوقائع والظواهر المدروسة بسياقاتها التاريخية والثقافية وبالبناءات الاجتماعية التي هى عبارة عن إفراز لها وجزء منها(٩).

وقد تم إنتقاد النظريات المتصارعه في كل الدراسات التي عالجت النظرية في علم الاجتماع تقريبا ، من خلال إتهاماتها بالفلسفية والتجريد والميتافيزيقية وعدم القدره على تفسير وتحليل الواقع ، والفشل في التنبؤ ، وعدم القدرة على امداد المخططين والمصلحين والمنمين بأسس ثابتة لبناء خططهم وبرامجهم، كل هذا ببساطة لأنها تنطلق من مناهج معيارية تأمليه ومن توجهات إيديولوجية ، وليس من علمية وموضوعية ودراسات واقعية تاريخية ومقارنة .

وقد ظهر مفهوم الأزمة بعدة معاني منها ، المشكلات الطارئة الخطيرة، سواء التي تهدد العلم أو تهدد التنظيم أو المجتمع ، والتي تتطلب قراراً واجراءً سريعا لمواجهتها، ومنها المشكلات الاستراتيجية التي تهدد العلم أو المجتمع أو التكامل... مثل أزمة الصراع بين التوجهات النظرية في العلم ، أو الصراع بين المناهج ، أو الصراع بين المحلية والعالمية ، ...الخ.

هذه المقدمة ضرورية للدخول في مشكلات علم الاجتماع في العالم العربي، فالمستعرض للدراسات السوسيولوجية في مصر أو السعودية أو السودان أو في الشام (سوريا والأردن ولبنان) أو في المغرب العربي (ليبيا والجزائر والمغرب وتونس) يلحظ عدة أمور أهمها مايلي:

أ - ان نشأة علم الاجتماع في العالم العربي لم تكن استجابة لحاجات ثقافية أو مجتمعية ، ولكن كانت نقلا لنظم أكاديمية غربية ، وهذه النظم بدورها كانت استجابة لتحولات اجتماعية ومناخات سياسية واقتصادية ذات خصوصية ، تختلف اختلافا جذريا عن الظروف والمناخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر والعالم العربي. كذلك فإن هذه النظم تعالج مشكلات وأزمات تختلف نوعياً وشكليا عن أزمات العالم العربي. وهذه القضية أثارت مسألة عالمية علم الاجتماع أو محليته ، ومدى إمكان ظهور علم اجتماع عربي، يقوم على الدين أو على المادية التاريخية والمنهج الجدلي، أو على أسس تستجيب للواقع الثقافي والتاريخي والاجتماعي للعالم العربي. ويكفي في هذا الرجوع للبحوث التي قدمت في العديد من الندوات التي عقدت في هذا الخصوص مثل ندوة (**أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي**) بالكويت . في ابريل ١٩٧٤ ، و(**نحو علم اجتماع عربي**) في أبي ظبي في أبريل سنة ١٩٨٣، وندوة مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة بعنوان(**التراث وتحديات العصر في الوطن العربي**) القاهرة في سبتمبر ١٩٨٤[١٠].

ب - ان علم الاجتماع في العالم العربي - من خلال الغالبية العظمى من الدراسات المنشورة (وأغلبها مقررات دراسية تدرس في الجامعات) تعكس نوعًا من التبعية الفكرية لمدارس الغرب، سواء مدارس التوازن أو مدارس الصراع بأشكالهما المختلفة. وهذه القضية تثير قضية التبعية الثقافية لعلم الاجتماع في العالم العربي. وحتى الذين يتحدثون عن التبعية ونظرياتها المتعددة يثيرون تساؤلا حول مدى علمية وموضوعية رفض النظريات الغربية استنادًا إلى نشأتها في بيئات مغايره ، واستجابتها لمشكلات تختلف عن مشكلاتنا في العالم العربي. وقد قاد هذا بعض الباحثين إلى طرح السؤال التالي: (هل مايمكن تبريره علميًا وموضوعيًا هو البحث عن علم اجتماع عربي أم عن مجتمع عربي جديد؟) [١١]. وقد قاد هذا التساؤل وغيره بعض الباحثين إلى الحديث عن تحرير علم الاجتماع في العالم العربي من التبعية ، وضرورة وضع معايير علمية موضوعية لقبول ورفض إفرازات الفكر الغربي، سواء في شكل الفكر البنائي والوظيفي والنفسي والاقتصادي[نظريات البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية والتبادلية السلوكية والسوسيودراما ، والاثنوميثودولوجيا أو الفينومينولوجيا الاجتماعية بشكل عام) [١٢] أو النظريات الصراعية والراديكالية بأشكالها المختلفة ، الماركسية اللينينية ، أوالماوية [١٣]، أو النسق العالمي الجديد (والرشتاين)Wallerstien(*) وهذه النظرية طورها كل من «سمير أمين »(١٩٧٦) و«ارجيري ايمانويل» .A Emanuelسنة ١٩٧٢، و« جيوفاني» سنة ١٩٧٨ ، وصاغها « والرشتاين» صياغة سوسيولوجية سنة ١٩٨٠] [١٤]. وهناك العديد من النظريات الراديكالية المعاصرة والمطورة التي لها انعكاساتها الواضحة على علم الاجتماع في العالم العربي في شكل ندوات أو منتديات فكرية ، مثل نظرية التنمية المستقلة Independent Development« سمير أمين »[١٥]. وهناك نموذج التنمية التابعة Dependent Development Paradign

التي طورها (ديوفال) Duval وفريمان Freeman(١٦) . وهناك نظريات السير في عكس اتجاه التبعية Dependency Reversal والتي تؤكد حتمية تزامن التنمية والتبعية مرحلة من الزمن كضرورة للوصول إلى الاستقلال(١٧)، وهناك نظرية الانتقال من الجماعات خارج إطار العالمية External Area، إلى الجماعات الطرفية Perepheral، ثم إلى شبه طرفية Semiperepheral ثم إلى مناطق أو دول مركز Centers« راندال كولينز»R.Collins(١٨). هذه الاتجاهات النظرية المتصارعة في علم الاجتماع الغربي، انعكست على أعمال مشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، ويتضح هذا لمن يتصفح إعمال المؤتمرات العلمية التي تم عقدها في العالم العربي(١٩). كل هذا يعني ببساطه أن التبعية الأكاديمية ظهرت آثارها حتى في مجال الصراع الفكري والنظري داخل العالم العربي.

ج - لم تقتصر التبعية على مجال الأطر النظرية والتوجهات والمنطلقات ، وإنما امتدت إلى المنهج ، وظهر هذا بجلاء في عدة أمور ، فهناك أنصار تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في علم الاجتماع ، وهناك من يؤكدون ضرورة تميز مناهج هذا العلم بطابع خاص (مناهج الفهم « فيبر» Verstehen، أو مناهج إنسانية) . وهناك أنصار الاسمية المنهجية Methogological Nominalism وهناك أنصار الماهوية المنهجية Methodological Essentialism وهناك أنصار مناهج الكمية ، وأنصار المناهج الكيفية ، وأنصار المناهج الوضعية ، وأنصار المناهج الجدلية ، وهناك أنصار الاقتصار على المناهج البشرية ، وأنصار ضرورة الاستعانة بالمناهج الدينية . هذه الصراعات تتضح أكثر عند فحص مصادر المعرفة أو الابستمولوجيا الاجتماعية التي يرجع إليها المشتغلون بعلم الاجتماع في العالم العربي(٢٠) فهل نعد الوحي مصدراً من مصادر المعرفة أم نقتصر على المصادر الحسية

والعقلية فقط؟

د - العديد من الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي تأثرت بالتوجهات السياسية ، الأمر الذي جعل البحوث السوسيولوجية تعكس أزمة الصراع والتمزق العربي سياسيا واجتماعيا وعرقياً واقتصادياً . وهذا ما أثار اشكالية مصداقية الدراسات الاجتماعية ومدى مسايرتها للنظم السياسية وتوجيه الدراسات الميدانية لتبرير السياسة العامة للدولة .

هـ- حتى الذين ينادون بالهوية المستقلة لعلم اجتماع عربي؛ انقسموا حسب طبيعة التوجهات والمنطلقات التي يؤمنون بها ، فظهر أنصار علم اجتماع قومي، وعلم اجتماع عربي ماركسي، وعلم اجتماع إسلامي[٢١]

و - الفاحص لانتاج هؤلاء الدعاة إلى تبني علم اجتماع محلي يركز على المشكلات والأزمات المحلية ويسهم في تنمية المجتمعات العربية في ظل خصوصيتها الثقافية والبنائية والتاريخية والجغرافية ، لم يتخلوا عن ممارسة النمط الغربي من البحوث ، ولم يتخلوا عن تبني التوجهات النظرية الغربية ، ولم يقدموا اسهامات تقف بديلا عن الأطر النظرية والمنهجية المستوردة من الفكر الغربي . وسواء تبنوا التوجهات الليبرالية بأشكالها المختلفة ، أو الراديكالية بأشكالها التقليدية أو الحديثة ، فإنهم يسيرون في نفس الخط الغربي لأن كل هذه الاتجاهات هى في الأصل افراز المجتمعات الغربية . ولعل الأمرّ الأدهى أن بعض المفكرين العرب يتبنون أفكاراً صدرت في دول نامية مثلنا مثل دول أمريكا الجنوبية ، خاصة في مجال نظريات التبعية . والباحث لايجد حرجا في الانفتاح الفكري والاحتاك الثقافي والتلاقح الذهني وتبادل الخبرات بيننا وبين دول الغرب أو الشرق أو الدول النامية ، لكن الاشكاليه تبرز عندما نتوقف عند مجرد النقل دون تطوير أنساق فكرية

اجتماعية نابعة من خصوصيتنا الثقافية وهويتنا التاريخية والاجتماعية المتميزة، وهذا يشير إلى عدم السير نحو توطين علم الاجتماع في عالمنا العربي Indiginization of sociology وهى محاولات تسير الآن بخطى متسارعة في بعض دول أمريكا اللاتينية وأسيا مثل الصين واليابان والنمور الآسيوية ..الخ.

ز - المتتبع للدراسات السوسيولوجية في الأسواق العربية، يدرك أن كمًا كبيرًا من الانتاج الفكري الأكاديمي في علم الاجتماع لايتجه لبحث مشكلات جوهرية في العالم العربي، ولكنه يتجه للتأليف المقصود به اعداد كتب دراسية مدرسية في مستوى طلاب مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا. هذا فضلا عن غلبة الترجمات، أما المباشرة وإما غير المباشرة، الأمر الذي يعكس تكريس التبعية حتى خلال مراحل التنشئة العلمية لطلاب علم الاجتماع في العالم العربي. يضاف إلى هذا تخلف بحوث المشتغلين بهذا العلم عن متابعة وتطبيق التخصصات المستحدثه عالميا في هذا العلم، وتطويعها وتوظيفها في خدمة الواقع العربي. وهكذا نجد أن المناهج الغربية في مقررات هذا العلم في الجامعات تسهم بشكل مباشر في تكريس التغريب، وفصل الطالب عن واقعه الثقافي والاجتماعي والتاريخي.

ح - غالبية البحوث الاجتماعية الميدانية لايقصد بها خدمة واقع الدول العربية وتنميتها، ولكن يقصد بها، إما نيل درجة علمية (ماجستير أو دكتوراه) وإما الترقية إلى مراكز أكاديمية أرقى (أستاذ مساعد أو أستاذ) . وهذا يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من الدراسات الميدانية في العلم هى دراسات (ديكورية) لاتعني بالأسس والأولويات، وتهتم بأمور هامشية. كل هذا يعني انفصام البحث عن واقع وإشكاليات المجتمع الجوهرية. وقد يستثنى

من هذا البحوث التي تتم من خلال مراكز وأجهزة بحوث رسمية تابعة للدولة أو لوزارات معينة . لكن الملاحظ بشكل عام على البحوث الميدانية عدة أمور، منها انفصام الأكاديميين عن صناع القرار والتنفيذين والسياسيين ومنها السطحية في المعالجة ، ومنها عدم التركيز على القضايا الأهم فالمهمة .... ، وهذا يمكن تفسيره في ضوء عدة مداخل وعوامل ليس هنا مكانها ، ومنها أن أغلب البحوث ينطبق عليها مصطلح «ملز» (الامبيريقية المجردة) حيث تتسم بالسطحية وتفتيت المعرفة وفصل الظاهرة المدروسة عن سياقها التاريخي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي يحيل البحوث إلى مجرد تجميع معلومات مبعثرة وبشكل كمي متعسف لامعنى لها ولا مغزى (٢٢).

وإذا كان هناك إغتراب بين المشتغلين بعلم الاجتماع وبين صناع القرار في العالم العربي، فهناك عزلة أوضح بينهم وبين الجماهير ، لأن غالبية البحوث تتم من خلال استمارات لايستغرق تعبئتها ساعات والهدف ترجمتها كميا واخراج البحث، وهنا تتضح أزمة البحوث وفشل الكثير منها في تحقيق الفهم المتعمق للمشكلات من واقع الحس البحثي والاستعداد الفطري للباحث الذي يصقله التدريب المتقدم، والذي يستهدف فعلا فهم الواقع ومواجهة مشكلاته ، وليس فقط مجرد إخراج بحوث للاستفادة الشخصيه . هذا فضلا عن أن أهداف العديد من الباحثين ودوافعهم البحثيه ليس من بينها خدمة المجتمع بقدر تحقيق أهداف شخصية . ولا شك أن غياب استراتيجيات بحثية سوسيولوجية داخل الجامعات والمؤسسات العلمية تربط البحث العلمي الأكاديمي بخدمة المجتمع ومؤسساته التنفيذية ، وبخطة تنمية المجتمع ، تعد عاملاً رئيسا من عوامل تهميش البحث العلمي وعدم التفاعل الايجابي بين الأكاديميين من جهة وبين صناع القرار داخل المجتمعات العربية من جهة أخرى .

استراتيجية البحث وتساؤلاته الرئيسه:

يتضح من استعراضنا للمشكلة أن هناك العديد من الاشكاليات التي تقابل علم الاجتماع في العالم العربي في الممارسة أهمها:

أولا: اشكالية صياغة النظريات والمناهج المناسبة لفهم الواقع العربي بخصوصيته الثقافية والبنائية والتاريخية ، ويرتبط بهذه الاشكالية اختلاف فهم المشتغلين بهذا العلم في العالم العربي بشأن طبيعة علمهم وأهدافه ، وبشأن أنسب النظريات والأساليب المنهجية التي تسهم في فهم وتنمية هذا الواقع.

ثانيًا : اشكالية الانقسام داخل العالم العربي بين أنصار المحلية والداعين إلى بناء علم اجتماع عربي نابع من الخصوصية العربية الثقافية والاجتماعية والتاريخية ، وبين المناصرين للعالمية بدعوى الموضوعية والعلمية والمنهجية . وهذا يثير اشكالية معايير قبول ورفض النظريات والأساليب المنهجية الغربية والشرقية . كما يثير قضية استقلالية أو تبعية علم الاجتماع الممارس في العالم العربي. وهذه القضايا تثير اشكالية توظيف علم الاجتماع في العالم العربي لصالح التنمية ومواجهة المشكلات الساخنة والملحة . فهل ننظر المشتغلون بهذا العلم إلى علمهم على أنه يسهم في حركة التقدم الاجتماعي على مختلف المستويات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ... الخ) أم أنه يعوق عن تحقيق هذه المهمة ، وما هى تصوراتهم حول طبيعة المعوقات وأساليب التغلب عليها ؟ .

ثالثًا : اشكالية علاقة الدين ببحوث علم الاجتماع من حيث النظرية والمنهج، فهل يعد الدين مصدرا من مصادر المعرفة في علم الاجتماع؟

وهل يمكن النظر إلى الثوابت الدينية بوصفها منطلقات أو مسلمات تبنى عليها النظريات السوسيولوجية المناسبة لفهم الواقع الثقافي الذي يشكل الدين ركيزته الأساسية ؟ ولا شك أن الفكر ينقسم إزاء هذه القضية إلى قسمين فهناك من يرى ضرورة استبعاد الدين والتفسير الديني عند فهم الظواهر الاجتماعية تحقيقا للموضوعية ، وهناك من يرى أن قمة الموضوعية هى الاستناد إلى الدين في التفسير. وهناك من يرى أن الانطلاق من الثوابت أوالمنطلقات الدينية في دراسة الواقع وتفسيره لايتعارض مع الانفتاح الفكري والاستفادة من النظريات والمناهج المطروحة في علم الاجتماع الغربي بشرط عدم تعارضها مع هذه المنطلقات ، وهناك من يؤكد حتمية التصادم . وهنا نحاول استطلاع رأي المبحوثين ازاء هذه القضايا . وبما أن بحثنا هذا بهذا الشكل يصعب إخراجه في هيئة بحث واحد، آثرنا تقسيمه إلى ثلاثة مراحل أو أقسام تشترك في نفس الاطار التصوري أو النظري العام ويحدد في البحث الأول أركان البحث وأبعاده النظرية والمنهجية وأهدافه وتساؤلاته.

المرحلة الأولى :

طرح الإطار النظري العام للبحث، والاجابة عن فئة من التساؤلات التي تتصل بتصور المختارين للبحث لأهداف علم الاجتماع كما يمارس في العالم العربي، ومدى امكانية الوصول إلى قوانين أو تعميمات في هذا العلم وتصورهم لأنسب النظريات لفهم الواقع العربي، وتصورهم لأهمية النظرية في علم الاجتماع أو على وجه التحديد في الدراسات الميدانية ، وتصورهم لمناهج العلم وأنسبها لفهم الواقع الاجتماعي ومصادر المعرفة الاجتماعية حسب تصورهم.

وهكذا تصبح التساؤلات الرئيسة في المرحلة الأولى من البحث هى كما يلي :

أولا: كيف يتصور المشتغلون بعلم الاجتماع الذين يشملهم البحث لأهداف علمهم؟

ثانيًا : ماهى أنسب النظريات من وجهة نظرهم وأكثرها كفاءة لفهم الواقع العربي بقضاياه ومشكلاته وخصوصياته .

ثالثًا : ماهى أهميـة النظرية في نظر المفحوصين ، بمعنى هل من اللازم الانطلاق في البحوث الميدانية من نظريات توجه البحث، أم أنه يمكن أن نجري بحوث ميدانية دون الاسترشاد بأية نظرية ؟

رابعًا: ماهى أنسب المناهج لفهم الواقع العربي من وجهة نظر المفحوصين

خامسًا : ويتصل بالسؤال السابق معرفة تصور المبحوثين لمصادر المعرفة السوسيولوجية والتي تتصل بقضايا علم الاجتماع.

سادسًا : ويرتبط بالعلمية والموضوعية قضية العالمية والمحلية ولهذا أضفنا السؤال الخاص بتصور المبحوثين للمحلية والعالمية في إطار القسم الأول إلى جانب أنه يمثل محورًا رئيسا من القسم الثاني.

المرحلة الثانية من البحث :

وتستهدف هذه المرحلة التعرف على موقف المشتغلين بعلم الاجتاع في بعض الدول العربية من قضيته عالمية أو محلية علم الاجتماع ، ومن الدعوة إلى انشاء علم اجتماع عربي محلي يركز على الواقع الثقافي والتاريخي والاجتماعي للمجتمعات العربية . ويتصل بهذه القضية استطلاع آراء المبحوثين حول استقلالية أو تبعية علم الاجتماع في العالم العربي. ونقصد هنا بالتبعية ، التبعية للغرب سواء من حيث تبني النظريات الصادرة عن الفكر الغربي بشقيها النظريات اللبرالية والمحافظة البنائية الوظيفية أو السلوكية أو الرمزية أو التفاعلية أو النفسية - الاثنوميثودولوجيا أو الفينومينولوجيا....الخ) أو النظريات الصراعية أو الراديكالية (سواء بشكلها

الماركسي أو الحديث).

ونستهدف في هذه المرحلة الاجابة عن الأسئلة التالية:

أولا: كيف يتصور المشتغلين بعلم الاجتماع(المبحوثين في الدول المدروسة) واقع هذا العلم كما يجب أن يكون؟ هل يؤيدون الدعوة إلى المحلية ، أي إلى بناء علم اجتماع محلي عربي يركز على خصوصية المجتمعات العربية بجوانبها الاجتماعية والثقافية والتاريخية المتميزه؟ وهذا يعني محاولة صياغة نظريات وأساليب منهجية تتفق مع هذا الواقع ؟ وهل يعني هذا رفض علم الاجتماع الغربي بنظرياته ومناهجه؟ أم أنهم يتبنون الفكرة الذاهبة إلى عالمية أو دولية العلم بدعوى طبيعة العلم والتساؤل أو الاستقصاء العلمي وبدعوى المنهجية والموضوعية الذين يجب أن يتخلصا من أية هوية محلية ؟

هذا وقد كان الباحث منذ دراساته سنة ١٩٧٣ من المنادين بأهمية انطلاق دراساتنا الاجتماعية من واقعنا الثقافي وهويتنا الدينية والتاريخية والاجتماعية ، مع الاستفادة من كافة النظريات والمناهج الغربية والشرقية . وهذه المحلية في نظر الباحث هى التي توصلنا للعالمية وتحقق التواصل بين المجتمعات .

ثانياً : التعرف على تقويم المفحوصين لعلم الاجتماع كما يمارس داخل الدول العربية المدروسة ، هل استطاع أن يحقق الاستقلالية وأن يكون له دور في تنمية الواقع ؟ أم أنه يمثل شكلا من أشكال التبعية للفكر الغربي؟.

ثالثاً : كيف يمكن أن تتحقق الاستقلالية لعلم الاجتماع في العالم العربي من وجهة نظر المفحوصين ؟ وكيف يمكن الانتفاع به أو تعظيم الانتفاع به في واقعنا الاجتماعي والثقافي والاقتصادي... الخ؟

رابعاً : التعرف على تصور علم المبحوثين للدور الذي يجب علم الاجتماع أن يسهم به في تنمية وتطوير المجتمعات العربية .

المرحلة الثالثة :

وتستهدف هذه المرحلة التعرف على تصور المشتغلين بعلم الاجتماع (المفحوصين) لمصادر البناءات الفكرية والمنطلقات والنظريات لعلم الاجتماع في العالم العربي) وهل يمكن بناء نظريات موجهة دينياً . ومحاولة التعرف على موقف المفحوصين من التوجيه الديني لعلم الاجتماع ، سواء في شكل توجيه إسلامي أو أي توجيه عقدي أوأيديولوجي آخر.

وبشكل عام فإن البحث في مرحلته الثالثة يستهدف الاجابة عن التساؤلات التالية:

أولاً: ماهي تصورات أفراد العينة المدروسة للدور الذي يمكن للمنطلقات الدينية والثقافية المحلية أن تلعبه في تشكيل النظريات السوسيولوجية ؟ أو تصورهم لمدى ضرورة اقصاء الدين عند بناء هذه النظريات ، أو عند تفسير نتائج البحوث تحرياً للموضوعية أو الدقة أوالحياد العلمي؟ وهل الانطلاق من الثوابت الدينية في نظرهم أمر يتعارض مع العلمية والموضوعية ؟ وما هو مفهوم الموضوعية لديهم؟

ثانياً : ماهو تصور أفراد العينة لدور علم الاجتماع في المجتمع العربي المسلم ؟ وكيف يمكن أن نعظم هذا الدور؟ خاصة وأن المجتمعات العربية تشترك في سيادة الإسلام والثقافة الإسلامية على أغلب شعوبها ، وهى مجتمعات لها خصوصيتها وهويتها الثقافية الدينية المتميزة .

ثالثاً : تصور المبحوثين لمصادر النماذج المعيارية التي يحتاج إليها علم

الاجتماع في بعض فروعه التطبيقية . فالتنمية مثلا التي يدرسها علم الاجتماع ليست قضية علم موضوعي فحسب، ولكنها قضية علم وعقيدة أو ايديولوجية ، ذلك لأن نموذج المجتمع المتقدم وعلاقاته ونظمه وقيمه وأهدافه ...تختلف في علم الاجتماع الغربي (النموذج الليبرالي) عن علم الاجتماع الراديكالي(النموذج الماركسي الحديث) عن علم الاجتماع الموجه دينيًا (الإسلامي أو اليهودي أو طبقا لديانات وضعية ... الخ) فإذا كان هناك اتفاقا حول التنمية الاقتصادية العلمية والصحية والتعليمية والمادية بشكل عام، فإن هناك اختلافات ، بل وتناقضات حول قضايا التربية ومضامينها ، ونموذج الشخصية المستهدف إعداد أبناء المجتمع طبقا له ، وحول الملكية وشكل الأسرة ودور المرأة في المجتمع وحقوقها وواجباتها والعلاقات داخل الأسرة وحقوق الأبناء والآباء، وحقوق المواطنين والقادة ، وحول الضوابط والقيم الحاكمة لسلوك الناس في المجتمع ، وحول أساليب توظيف عائدات التنمية ، وحول النظام الطبقي في المجتمع ، وحول نظم المكانات الاجتماعيه والتدرج الاجتماعي، ونظم المشاركة الجماهيرية أو مشاركة المثقفين أو مشاركة الصفوة في قضايا المجتمع . وهناك اختلافات جذرية بين النماذج المطروحة في علوم اجتماع الشرق والغرب حول مايعد مشكلات اجتماعية أو انحرفًا ومالايعد كذلك . بل والأكثر من هذا هناك تناقضا كبيراً حتى على مستوى المجتمع العالمي حول مفاهيم رئيسة في علم الاجتماع وفي المجتمعات الإنسانية ، مثل الأسرة ، فهل هي تقتضي ذكر وأنثى تجمعهما علاقة شرعية، أم أي إثنين حيث لايشترط ذكر وأنثى ولا يشترط علاقة شرعية ؟ ومثل قضايا التربية الجنسية وحقوق الشباب في هذا الصدد.... ولعل ماطرح في بعض المؤتمرات العالمية وأخرها مؤتمر السكان والتنمية بمصر سنة ١٩٩٤م ومؤتمر (بيكين) حول المرأة سنة ١٩٩٥ يعكس هذه التناقضات بجلاء ، وقد شارك فيها علماء اجتماع من دول كثيره.

هنا يحق لنا أن نستطلع أراء المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، حول مصادر النماذج المعيارية التي يتبناها عالم الاجتماع في مجال التنمية والتخطيط والتربية والمشكلات .... الخ . هل تشتق هذه النماذج من فلسفات اجتماعية أو ايديولوجيات وضعية أم ديانات سماوية أم نظريات العلم أم من الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمع .... الخ .

رابعًا :

ماهى أهم معوقات الاستفادة ببحوث علم الاجتماع في المجتمعات العربية المدروسه من وجهة نظر المبحوثين ؟ وكيف يمكن التغلب عليها من وجهة نظرهم؟ وسوف نتعرض هنا لجدية البحوث في فهم المشكلات الأكثر الحاحا، ومعالجة الموضوعات الساخنة، والموضوعية في البحوث الاجتماعية، والخروج بنتائج وتوصيات قابلة للتطبيق، ومدى تفهم المسئولين التنفيذيين لأهمية هذه البحوث والعلاقة بين الأكاديميين والتنفيذيين ، والإمكانات المتوافرة للبحوث.... الخ.

الأهداف الرئيسه للبحث:

ترتبط أهداف البحث بمشكلة البحث وتساؤلاته الرئيسه التي سبق عرضها ، ***ويمكن ايجاز أهم هذه الأهداف فيما يلي:***

أولا: الكشف عن رؤية المشتغلين بعلم الاجتماع في عالمنا العربي للمنطلقات النظرية التي تحدد تساؤلات ومناهج وادوات وقضايا البحث، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند التفسير والتحليل واستشراف المستقبل. ومحاولة التعرف على مصادر هذه المنطلقات.

ثانيًا : محاولة التعرف على موقف المتخصصين في هذا العلم من الصراع النظري المطروح في أدبيات العلم ، وتصوراتهم حول

أنسب النظريات لفهم وتحليل الواقع الاجتماعي العربي، وتقويمهم لها بايجابياتها وسلبياتها .

ثالثاً : الكشف عن موقفهم من بعض القضايا المنهجية الرئيسه ، مثل الأهداف المنهجية للدراسات الاجتماعية (الوصول إلى قوانين أم مجرد فهم الواقع المحلي لأهداف علمية أو عملية - اصلاحية أو إنمائية أو مواجهة مشكلات ..) ، وهل للتوجهات الايديولوجية دور في تحديد المناهج - كيفية أو كمية ، وضعية وظيفية ، أو جدلية ، طبيعية (مماثلة لمناهج العلوم الطبيعية) أم انسانية أم نفسية (مناهج الفهم التي تستكشف ماوراء الظواهر من أمور باطنة مثل الدوافع ومحركات الفعل الاجتماعي وموجهاته وأهدافه... الخ) .

هذا إلى جانب الكشف عن تصورهم لقضية الموضوعية في علم الاجتماع، هل تعني الحياد الايديولوجي أو العقائدي أو الفكري أو الاجتماعي، أم تعني الانخراط في مشكلات أبناء المجتمع والانحياز لتوجهات عقديه أو ايديولوجيه محدده ، والانحيار لطبقات معينة قد تكون الأغلب والأكثر معاناة ... الخ . ويستهدف البحث في هذه الجزئية الوصول إلى رؤية المفحوصين لمدى تعارض الانطلاق من توجهات ايديولوجية أو عقدية معينة مع الموضوعية المنشودة في بحوث علم الاجتماع.

رابعاً : استطلاع موقفهم من التفسير الديني للظواهر الاجتماعية أو علاقة علم الاجتماع بالدين ، ومدى امكان الانطلاق في دراسة المجتمع من الثوابت الدينية ، والتعرف على تصورهم لدور علم الاجتماع في مجتمع يشكل الدين ركيزة أساسية من مرتكزات ثقافته.

خامسًا :الكشف عن موقفهم من أنصار التنظير وأنصار الامبيريقية .
وهذا يعني محاولة التعرف على رأيهم في البحوث الاجتماعية الميدانية ، هل لابد أن تنطلق من إطار نظري تصوري ومسلمات ومنطلقات غير مستمدة من الواقع مستمدة من فلسفات أو وحي ديني سماوي أو قناعات شخصية أو أي مصدر تصوري آخر أو مايطلق عليه (الفين جولدنر A. Gouldner) الفروض الضمنية Domain Assumptions أم أنه يجب إجراء البحوث الميدانية دون الانطلاق من أي بناء تصوري نظري مسبق أو أية فروض ضمنية أو مسلمات أو ثوابت ، اكتفاء بالفروض العلمية الجزئية Hypothesis التي يستهدف البحث اختبار صحتها أو كذبها ؟
وكما يشير (ملز) فإن علم الاجتماع الغربي يتأرجح بين هذين الاتجاهين - الأول : ويمثله أصحاب النظريات الكبرى مثل بارسونز مثلا ، والثاني: يمثله أنصار الدراسات الميدانية الجزئية التي يطلق عليها الأمبيريقية المجردة Abstract Empericism التي يعد لازارسفيلد من أهم ممثليها.

سادسًا : استجلاء تصور المشتغلين بعلم الاجتماع للمصادر التي تشتق منها النماذج الارشادية المطلوبة في بعض فروع علم الاجتماع .
مثل نموذج التنمية أو الشخصية أو الإدارة أو العدالة أو الديموقراطية .... الخ . هل تشتق من النظريات الكبرى Grand Theories أم من واقع نتائج الدراسات الواقعية ، أم من الواقع الثقافي والتاريخي للمجتمع أم تشتق من أطر دينية تستند إلى وحي سماوي ، أم تشتق من رؤية الباحث وقناعاته الشخصية ،

(*) راجع كتاب الخيال العلمي الاجتماعي لرايت ملز. الفصلين الثاني والثالث وارجع تحديدا إلى ص ٦٣ ، ص ١٠٩.

أم تشتق من واقع وتجارب الدول الغربية المتقدمة تقنيا واقتصادياً وعلمياً ؟.

سابعاً :التعرف على موقف المشتغلين بعلم الاجتماع من قضية عالمية أو محليه علم الاجتماع . وهذا يعني معرفة رأيهم في القضية التي دار حولها نقاش طويل في الأوساط العالمية والمحلية منذ الحرب العالمية الثانية ، وهى النزعة نحو تدويل علم الاجتماع (بناء معارف اجتماعية مقننة تستند إلى مناهج وأساليب وأدوات ومفاهيم متفق عليها وإلى دراسات عبر دوليه وعبر ثقافية تصل إلى نتائج لها عموميتها بغض النظر عن الحدود الوطنية أو القومية ، وتتجاوز حدود النسبية المكانية والزمانية والثقافية[٢٣]، وهذا الاتجاه يستهدف بناء علم الاجتماع كنظام دولي علمى أكاديمي يتميز ويضاهي كل النظم العلمية الأخرى في المجال الفيزيقي والحيوي[٢٤]

وفي مقابل هذه النزعة هناك أنصار تشجيع قيام علوم اجتماع إقليمية أو قومية أو محلية والذين يدعون إلى اجراء البحوث الواقعية التي تحقق الاستقلال لهذا العلم ، وتنهي تبعية الأطراف للمراكز أو تبعية الدول النامية للغرب ، وتنهي السيطرة الثقافية أو الهيمنة الفكرية والأكاديمية للغرب على دول العالم الثالث. كذلك فإن النزعة المحلية لعلم الاجتماع تستهدف، فيما تستهدف، توظيف هذا العلم في خدمة قضايا التنمية بكل فروعها ، ومواجهة مشكلات الواقع المحلي المتخلف في تلك الدول. وهذا يستدعي الانطلاق من منطلقات ثقافية (دينية أو ايديولوجية أو فكرية) محلية[٢٥] ونستهدف هنا التعرف على موقف المشتغلين بهذا العلم من قضية تبعية أو استقلالية علم الاجتماع في العالم العربي، وأساليب تحقيق الاستقلالية في حالة وجود تبعية .

ثامناً: محاولة التعرف على تصور المشتغلين بهذا العلم لدور علمهم من واقع المجتمع ، ولما يجب أن يؤدية من وظائف في خدمة تنمية مجتمعاتهم ، وطبيعة المعوقات التي تحول دون أداء العلم لهذا الدور وتصورهم لطرق ومداخل التغلب على هذه المعوقات .

تاسعاً : ويتصل بالنقطة السابقة محاولة التعرف على تصورات المفحوصين حول الدعوة إلى علم اجتماع عربي، تلك الدعوة التي ظهرت من خلال عدة مؤتمرات ومنتديات فكرية وتتبناها أنصار عدة اتجاهات متصارعه مثل أنصار الاتجاهات القومية ، والراديكالية ، والإسلامية .

عاشراً : التعرف على تصور المبحوثين لمدى علاقة علمهم بالمجتمع ، هل يسهم في تطويره وتنميته ، وماذا يمكن للعلم أن يقدمه ، وما هى معوقات الإسهام الكامل في تقدم المجتمع إن كانت هناك معوقات ، وما هى أساليب التغلب عليها في نظرهم .

منهج البحث:

هناك عدة أساليب منهجية نستطيع من خلالها الاجابة عن تساؤلات الدراسة ، وتحقيق أهدافها ، يمكن حصر أهمها في أسلوبين وهما :

الأول: استعراض الكتب والدراسات الصادرة في علم الاجتماع في الدول المدروسة من العالم العربي، للتعرف على طبيعة مواقف مؤلفيها والاتجاهات الفكرية والايديولوجيات الموجهة لها ، ونستطيع من خلال تحليل مادة هذه الكتب والدراسات الاجابه عن العديد من أسئلة البحث.

الثاني: استطلاع رأي المشتغلين بهذا العلم من خلال استمارة مقننة تعد لهذا الغرض ، ومن خلال اجراء مقابلات مفتوحة تستهدف التعرف على تصوراتهم إزاء قضايا البحث بحرية وتلقائية .

ولكل من الأسلوبين ايجابياته وسلبياته ومشكلاته. فالأسلوب الأول، أسلوب واقعي ويعكس واقع هذا العلم كما يعكسه الانتاج الاكاديمي للمشتغلين به ، ***لكنه يعاني من بعض السلبيات والاشكاليات أهمها:***

١ - كثرة عدد المشتغلين بهذا العلم في العالم العربي، وكثرة الكتب والدراسات والبحوث المنشورة بمجلات علمية وغير علمية ، مما يتعذر على باحث أن يلم بها ، فضلا عن أن يجرى لها تحليلات للإجابة عن الأسئلة المطروحه في البحث.

٢ - أغلب الكتب المطروحه موجهة للتدريس في الجامعات كمقررات دراسيه ، وهذه ، في الكثير منها - تطرح المادة العلمية بشكل مدرسي لايكشف عن مواقف المؤلف تجاه القضايا المدروسه .

٣ - الكثير من الدراسات الميدانيه تفتقد إلى موقف نظري واضح ، مما يحيلها إلى دراسات جزئية تفتيتية للواقع ، لاتعكس توجها ايديولوجيا محدداً ولا تكشف عن مواقف محدده ، وفي الغالب الأعم بحوث للترقية وتحقيق مصالح خاصة .

٤ - الكثير من المشتغلين بعلم الاجتماع ، حتى درجة أستاذ مشارك ، لم يصدر لهم بحوث منشورة (لأن نظم الترقية في بعض الدول العربية تسمح بذلك).

٥ - الكثير من الباحثين يغيرون توجهاتهم الايديولوجيه والفكرية مع مرور الزمن ، خاصة بعد سقوط ايديولوجيات وسقوط دول كانت تتبناها وتغير التوجهات الايديولوجية للعديد من الدول في العالم النامي تبعا للتغيرات العالمية المتسارعة خاصة بعد سنة ١٩٩٠.

أما الأسلوب الثاني وهو محاولة استطلاع آراء المشتغلين بهذا العلم مباشرة من خلال مقابلات مفتوحة أو استبانة مقننة تعد لهذا الهدف ، فإنها

تكشف عن آخر توجهات الباحث وقناعاته ، لكنه يعاني كذلك من بعض الاشكاليات والسلبيات التي يجب أخذها في الاعتبار ، *وأهمها مايلي:*

١ - اشكاليات التعبير الحر عن الموقف الفكري للباحث ، خاصة في ظل مناخات تفرض توجهات محددة . وهذا يتضح في بعض الدول التي كانت تأخذ بأيديولوجيات معينة ، أو خلال فترات محددة من تاريخها ، وهناك أمثلة كثيرة في هذا الصدد.

٢ - ظهور مشكلة مسايرة التوجهات السياسية السائدة في الدول خوفًا أو طمعًا . خوفا من المخالفة وما يترتب عليها من اشكاليات شخصية ، أو طمعا في مواقع بعينها . وهذا مايجعلهم يخفون مواقفهم الحقيقية. وهذه هى مشكلة الاستبانات اللفظية عموما.

هذا إلى جانب اشكالية التباين بين الاتجاهات اللفظية Verbal attitudes والاتجاهات العملية السلوكية Action attitudes

وقد آثرنا أن تكون دراستنا استطلاعية من خلال الأسلوب المنهجي الثاني، بعد أن قمنا بمقابلات مفتوحة مع مجموعة من المشتغلين بعلم الاجتماع ، وبعد أن حاولنا صياغة الأسئلة بشكل يزيل الحرج ويسمح بالتعبير الفعلي عن الموقف دون شعور بالضغط، خاصة وأن الباحث زميل، وأن بيانات البحث سريه ، وقد خيّر الباحثون بين ذكر أسمائهم أم لا ، كما خيّروا في أن تظهر الآراء مقرونة بأسمائهم أم لا خلال التقرير النهائي للبحث.

أدوات البحث والمحاور الرئيسة للدراسة :

استخدم الباحث أولا أسلوب المقابلات المفتوحه مع مجموعة من المشتغلين بعلم الاجتماع خلال سنة ١٩٨٩-١٩٩٢ من مصر ومن السودان ومن السعودية ، حيث قابل ثمانية أساتذة مصريين وأربعة من السودانيين ، وعشرة من السعوديين وذلك للوقوف على تصوراتهم حول طبيعة العلم وأهميته ومدى اسهامه في مجالات التنمية والصلة بينهم وبين التنفيذيين في دولهم ، ومعرفة تصورهم عن دور هذا العلم في المجتمع وما يقابله من معوقات وأساليب التغلب عليها تحقيقا للانتفاع بالبحوث الاجتماعية وتوجيهها بما يخدم المجتمعات العربية . كذلك حاولنا التعرف على موقفهم من الأطر النظرية المطروحه ومن المناهج المستخدمة ، ومن إمكان ظهور علم اجتماع محلي عربي، ومدى امكان ظهور علم اجتماع عالمي واتفاق أو اختلاف المحلية مع العالمية ، كذلك فقد استهدفنا الوقوف على تصوراتهم حول مصادر النماذج المعيارية في علم الاجتماع خاصة في مجالات التطبيق كالتنمية والمشكلات والإدارة والتخطيط ، وحول مصادر المعرفة في علم الاجتماع، وحول دور هذا العلم في المجتمع المسلم لأن كل الدول العربية دول إسلامية لها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية ، وحول علاقة علم الاجتماع بالدين وبالايديولوجيات . كذلك فقد طرحنا معهم حواراً مفتوحا حول مدى استقلالية وتبعية علم الاجتماع في العالم العربي والسبيل إلى تحقيق أو دعم الاستقلالية حسب وجهة نظرهم ...... الخ وقد استفاد الباحث من هذه المقابلات في مجالين رئيسيين :

الأول: رصد آراء وتصورات الباحثين والتعرف على مايشغل العاملين في مجال علم الاجتماع في بعض الدول العربية .

الثاني: بناء الاستبانة التي يعتمد البحث على تحليلها للتوصل إلى الاجابة عن التساؤلات البحثية المطلوبة.

وبعد بناء الاستبانة استناداً إلى المقابلات المفتوحة الموجهة مع بعض المشتغلين بهذا العلم ، والذين تم اختيارهم بشكل عشوائي من بين من مضى على اشتغاله بهذا العلم خمس سنوات فأكثر ، واستناداً أيضاً إلى استعراض نماذج من الدراسات النظرية والميدانية في هذا العلم على مدى أكثر من عشرين سنة هي فترة اشتغال الباحث بهذا العلم ، بعد بناء الاستمارة أو الاستبانه ، تم اختبار صدقها وثباتها. أما الثبات فقد تم اجراء مقارنه بين أراء المفحوصين خلال المقابلات ، وأرائهم في الاجابة عن الاستبانه . ذلك بالنسبة للمفحوصين الذين تمت مقابلتهم وطلب إليهم بعد فترة تصل أكثر من شهر تعبئة الاستبانه التي تم إعدادها . وقد كانت أكثر الاجابات متطابقة فيما عدا الإجابة عن بعض الأسئلة التي وجد أنها تحتمل أكثر من معنى ولهذا تم استبعادها أو تعديلها ، بالتشاور مع بعض المحكمين .

أما بالنسبة للصدق أي مدى قياس الاستبانه ماهو مطلوب قياسه ، ومدى سلاسة اللغة ووضوح الأسئلة ووحدة فهمها من قبل كل من قرأها حتى لاتؤخذ على أكثر من معنى ... الخ ، فقد تم تحكيم الاستمارة من قبل خمسة أساتذة مصريين ، وخمسة سعوديين وثلاثة سودانيين ، وقد استفاد الباحث من تعديلاتهم وأرائهم واقتراحاتهم في هذا الصدد[*] وقد جمعنا تساؤلات

(*) من بين الذين حكموا الاستمارة من الأساتذة المصريين الأساتذة الدكاتره إسماعيل عبد الباري ، وسيد حنفي ، وعزمي صالح ، وزكي إسماعيل وغيرهم ومن السعوديين الدكاتره عبد الله الخليفه وأحمد السناني وعبدالرزاق الزهراني وإبراهيم الجوير وغيرهم ومن بين الأساتذة الدكاترة من السودان خليل مدني وموسى آدم عبد الجليل ، ومحمد علي الطيب.

الأجزاء الثلاثة للبحث في استمارة واحدة حتى نحصل على اجابات المبحوثين مرة واحدة ، وحتى لانثقل عليهم بثلاث استمارات.

وتحاول الاستمارة الشاملة استطلاع آراء المفحوصين بالنسبة للمحاور الآتية :

١ - طبيعة الأهداف النظرية والتطبيقية التي يستهدف علم الاجتماع الوصول إليها كنظام علمي .

٢ - الموقف من النظرية في دراسات علم الاجتماع ، هل من اللازم الانطلاق في البحوث الميدانية من نظريات ، وما أنسب النظريات لتفسير الواقع الاجتماعي، وهل توصل علم الاجتماع إلى نظريات تنطبق عليها الشروط العلمية (كالموضوعية) والحيدة وصدق التعميم .

٣ - الموقف من مناهج علم الاجتماع ، هل يستهدف علم الاجتماع الوصول لقوانين علمية عامة ؟ ، وهل تحقق هذا الهدف؟، وما هى المعوقات ؟ وهل حققت النظرية العلمية الشروط المنهجية للنظرية العلميه؟ وهل العلمية والموضوعية تقتضي إقصاء الدين والتوجهات الدينية عند تفسير نتائج الدراسات الواقعية ، وهل هذه الموضوعية تقتضي كذلك الانطلاق في الدراسة من الواقع وليس من أية توجهات نظرية أو دينية أو أيديولوجيه أو فلسفية مسبقة ؟ ، كذلك فقد استهدفنا معرفة آراء المفحوصين حول أنسب المناهج لفهم المجتمع بظواهره ونظمه ... هل هى المناهج الكمية أم الكيفية ،، وحول مصادر المعرفة في علم الاجتماع ، ومدى إمكان تحقق الموضوعية في بحوث علم الاجتماع بعيداً عن التوجهات العقائدية والثقافية والايديولوجية والمصلحية والسياسية للباحثين وعن خلفياتهم الاجتماعية (الطبقية التربوية والاقتصادية وخبراتهم....الخ)

٤ - الموقف من محلية علم الاجتماع وعالميته ، فهناك من يؤكد على ضرورة التركيز على خصوصية المجتمعات العربية وعلى إجراء دراسات في الواقع العربي تستهدف فهمه والاسهام في تنميته ، وتستهدف الخروج بنظريات سوسيولوجية تنبثق من الواقعية الخاصة لهذه المجتمعات ، بل وطالب البعض (وسوف يتم الاشارة إلى هذا في الاطار النظري) باعادة النظر في أساليب البحث وأدواته ، وتطوير أدوات جديدة أكثر قدرة على التعامل مع خصوصية الواقع والثقافة والجماهير العربية ، ويؤكد البعض رفض علم الاجتماع الغربي كله ، والبعض تحمس لعالمية العلم وعالمية النظريات والمناهج تحقيقا للموضوعيه والعلمية والمنهجية . وسوف نقوم بتوضيح آراء كل من الفريقين ، وآراء الفريق الثالث الذي حاول التوفيق بين التصورين ، وقد كان الباحث منذ سنة ١٩٧٣ كان من أوائل المبشرين بالاعتدال وتحقيق المحلية والخصوصية في البحوث والنظريات والمناهج من خلال الأخذ بالمنطلقات الثقافية والدينية والتاريخية والاجتماعية التي تناسب واقعنا واجراء دراسات واقعية ، مع الاستفادة من الأدبيات والمناهج العلمية في هذا الصدد وذلك في كتاب أصدره بعنوان « الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر »صدر عن الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية سنة ١٩٧٣م، وهذا مايمكننا من الاسهام والاضافة الفعالة لعلم الاجتماع الدولي، وخروج دراساتنا السوسيولوجية في العالم العربي من نطاق المحلية إلى نطاق العالمية والتفاعل البناء مع ماهو مطروح في أدبيات ومناهج العلم العالمية ، وهذا ما يؤدي إلى الثراء والجديد في العلم ، ويحيله إلى أداة تنميةحقيقية للواقع العربي ومواجهة مشكلاته على أساس علمي.استهدف البحث استطلاع آراء المفحوصين حول هذه القضية في الجزء الثاني من البحث.

٥ - الموقف من استقلال أو تبعية علم الاجتماع في العالم العربي، فالبعض يرون أن هذا العلم بكل توجهاته النظرية والمنهجية ، ليس إلا صدى لما يتم تطويره وانتاجه في الغرب (سواء التوجهات اللبرالية أو المحافظة أو الراديكالية أو منعدمة الهوية) ، وهؤلاء يرون ضرورة تحقق الاستقلال النظري والمنهجي للعلم . وهناك فريق آخر يؤكد أن قضية الاستقلال والتبعية غير مطروحة لأن للعلم شروطًا موضوعية يجب تحقيقها في كل دراسات علم الاجتماع وفي كل أنحاء العالم . وقد حاولنا التعرف على موقف المبحوثين من هذه القضية ، وكذلك التعرف على أهم السبل التي يرونها ضرورية لتحقيق استقلالية العلم في العالم العربي ، عن علم الاجتماع الغربي أوالشرقي وهذا المحور ماتغطيه من أسئلة الاستبانة .

٦ - محور دور علم الاجتماع في خدمة الواقع المحلي على المستوى القطري أو العربي ويدور حول تصور المفحوصين للدور الفعلي والدور الذي يجب أن يقوم به علم الاجماع في خدمة المجتمع . فقد طرحنا عليهم سؤالاً حول تصورهم لدور علم الاجتماع في المجتمع العربي المسلم ، وحول تصورهم لأساليب الانتفاع بالبحوث الاجتماعية لتكون في خدمة مجتمعاتنا العربية ، وحول مدى الاستفادة الفعلية من بحوث هذا العلم في تصميم المشروعات أو تخطيطها أو في التنفيذ في بلاد المبحوثين ، وما هي معوقات هذه الاستفادة إن وجدت حسب تصورهم وكيف يمكن التغلب عليها حسب رأيهم ، هذا إلى جانب محاولة التعرف على رأيهم في أغلب الدراسات التي قاموا بالاطلاع عليها ، من حيث ارتباطها بخدمة مجتمعاتهم المحلية أم أنها دراسات ديكوريه بعيدة عن الارتباط بالواقع المعاش أو محاولة تطويره . وهذا المحور يغطيه مجموعة من الأسئلة .

٧ - موقف المسئولين التنفيذيين في المجتمع من علم الاجتماع ، والعلاقة بينهم وبين المشتغلين بعلم الاجتماع في بلادهم ، ومدى توفير الامكانات اللازمة للبحث الاجتماعي وهذا المحور يغطيه مجموعة من الأسئلة في الاستبانة .

٨ - دور التوجيه الديني في علم الاجتماع ، ويستهدف التعرف على موقع الدين كمصدر من مصادر المنطلقات النظرية في بحوث علم الاجتماع ، ومدى ضرورة إقصاء الدين عن تفسير نتائج البحوث وارتباط ذلك بالموضوعيه ، ومدى امكانية صياغة علم اجتماع ينطلق من التوجهات الدينية والثقافة ، وهو اتجاه ينمو في الصين واليابان وأمريكا اللاتينية تحت مسمى توطين علم الاجتماع Indiginzation of Sociology، ومدى الاستفادة بهذه التوجهات كمنطلقات دون أن تؤثر على التفسير. هذا إلى جانب محاولة التعرف على تصور المفحوصين للعلاقة بين الثوابت الدينية والمتغيرات التي يركز عليها علم الاجتماع، وهل هذا الأمر يعوق قيام علم اجتماع موجه دينيا؟ كذلك فقد حاولنا التعرف على تصورهم حول مدى وجود تعارض بين التوجيه الديني للعلم ، وبين الاستفادة من نظريات ومناهج علم الاجتماع العالمية ، وحول تصورهم للوحي كمصدر من مصادر علم الاجتماع ، فهل يمكن اعتباره مصدراً للمعرفة في علم الاجتماع أم يجب استبعاد هذا المصدر اكتفاء بالمصادر العقلية والحسية والدراسات الميدانية فحسب. كذلك حاولنا الكشف عن موقفهم من فكرة قيام ماأطلق عليه التوجيه الإسلامي لعلم الاجتماع ورأيهم في دور علم الاجتماع داخل المجتمعات الإسلامية وقد خصصنا أسئلة لهذه القضيه لسببين : الأول خصوصية المجتمعات الإسلامية ، والثاني أن كل المجتمعات العربية التي يجري فيها البحث هي مجتمعات إسلامية سواء نص دستورها أو نظامها العام على ذلك أم لا، لأن

الغالبية العظمى من سكانها مسلمون .

٩ -مصادر النماذج المعيارية في علم الاجتماع:وهنا حاول الباحث التعرف على أراء الباحثين بصدد مصادر هذه النماذج ، فعلوم الاجتماع التطبيقية ، بل وبعض العلوم النظرية تفترض تصور نماذج معيارية . فالتنمية مثلا التي يدرسها علم الاجتماع ليس قضية تحديث مادي أو اقتصادي أو علمي أو تقني فحسب، لكنها قضية ذات جانبين لاينفصلان هما العلمية والعقدية أو الايديولوجية . فكل باحث في علم الاجتماع له تصوراته حول نماذج النمو المادي والعقلي والأخلاقي والثقافي والعقدي والاجتماعي تختلف باختلاف الايديولوجيات (ليبرالية أو محافظة أو راديكالية) وباختلاف الأديان والأخلاق . ونفس الأمر بالنسبة للنماذج التربوية (نموذج الشخصية مثلا) والنماذج الإدارية ونماذج العلاقات داخل الأسرة أو بين أعضاء الجيرة والمجتمع المحلي أو العام .... الخ . وقد حاولنا - من خلال الاستبانة - التعرف على تصور المبحوثين حول مصادر هذه النماذج في علم الاجتماع حسبما يرون.

عينة البحث :

بدأت فكرة هذا البحث في ذهن الباحث منذ سنة ١٩٨٩ ، وتم تصميم الاستمارة وتقنينها منذ ذلك التاريخ ، وبدأ التطبيق على عينة من الأساتذة المصريين والسودانيين والسعوديين العاملين بجامعتي- الملك سعود ، والإمام محمد بن سعود بالرياض. وقد كان هناك بعض المحاذير في هذا الصدد ، وهى اتجاه المشتغلين بعلم الاجتماع في الرياض إلى التأثر بالتوجهات الدينية عن قناعه أو عن مسايرة ، وقد وجدنا - خلال إختبار الاستمارة - أن المفحوصين يطرحون أراء هم بحرية كاملة ، مما أزال هذا المحظور من الاعتبار، خاصة وأن الأسئلة تسهم بصياغتها في إزالة الحرج وتسمح بالتعبير الحر عن المواقف..

وقد تم توسيع مجال العينة حيث شمل مجموعة من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين العاملين بالجامعات المصرية والجامعات السعودية ، والعاملين بمعاهد خارج مصر مثل المعهد العالي للدراسات الأمنية التابع للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب التابع لجامعة الدول العربية ومقره الرياض.

وقد بلغ المجموع الكلي للعينة (٤٨) مشتغلاً بعلم الاجتماع من الدول الأربع وهم الأساتذة الذين أتيح للباحث الاتصال بهم وأخذ آرائهم.

وقد شمل البحث أربع مجموعات من المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي :

المجموعة الأولى : مجموعة المصريين وعددهم (٢٠) عشرون أستاذاً .

المجموعة الثانية : مجموعة السعوديين وعددهم (٢٠) عشرون أستاذاً.

المجموعة الثالثة : مجموعة السودانيين وعددهم (٤) أربعة أساتذة .

المجموعة الرابعة : مجموعة الجزائريين وعددهم (٤) أربعة أساتذة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لاتدعي أنها تمثل كل المشتغلين

بعلم الاجتماع في الدول الأربع ، ولكنها تحاول فقط الخروج ببعض المؤشرات من واقع التطبيق على المجموعة المدروسة والتي أتيح للباحث الالتقاء بها ودراستها . وهى مؤشرات لها دلالتها وأهميتها.

القسم الأول:

ثانيًا - الإطار النظري للدراسة :

١ - مقدمة تحليليه حول واقع علم الاجتماع في العالم العربي وعلم الاجتماع العربي .

٢ - علم الاجتماع بين العربية والعالمية .

٣ - أزمات واشكاليات علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية على المستوى العالمي

٤ - أزمات واشكاليات علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية على مستوى العالم العربي :

أولاً: أزمة الهوية الثقافية أو العربية

ثانيـًا: أزمة الصراع بين المحلية والعالمية

ثالثـًا: أزمة التنظير في العالم العربي

رابعـًا: أزمة البحث العلمي الاجتماعي

خامسًا: أزمة الابتكارية والتجديد العلمي

سادسًا: أزمة العزلة الأكاديمية عن واقع المجتمعات العربية وعن مسئوليها التنفيذيين

سابعـًا: أزمة الصراعات المنهجية وعدم كفاية الإعداد المنهجي للباحثين

ثامنًا: أزمة المصداقية والمسايرة السياسية

تاسعًا أزمة اختراق العقل العربي في البحوث السوسيولوجية

عاشرًا: أزمة غياب معيارية محدده متفق عليها للتقويم العلمي

الخلاصة .

مقدمة تحليلية :

يدرك المتتبع لعلم الاجتماع في العالم العربي منذ نشأته التي ترجع إلى مايقرب من الستين عاما ، أنه يعاني من العديد من الاشكاليات والأزمات والتناقضات ، وهناك مجموعة ملاحظات يجب أن نسجلها في هذا الصدد.

الأولى : أن علم الاجتماع دخل إلى العالم العربي على يد باحثين تلقوا هذا العلم في الغرب خاصة فرنسا. وظل هذا العلم يحمل نفس خصائص علم الاجتماع الغربي، وبالتالي يعكس أزماته واشكالياته النظرية والمنهجية . وظل هناك نوع من الانفصام بين واقع علم الاجتماع كما يدرس في أغلب المؤسسات الجامعية ، وكما يمارس في بحوث الكثير من الباحثين ، وبين واقع المجتمعات العربية بمشكلاتها وأزماتها[٢٦].

الثانية : أن علم الاجتماع عند الباحثين العرب لم يتجاوز الطرح الغربي (بشقيه الليبرالي والراديكالي) إلا بنسب لاتذكر ، وظل يعتمد على النقل والاقتباس والترجمه وتبنى الأطر المنهجية والنظرية الغربية . وهذا حال دون تحوله إلى علم له طرحاته وإسهاماته في دراسة وفهم وتطوير الواقع المحلي. ومن هنا فإنه من الصعب الحديث عن نظرية عربية أو أساليب منهجية أو تصورات ونتائج لها هويتها الذاتية التي تتفق مع خصوصية الثقافة العربية وخصوصية المجتمع العربي دينيا وتاريخيا وجغرافيا واجتماعيا .وحتى الذين يدعون إلى محلية العلم سواء من أنصار الاتجاهات الماركسية أوالقومية أو الدينية لم يقدموا حتى الآن طرحا نظرياومنهجيامستقلاً عن الطرحات الغربية

الثالثة : يعاني علم الاجتماع في العالم العربي من التشرذم والانعزاليه فهناك انعزال بين مؤسسات العلم (الجامعات ومراكز البحوث) في العالم العربي ، بل وعلى مستوى الدولة الواحدة ، وهناك انعزال بين مؤسسات

العلم من جهة والمؤسسات التنفيذية داخل نفس المجتمع من جهة أخرى . وهناك انفصام بين المشكلات البحثيه التي يركز عليها الباحثون ، وبين مشكلات المجتمع الحقيقية .

الرابعة : أن علم الاجتماع في العالم العربي يعكس أزمة هذا العالم سواء من حيث واقعه السياسي (أزمات التفتت والصراع السياسي والتشرذم والوصول للسلطة وعلاقات السلطة ، وأساليب اتخاذ القرار، والديموقراطية والمشاركة والحريات والحقوق والعدالة والتكامل.... الخ) ، أو واقعه الاقتصادي (الثنائية الاقتصاديه - دول غنية ودول فقيره وحتى على مستوى الدولة الواحدة ، والتخلف وفشل العديد من برامج التنمية خلال حقبة الستينات وما بعدها ، وأزمات التخلف وسوء توظيف الموارد وأزمات رأس المال والكفاية الانتاجية والكوادر الفنية والإدارية .... الخ) ، أو واقعة الديموجرافي (مجتمعات تعاني من انفجار سكاني ، ومجتمعات تعاني من نقص الأيدي العامله ، هذا إلى جانب أزمات توزيع السكان وخصائصهم والموقف المتناقض من التخطيط الأسري... الخ) ، أو واقعه الاجتماعي (العلاقات العرقية والقبلية والدينية ، وعوامل تحديد المكانات والأدوار والمراكز....الخ) . وكل هذه الأزمات انعكست على حرية اختيار الموضوعات ومشكلات البحث وعلى اختيار المناهج والأدوات والمعالجات ، وعلى المسلمات التي ينطلق منها الباحثون ، وعلى تفسير نتائج البحوث الواقعيه .[٢٧]

الخامسة : إن علم الاجتماع يعكس أزمة المثقفين في العالم العربي، وأزمات الانتماءات الفكرية والدينية والايديولوجية ، فهناك العديد من التيارات الفكرية المتناقضة ، تيار القوميين ، والعلمانيين ، والراديكاليين ، والإسلاميين [٢٨] والليبراليين ... الخ .

وقد ظهر رأي عام بين المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي يؤكد قصور علم الاجتماع في العالم العربي عن تحقيق طموحات دول ومجتمعات

المنطقة ، خاصة بعد فشل فترة الستينات المسماه (بحقبة التنمية)[٢٩].

وهذا ماأدى إلى محاولة إعادة فحص معطيات علم الاجتماع في العالم العربي، وإلى إثارة علاقة التراث بالنظريات المعاصرة ، ومسألة مدى مناسبة هذا العلم كما يدرس، وكما يطرح فيه من بحوث لمواجهة إشكاليات المجتمعات العربية ، وأخيرا، أثيرت قضية التبعية الأكاديمية للغرب أو هيمنة الفكر السوسيولوجي الغربي على العالم العربي، بحكم النشأة ، وبحكم علاقات القوة العالمية التي لاتحكم الاقتصاد والقرارات السياسية والإدارية فحسب، ولكن أيضا تحكم التوجهات العلمية والفكرية في مجال العلوم الاجتماعية ، تلك التوجهات التي انبثقت في ظل مناخات تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة تماماً عن ظروف مجتمعاتنا ، ولعل الاشكالية الأكبر أن تبني هذه التوجهات التي تحاول دول الغرب اكسابها طابع العالمية أو الكونية ، من شأنه أن يكرس مصالح الغرب وتبعية الدول النامية له ، الأمر الذي يحيل الأمر إلى نوع من الغزو الفكري الذاتي بأيدينا لابأيدي الغرب، وهذا هو أسوأ أنواع الغزو الفكري .

هذه الأفكار وغيرها ظهرت حولها خلافات وبحوث ومؤتمرات[٣٠] تعكس هذا الشعور بالحاجة إلى إحداث تحولات جذرية في التوجهات النظرية والدراسات الواقعية ، بما ينبثق من واقعنا الثقافي، وبما يخدم واقعنا الاجتماعي ويسهم في حل أزمات الانتاج والتعليم والصحة وتعديل القيم والاتجاهات في اتجاه الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الواقعي لشعوب المنطقة .

والكثير من الأوراق المطروحة في اللقاءات الفكرية والندوات والمنتديات التي عقدت في الاسكندرية سنة ١٩٧٤ وفي القاهرة سنة١٩٨٣ والكويت ١٩٧٨، ١٩٨٤ وأبوظبي ١٩٨٣ وتونس ١٩٨٤، ١٩٨٥ وغيرها ، تؤكد الحاجة الماسة إلى تاكيد خصوصية الثقافة العربية والثقافات الوطنية ،

والحاجة إلى اعادة النظر في المنطلقات الغربية لعلم الاجتماع ، وإلى العمل على إيجاد علم اجتماع محلي عربي . غير أن هذه الفكرة بدورها تطرح تساؤلات ، هل علم الاجتاع العربي هو الذي يدرس المجتمعات العربية دراسة واقعية ؟ أم هو الذي يحاول التوصل إلى نظريات نابعه من واقعنا الثقافي والهوية المتميزه للمجتمع العربي تاريخياً ودينياً وثقافياً واجتماعياً وجغرافياً..؟ ، أم هو الذي يحاول اختبار الأطر النظرية الغربية في واقع المجتمعات العربية ويؤدي إلى تعديلها بما يحقق التوظيف الأمثل لها لمواجهة المشكلات العربية ؟.

هذه الدعوة نبه إليها كاتب هذا البحث منذ سنة ١٩٧٣. فقد جاء في مقدمة كتابي (الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية والتطبيقية) مانصه [٣١]:

(وإذا كان استعراض تراث علم الاجتماع يكشف بجلاء عن التزام أغلب علماء الاجتماع في كل دولة بقضايا معينة ، فإنه على باحثينا في مصر أن يلتزموا في أبحاثهم بمجموعة من القضايا ، وفي مقدمتها تحقيق التقدم الحضاري لبلدنا في اطار قيمنا النابعة من الأديان السماوية الخالده ، وفي اطار قيمنا الحضارية التاريخية العريقه ، وفي اطار أهداف ومعطيات خطط التنمية في مصر على أن هذا الالتزام لايتعارض مع الموضوعية في الأبحاث الواقعية ، لأن هذه الموضوعيه هى التي تتيح لنا التخطيط السليم الموصل إلى أهدافنا القومية)

وهذا ماأكد عليه (الضوي) [٣٢] بعد ذلك بعدة سنوات في دعوته إلى علم اجتماع عربي يعتمد على الجهد الفكري الذي يقوم به المشتغلون بعلم الاجتماع من العرب بعيداً عن الايديولوجيات الغربية ، وما أكدت عليه (ناهد صالح) [٣٣] في دعوتها إلى تبني رؤية نقدية تكشف عن المضامين الايديولوجية للنظريات السوسيولوجية الغربية .

وقد اختلف الباحثون العرب في تحديد مفهوم علم الاجتماع الغربي المطلوب اعادة اختباره في البيئة العربية ، والمطلوب تعديله أو تغييره كي يوظف في خدمة تطوير وتنمية مجتمعاتنا . فالبعض يرى أن علم الاجتماع الغربي يشمل الاتجاهات الليبرالية (البنائية الوظيفية والتبادليه السلوكية ، والتفاعلية الرمزية .... الخ) والاتجاهات الصراعية الماركسية والراديكالية المحدثة معا، والبعض يقصرها على الاتجاهات الليبرالية دون الاتجاهات الراديكالية التي يتبنونها ، وهم يتحفظون كثيراً من قضية إحياء أو استلهام التراث. وأنصار هذا الاتجاه الراديكالي العربي يرون أن (موضوعية وعلمية الفكر ليست في حيادة الطبقي ، وإنما في مقدرته للنظر في الواقع الاجتماعي من وجهة نظر الطبقات الاجتماعية التي يقع عليها العبئ التاريخي في انجاز مهام التغيير الثوري) [٣٤] هذا يعني تبني منظور ومصالح الفئات الاجتماعية المهمشة[٣٥] في المجتمع . ولاشك أن هذه وجهة نظر لها مايعارضها ويدحضها ، وهو منظور يمكن أن يتهم بالبعد عن الموضوعية وبالتبعية طالما أنه يتبنى مصالح وحاجات فئات يعنيها ، كما يتبنى مقولات ومنظورات نبتت أيضا في بيئات ومناخات مخالفة لواقعنا الثقافي والاجتماعي والتاريخي.

وأيًا كان الأمر فإن قضية الحاجة إلى علم اجتماع عربي نقدي يثير عدة قضايا على جانب كبير من الأهمية ، منها علاقة المشتغلين بعلم الاجتماع والبحوث الاجتماعية ببناءات القوة والقيادة السياسية في الوطن العربي [٣٦]، وعلاقة جامعاتنا بالجامعات الأوربية والأمريكية (هل هى علاقة تبعية أم ندية) . وتثير كذلك قضية حرية البحث العلمي أو حرية الاختيار وحرية التحليل والنقد والتفسير لدى الباحثين العرب . كذلك تثير قضية الامكانات المادية لمراكز البحوث والجامعات العربية ، والحاجة إلى التمويل الخارجي عن طريق مؤسسات غربية ، مع مايثيره هذا من اشكاليات توجيه البحوث

واختيار الموضوعات وتوظيف الدراسات . وهنا يطرح سؤال لصالح من يتم الاختيار والتوجيه والتوظيف؟ . كذلك فقد طرح الحوار اشكالية اختراق العقل العربي من خلال مراكز البحوث والدراسات وبيوت الخبرة الأجنبية ، بل والجامعات الأجنبية (كالجامعات الأمريكية) المنتشرة في الدول العربية[٣٧].

هذه الدعوة إلى انشاء علم اجتماع عربي تقع في اطار دعوة يتبناها عديد من الباحثين في عديد من دول العالم الثالث ، خاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعرف بالتوجه نحو انشاء علم اجتماع محلي أو توطين علم الاجتماع Indiginization of Sociology أو توطين النظريات في هذا العلم ، وهذا يتطلب توطين المناهج والأدوات والأساليب البحثية ، وهذه الدعوة تحاول تحقيق المحلية في توظيف البحوث لمواجهة المشكلات النوعية في كل مجتمع على حدة ، والاسراع في عملية التنمية ، وأيضاً في التدريس وبناء النظريات والمناهج . كل هذا بدعوى الاستقلال الأكاديمي والتطبيقي عن الغرب ، وتوظيف العلم في خدمة المجتمع [٣٨].

والواقع أن كل أنصار تدويل علم الاجتماع أو عالميته لهم تطلعات مشروعة لكن يصعب تطبيقها على الأقل في هذه المرحلة من تطور العلم . ومنها تحقيق الاتفاق حول المناهج والتفسيرات النظرية والمصطلحات ، هذا إلى جانب تحديد نظام للأولويات بالنسبة للمشكلات البحثية ، ونظام اتصال يحقق التواصل بين المشتغلين بالعلم في كل أنحاء العالم ، وتبني منظورات موضوعية خاليه من التوجهات العقديه أو الايديولوجية أو المصلحيه [٣٩] . وهذا يعني في نهاية الأمر انعزال الباحث عن اشكاليات مجتمعه وثقافته ، وعن اشكاليات واقعه المخصوص، وعن الانتماء الفكري والايديولوجي والعقدي، والوصول إلى « مجموعة منهجية من المعرفة السوسيولوجيه المقننه والصادقة بغض النظر عن الحدود القومية أو الثقافية» [٤٠] وتخفيف حدة الصراعات

الفكرية والتناقض بين منطلقات الدراسة وفروضها الضمنية Domain Assumptions(على حد تعبير جولدنر) بين الباحثين . وهذا يفترض انتماء كل الباحثين السوسيولوجيين في كل دول العالم إلى مايمكن أن يطلق عليه المجتمع العلمي العالمي الذي يتجاوز الانتماءات الدينية والعرقية والوطنية والثقافية والتاريخية . ولاشك أن هذا أمر يصعب قبوله أو تطبيقه ، إن لم يكن أمرًا يصل إلى درجة الاستحاله.

إن القول بأهمية النظرية والمنهج في علم الاجتماع ، قول صادقٌ ، لكن هناك أهمية مماثلة لفهم الخصوصية الثقافية للواقع والمشكلات، وقد يكشف التحليل النقدي للنظريات والمناهج الغربية عن أنها موجهة ايديولوجيا لخدمة واقع ثقافي واجتماعي ومصالح تتناقض مع واقعنا . ويكفي في هذا أن نرجع إلى الدراسات النقدية حول النظريات في الغرب(ترياكيان، كوهين ، وزايتلن ، وجولدنر وفريدريكس ونسبت .. الخ) [٤١]. وإلى الدراسات النقدية في المناهج واشكاليات تحقيق الموضوعية في العلم (زايتلن ، بوبر، بارسونز ، ميردال، ميرتون ، كون ، ملز... الخ) [٤٢] .فالتوجهات الأيديولوجية تؤثر على منطلقات الباحث واختياره للمشكلات المدروسة وتحديد الأساليب المنهجية وتفسير النتائج ...الخ.[٤٣]. وقد كشفت بعض الدراسات (جندزيير Gendzierمثلا) أن هناك نظريات تم صياغتها خصيصا عن طريق مؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لأداء مهام ومصالح سياسية مثل نظريات التحديث[٤٤].

كل هذا لايقلل من أهمية استيعاب النظريات والمناهج المطروحه في الغرب ، ومن الرأي الذاهب إلى أن المنهج العلمي ليس له هوية ثقافية أو قومية أو دينية ، لكن الاشكالية تكمن في مدى توافر المنهجية والعلمية في الدراسات الغربية (سواء على مستوى التنظير أو التطبيق) التي ننقل عنها ومدى توافر التكوين العلمي والمنهجي للباحثين في العالم العربي، وبالتالي

مدى التزامهم بهذه العلمية والمنهجية في أبحاثهم.

ولعل هذا هو ما أدى بالعديد من الباحثين من تيارات متصارعه ومتناقضة (ماركسيين وإسلاميين وقوميين ... الخ) إلى المناداه بعلم اجتماع محلي، ينحاز إلى واقع الطبقات المقهوره والفقيره (عند الماركسيين) أو ينطلق من ثوابت الدين وأحكامه (عند الإسلاميين) أو يسعى لبناء نظرية اجتماعية تنبثق من الواقع العربي تاريخيا وجغرافيا وثقافيه (دعاة القومية) . وقد وصل الأمر بأنصار بعض هذه التيارات إلى المطالبة بتطوير نظريات سوسيولوجية وأدوات ومناهج ومفاهيم مستقلة خاصة بعلم اجتماع عربي[٤٥] وقد ظهرت هذه الدعوات في المؤتمرات المختلفة من مؤتمر الجزائر سنة ١٩٧٣ م إلى مؤتمر تونس (نحو علم اجتماع عربي) سنة ١٩٨٥م[٤٦].

ولاشك أن أنصار الاتجاه الماركسي يعكسون تأثرا واضحا وتبعية غير خافية للفكر الغربي ، لأن الماركسية هى إفراز الفكر الغربي، هذا إلى جانب أن هناك مناصرون لهذا الاتجاه في الغرب الأوربي والأمريكي المعاصر . ولعل فشل هذا التوجه في التطبيق في بعض الدول أدى إلى حتمية تعديله.

وبالنسبة لأنصار الانطلاق من الدين في الدراسات الاجتماعي، فإن بعض نقاد علم الاجتماع يرون أن الغالبية منهم يركزون على النموذج المثالي وليس على الواقع المعاش، ولا على الهوة بين النموذج والواقع . هذا إلى جانب الإشارة إلى اشكالية غياب مواقف نقدية عند مناقشة بعض الجوانب الاجتماعية ، وغياب الدراسات الجادة والمتعمقه للواقع الاجتماعي وبالتالي غياب الإسهامات الجادة للمشتغلين بهذا الاتجاه، كذلك فإن هناك اشكالية اتخاذ مواقف تبريرية إزاء بعض القضايا وعدم مناقشتها عقليا أو واقعياً . هذا فضلا عن اشكالية الالتزام بمحظورات فكرية مصطنعة ترجع للتقاليد الاجتماعية في الأساس ولا ترجع إلى جوهر الدين . كل هذا إلى جانب تعدد

الديانات في العالم العربي ، وتعدد الاتجاهات نحو الدين لدى المشتغلين بعلم الاجتماع يؤدي إلى الكثير من الخلافات في المنطلقات والمناهج والتفسير . وهناك من يرى أن الالتزام بمنطلق عقدي أو ايديولوجي محدد، يحد من قدرات الباحث في مجال اختبار المشكلات ، والأساليب المنهجية ، وفي مجال التفسير ومحاولة توظيف المعطيات النظرية ونتائج الدراسات السابقة لتتناسب مع موضوع بحثه وخصائص الظواهر المدروسة (*) وهناك العديد من الآراء ووجهات النظر بصدد هذه القضية فإذا كان أغلب المشتغلين بالعلم يؤكدون أهمية البناء النظري الموجه ، فإن الانطلاق من الثوابت الدينية لايتعارض مع النقد العقلي والفحص الميداني للظواهر والوصول بصددها إلى التفسيرات

(*) لسنا هنا بصدد مناقشة ايجابيات وسلبيات أنصار كل اتجاه ، ويكفي الاشاره إلى أن هناك من يرى أن الانطلاق من الثوابت الدينية لايحول دون دراسة الواقع بشكل موضوعي، أو دون الاستفادة المرشدة من النظريات والمناهج والأساليب الاحصائيه المطروحه في علم الاجتماع الغربي ، أو من نتائج الدراسات السابقة ، خاصة وأن أغلب مجالات علم الاجتماع هى من المنظور الديني مجالات اجتهادية تتصل بالمصالح المرسلة التي يمكن الاختلاف حولها حسب أساليب ونتائج الدراسات الواقعيه . والمعيار هنا يكمن في موضوعية الرصد ودقة التفسير وسلامته . ارجع إلى : نبيل السمالوطي : كتاب نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع ، وكتاب التوجيه الإسلامي وصراع النظريات في علم الاجتماع: دراسة نقدية في علم اجتماع المعرفة ، والتنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية . والكتب الثلاثة صادرة عن دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

المناسبه، كما لايتعارض مع الاستفادة من أدبيات العلم النظرية والمنهجية ومن الدراسات الواقعية في الغرب والشرق... الخ[٤٧].

وهناك من يذهب إلى أن الصورة المستقبلية لعلم الاجتماع العربي سوف يحددها أنصار هذين التيارين المتناقضين (التيار الماركسي الجديد، وتيار التراثيون الجدد)[٤٨]. فهناك جوانب اتفاق حول عدد من القضايا والمواقف النقدية من علم الاجتماع الغربي (الليبرالي والمحافظ) ، وهناك جوانب اختلاف حول مصدر المنطلقات وطبيعتها ، وحول مناهج الدراسة وأساليب التفسير.

وهناك تيار ثالث من دعاة بناء علم اجتماع عربي محلي هم دعاة القومية العربية ، حيث يطالبون (بعلم اجتماع نابع لاتابع) وبضرورة الكفاح للوصول لعلم اجتماع قومي له بناءاته التصورية ومنطلقاته ومناهجه وأساليبه المستقلة في التفسير بحيث يشكل في النهايه نظرية قومية عربية في علم الاجتماع[٤٩] والواقع أن هذا التوجه ذا طابع سياسي في جوهره يعيد عن الأكاديمية والعلمية والموضوعية ، يعتمد على الشعارات التي لاتغني عن الدراسات الواقعية لمشكلات وأزمات العالم العربي طبقا لنسق للأولويات . وهذه الدراسات في حاجة إلى اطار نظري موجه . وهم يستقون هذا الاطار من فلاسفة القومية العربية . وهؤلاء قد أستقوا فكرهم من الفكر القومي في أوربا وهو فكر يتعرض للعديد من الانتقادات ولا يجنبنا التبعية . هذا إلى جانب أن هناك جوانب هامة مشتركة بين الدول العربية ، ولكن هناك جوانب اختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والسكانية والثقافية والتاريخية ... الخ مما يترتب عليه الحاجة إلى توظيف علم الاجتماع في خدمة التنمية المستقلة في كل دوله حسب ظروفها . وهنا لاتفيد الشعارات وإنما نحتاج إلى الدراسات الواقعية . هذا إلى جانب أن أنصار القوميه السوسيولوجية يستبعدون العوامل الدينية في التفسير والتحليل(وهم في هذا مثل أنصار

الماركسية العربية) ، ولاشك أن هذا الاستبعاد يؤدي إلى عدم فهم الواقع طالما أن الدوافع الدينية هي أحد المحركات الرئيسة للإنسان العربي، والسلوك الفردي والجماعي والتنظيمي في العالم العربي، وهي أحد العوامل الرئيسه لتنمية الدافعية للانجاز والتنمية والانتاج والتقدم لدى أبناء المجتمعات العربية .

علم الاجتماع بين العربية والعالمية :

وإذا كان المشتغلون بعلم الاجتماع في العالم العربي يختلفون حول العالمية والمحلية فإنهم يختلفون حول الارتباط الايديولوجي والصراع العقدي إلى قسمين :

أ - أنصار العالمية يعتبرون الارتباط بأيديولوجيات هو المعوق للموضوعية والعلمية ووصول العلم إلى معارف معممه وإلى قوانين تحكم الظواهركما حدث في العلوم الطبيعية ، ولهذا ينادون بالتحرر من الاتجاهات الايديولوجية في البحث السوسيولوجي.

وهم يؤكدون أن الالتزام الايديولوجي للباحث يؤدي إلى الذاتية والتحيز والبعد عن المنهجية والجمود الفكري . وهم يؤكدون على ضرورة الفصل بين المواقف أي بين دور الشخص كباحث علمي ، ودوره كعضو في حزب أو جمعيه أو كمواطن له آراء سياسية واقتصادية

ب -أما أنصار المحلية فيرون أن قمة الموضوعية هي الوضوح وتحديد الهدف، وهذا يتحقق من خلال تبني أيديولوجية محددة تستهدف تحرير الإنسان والمجتمعات العربية وخدمة الواقع وتنميته . وينطبق هذا على أنصار المحلية ذوي التوجهات الأيديولوجية أوالعقدية المتصارعة الواضحة في العالم العربي(القوميون والماركسيون

والإسلاميون).

وبالنسبة لقضية خدمة الواقع المحلي والإسهام في مواجهة مشكلات وأزمات المجتمع ينقسم انصار المحلية والعالمية إلى قسمين :

أ - فأنصار عالمية علم الاجتماع يعطون الأولوية لبناء جسم معلومات صادقة حول المجتمع والثقافة والنظم والتغير ، تتجاوز حدود النسبية المكانية والثقافية والزمانية . وهذه المعلومات تصبح أساسا لتنمية الواقع وتطويره . ولاشك أن هذا هدف طموح يصعب تحقيقه على الأقل خلال المرحلة الراهنة من تطور العلم .

ب - أما أنصار المحلية فيرون أن القول بعالمية العلم ليس إلا ايديولوجية غربية تحاول تكريس التغريب والهامشية الثقافية في عالمنا العربي وتبعية علم الاجتماع نظراًوتطبيقاً في الدول النامية للفكر الغربي تحقيقاً لمصالحهم على حساب مصالح الدول العربية والناميه عموما . وهم يرون استحالة التخلي عن المنطلقات والصراعات العقدية والايديولوجية ، ومن هنا فإنه يتوجب على المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي تبني ايديولوجية قادرة على إسهام العلم في حركة التحرير والتنمية والتطور الاجتماعي وتحقيق خير الجماهير وصالحهم ، وصولا بمجتمعاتهم من الهامش إلى المركز.

وبالنسبة للموقف من التراث العربي فهناك العديد من جوانب الخلط والصراع أولا بالنسبة لمفهوم التراث، هل يقصد به الأصول الدينية الثابتة ، أم يقصد به خبرة الشعوب العربية متمثلة في مفكريها وكتابها وعلمائها وفنانيها، أم يقصد به التقاليد والممارسات والمفاهيم السائدة والحاكمة لسلوك الناس في العالم العربي، أم يقصد به الجوانب الاجتماعية والثقافية لكل قطر من الأقطار العربية ، وهنا يختلف تراث

مجتمع عربي عن الآخر ... الخ[٥٠]

ويختلف أنصار العالمية والمحلية إزاء قضية العلاقة بين البحث السوسيولوجي والتراث. فأنصار المحلية يؤكدون على ضرورة الانطلاق من الأسس الذاتية التي تمثل العمق الاستراتيجي للمجتمع ، كما تمثل الضوابط والبعد التاريخي وتشكل هوية المجتمع العربي. أما أنصار العالمية فيؤكدون أن الانطلاق من التراث يعني التحجر والجمود والانكفاء على الذات والتقوقع والبعد عن العصرية والتنمية والتقدم والمنهجية والتقنيات الحديثة ، كما تعني قطع كل سبل التواصل مع مايجري في العالم المتقدم ونبذ التحديث وكل جديد.

وهناك فريق ثالث يدعو إلى الاستفادة من كل متغيرات العصر مادية أو اجتماعية أو فكرية ، في ضوء الهوية التراثية للمجتمع العربي الذي يحمل ثوابت عقديه وقيمية وأخلاقية وسلوكية يجب التمسك بها .

ولاشك أن التمسك بالثوابت التراثية المتفق عليها لايحول دون البحوث الواقعية أو الاستفادة من أدبيات العلوم الاجتماعية وتجارب الدول الأخرى التي ترفض هذا التراث، أو التي لها تراث مناقض[٥١]. وقد سبق أن طرحنا هذا الرأي منذ سنة ١٩٧٣[٥٢] في الدراسة التي سبق أن أشرنا إليها ، وما نزال نطرحه حتى الآن في آخر مؤلفات الباحث العلمية .

وكما يشير (الجابري) فإن هناك العديد من المواقف المتناقضة ازاء التراث ، وهناك العديد من جوانب الفهم المتناقض لمفهوم التراث[٥٣] . فهناك من ينظر إلى الرجوع للتراث على أنه ردة فكرية . وهناك من يشخص رغبه البعض بالعودة إلى استلهام التراث بأنه عصاب جماعي أصاب البعض في أعقاب حرب ١٩٥٦ . وهذه الفئة تؤكد أن الاهتمام بالتراث يصرف عن الانتفاع بالحداثه ، ذلك لأن التمسك بالتراث يبقينا في اطار الماضي، فهو بضاعه تنتمي إلى الماضي ولا يمكن الانتفاع بها في الحاضر، فضلا عن

استشراف المستقبل.

ويذهب البعض ألى أن قبول الحداثة لايعني رفض التراث، ولا القطيعه معه ، وإنما يعني الارتفاع بطريقة التعامل معه إلى مستوى المعاصرة . بمعنى أن التمسك بالتراث يجب ألا يحول دون مواكبة التقدم الحاصل على الصعيد العالمي. ويشير (الجابري) إلى أنه ليست هناك حداثة مطلقة ، ذلك لأن الحداثه ذاتها ظاهرة تاريخيه مشروطة بظروفها المكانية والثقافية والزمانية ، فهناك الحداثة في أوربا وفي الصين وفي اليابان ... وهناك الآن حديث في أوربا عن مرحلة مابعد الحداثه (٥٤).

وبشكل عام فقد نادى الباحث منذ ١٩٧٣ حتى أخر اصداراته سنة ١٩٩٥ بأهمية التمسك بالأصول الدينية والثقافية للمجتمعات العربية بما لايتعارض مع الأخذ بكل جديد وكل مظاهر التقدم العلمي سواء في مجال العلوم الاجتماعية أو الطبيعية أو التقنيات الصناعية . وتجدر هنا الإشارة إلى أن أصولنا الدينية والثقافية تتطلب أن تكون أمتنا هى الأقوى والرائدة في مجال التقدم المادي (الاقتصادي والعلمي والتقني) وهذا هو ماحدث بالفعل خلال فترة ازدهار الحضارة الإسلامية بعلومها وأدابها وثقافتها . وهكذا فإن الأصول الدينية والثقافية توفر لنا أكبر دافعية للانجاز والتفوق والقوةبكل مجالاتهاوللاقتباس والاستعارات الثقافية والاحتكاك بالغيرواستيعاب تقنية الغرب واستنبات تقنيات جديدة وأخذ كل ماهو صالح ويحقق الخير والتقدم . وبهذا الفهم لايصبح هناك تناقض بين التراث والمعاصرة ، وإنما يصبح التراث دافعًا لأعلى درجات الحداثة (٥٥) والمعاصرة في إطار المعيارية القيمية والأخلاقية التي تحول دون الانحراف أو التطرف في أي اتجاه من الاتجاهات.

أزمات واشكاليات علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية :

يذكر (بوتومور) في مقدمة كتابه المترجم إلى (علم الاجتماع : منظور اجتماعي نقدي) (٥٦) أنه « كثيراً ماوصف علم الاجتماع بأنه علم الأزمه الاجتماعية ، فقد انبثق أصلا عن الأزمة الاجتماعية والثقافية التي صحبت انهيار النظام القديم وقيام الرأسماليه الصناعية » ويشير الباحث المذكور في الفصل الثالث الذي أطلق عليه « أزمة علم الاجتماع»(٥٧) إلى تعرض علم الاجتماع للعديد من الأزمات ، ويدل على ذلك تلك الاتجاهات المتعددة التي ظهرت خلال مدة زمنية قليلة جداً . ويعرض على هذا عدة أمثلة . فهناك اتجاه اليسار الجديد New Left الذي ظهر في الخمسينات من القرن الحالي والذي أصيب على حد قوله بالشيخوخه المبكره ، وهو يقول « في أقل من عشر سنوات (أو خلال حقبة الستينات) أصبح لدينا علم الاجتماع النقدي Critical Sociology، وعلم الاجتماع الراديكالي Radical Sociology بحيث أن هذه التجديدات كانت أقل من حيث قوة ارتباطها بالالتزامات السياسية من حركة الاثنوميثودولوجي Ethnomethodology والنزعة البنائيه Structuralism ، فضلا عن حركة تحرير علم الاجتماع. التي قد تكون أسلوباً للشعور أكثر منه أسلوباً في التفكير . والآن يقدم لنا «الفين جولدنر» A, Gouldner تحولا آخر في شكل علم الاجتماع التأملي Reflexive Sociology أو عالم الاجتماع الذي يتأمل مولده(٥٨).

ويشير كتاب النظرية إلى ارتباطها بواقع المجتمع وبالتالي تغيرها مع تغير هذا الواقع فعلم الاجتماع التقدمي Progressive Sociology الذي ساد خلال حقبة الثلاثينات (ويمثله روبرت لند R. Lynd وبعض الكتاب الماركسيين) فقد معظم كفاءته وأهميته عند نهاية الأزمة الاقتصادية واندلاع الحرب واعادة البناء بعد الحرب ، حيث برزت أفكار النمو الاقتصادي

والصراع بين الاتجاهين الديموقراطي والشمولي[٥٩] كذلك فإن علم الاجتماع المحافظ Conservative الذي ظهر بعد الحرب (من خلال كتابات بارسونز Parsons ولبست» Lipset و« شيلز» Shills و« أرون» Aron بدأ يفقد قدرته على تفسير الوقائع والتغيرات الاجتماعية بطريقة مقنعه، خاصة بعد ظهور الحركات السياسية والثقافية الجديدة في المجتمع الغربي التي تحدت الأساليب التقليدية المستقره . ولعل هذا هو ماحدا «بالفين جولدنر» A.Gouldner إلى طرح مؤلفه حول (الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي)[٦٠] . ويدور الكتاب بشكل أساسي على أن هناك تحديات جديدة تواجه المدرستان المسيطرتان على علم الاجتماع حتى صدور الكتاب سنة ١٩٧٠ وهما الوظيفية والماركسية . وهو يشير إلى ظهور مدارس جديده تقوم على نظريات بديله تستند إلى بناءات جديده من العواطف والفروض الضمنية Domain Assumptions . وهذا من شأنه أن يعيد توجيه البحوث في علم الاجتماع إلى مسارات جديده . وهذه المسارات قد تتجاوز الصراع القائم حول التغير والاستقرار والاتفاق والصراع والتكامل.... الخ[٦١].

ومناقشة أزمة علم الاجتماع العالمي تطرح فحص ماهو مطروح في هذا العلم وارتباطه بأزمات المجتمع الغربي وتغيره مع تغير المجتمع . ففي دراسة « روبرت نسبت » R. Nisbet حول (تقاليد علم الاجتماع)[٦٢] يؤكد تشكل أفكار ونظريات علم الاجتماع خلال أزمة تحول المجتمع الأوربي في اتجاه المجتمع الصناعي من ١٨٣٠ حتى نهاية القرن التاسع عشر حيث نمت مفاهيم الحضرية والديموقراطية والصناعية والبيروقراطية والعلمانية . وقد ظلت هذه الأفكار مسيطرة خلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٥٠ وكل ماطرح من أفكار بما فيها الماركسية في أشكالها التقليدية أو المحدثه ، كان عبارة عن وجهات نظر وتوجهات جديده تعالج نفس القضايا من مداخل متباينة . وهكذا يقول أن علم الاجتماع المحافظ والماركسي ليسا إلا توجهين اشتقا من

مجموعة الأفكار التي صاحبت ظهور علم الاجتماع من جهة والتي صاحبت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات الغربية من جهة أخرى (٦٢).

والواقع أنه لايوجد ثبات في النظريات السوسيولوجية فهى تابعة لطبيعة الأزمات والمواقف التي يمر بها المجتمع ، والتي يمر بها الباحث. وهذا مايؤكده « جراهام كينلوتسن (٦٣) . فهو يؤكد مجموعة من الجوانب يجب الالمام بها عند فهم ومناقشة فكر أو نظرية أي عالم من علماء الاجتماع . وأهم هذه الجوانب - التعرف على المناخ النفسي والاجتماعي الذي عايشه العالم والتجارب التي مر بها والوضع التاريخي والايديولوجي والفكري لعصره ، وسيرته الشخصية ، والتعرف على أهدافه من العمل التنظيري، والافتراضات التي انطلق منها ، ومناهج البحث التي استخدمها ، ونموذج المجتمع والعلاقات التي تحكم فكره ، ونمط التفسير الذي استخدمه في تحليلاته والذي أثر على طبيعة النتائج التي انتهى إليها (٦٤) ... كل هذا يؤكد ذاتية التنظير في علم الاجتماع واختلافه من منظر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر . هذا إلى جانب أنه يختلف ويتغير بتغير المجتمع . ولعل هذا أيضا يشكك في موضوعية وعلمية النظريات السوسيولوجية ، كما يوضح خطأ تطبيق أو تبني نظريات صدرت في بيئات معينة ذات ثقافات وتاريخ معين (الغرب أو أمريكا اللاتينية مثلا) ، في مجتمعات ذات بيئات وظروف وثقافات وتاريخ مختلف (العالم العربي مثلا).

هذا مايؤكده غالبية المشتغلين بعلم الاجتماع في الغرب ذاته مثل «رينهارد بندكس» R. Bendix (٦٥) الذي أكد أن التوجه العام لعلم الاجتماع في الغرب قد تأثر بتيارات الفكر والشعور السائدة في المجتمع . وهذا ماأكده كذلك « ماكس فيبر » M.Weber الذي يقول « في وقت ما تتغير وجهات النظر ، حيث يتشكك البشر في وجهات النظر التي اتبعوها بلا

تفكير ... وحينئذ يستعد العلم أيضا لتغيير وجهة نظره وأدواته التصورية لكي ينظر من علياء الفكر إلى أسفل حيث مسار الأحداث» . وهذا مايؤكده «توماس كون» في دراسته حول (تركيب الثورات العلمية)[٦٦] خاصة فكرته المتصلة بالنموذج الارشادي ، والعلم السوي والعلم المنحرف . وقد حاول «رنسمان» W.G.Runciman وضع علم الاجتماع في مكانه من خلال إدراكه لعدة عوامل[٦٧]:

الأول: حالة الفوضى السائده في العلم من حيث تعدد المناهج والنظريات والمضامين وتصارعها.

الثاني: عدم توصل علم الاجتماع إلى قوانين عامه . وهو يرى أن هذا العجز يرجع إلى أنه لاتوجد، ولا يمكن أن توجد قوانين عن الأنساق الاجتماعية على هذا النحو . وهو في هذا الشأن مثل التاريخ والانثروبولوجيا. وهو يبرر هذا الزعم بأمرين ، أولهما أنه لايمكن تحليل وفهم الأنساق الاجتماعية بمعزل عن تفكير وأقوال وسلوك أعضاء الجماعات ، الأمر الذي يدخلنا في دائرة علم النفس. وثانيهما كثرة وتعقد المتغيرات التي تحكم الأنساق الاجتماعية وعدم القدرة على احصائيها وبيان أوزانها.

الثالث: على الرغم من التعدد والتناقض النظري والمنهجي فقد اكتسب علم الاجتماع أهمية عقلية مرموقة في السنوات الأخيرة ، على الأقل بوصفه أحد المصادر الرئيسة للنقد الاجتماعي، وبوصفه العلم القادر على تحليل وتفسير الموضوعات والتغيرات الهامه داخل المجتمعات في كل عصر.

وعلى الرغم من هذا فإن « رنسمان» يقر بوجود نظريات سوسيولوجية ، ولكنه يؤكد أن أزمة علم الاجتماع لاتكمن في عدم وصوله إلى قوانين ، ولكن في أن ماوصل إليه من تعميمات وصفية ، ونماذج وتفسيرات لم تعد كافية لعدة احتمالات[٦٨]

أ - إما لأنها استنفدت قدرتها على تحقيق اكتشافات أو اسهامات جديدة سواء على المستوى النظري أو التطبيقي.

ب - وإما لأن الواقع الذي اشتقت منه وتنطبق عليه قد تغير وأصبح في عداد التاريخ .

وهذا التصور لأزمة علم الاجتماع في التنظير والتطبيق يتفق مع تصور «نورمان برنباوم» N. Burnbaum الذي يقول: تقع الأزمة النظرية أو المذهبية في النسق الفكري عندما تتوفر أي من مجموعتي الظروف المجرده أو في حالتين :

أ - الأول حين تستنفد إمكانيات النمو الداخلي للنسق نفسها في إحدى الحالات وتصبح مقولات النسق عاجزة عن التحول، وتصبح المناقشة التي أسسها النسق مدرسية Scholastic بالمعنى المزدوج لهذا المصطلح .

ب - في الحالة الأخرى تتغير الحقائق التي أدركها النسق على صورتها الأصلية بقدر كبير حتى تصبح مقولات النسق عاجزة عن مواجهة الظروف الجديدة .

ومن الواضح أن مجموعتي الشروط هاتين تحققتا غالبا بصورة متزامنة ، وخاصة بالنسبة للأنساق التي تهتم بالحركة التاريخية للمجتمع » وهذا هو ماحدث بالنسبة لعلم الاجتماع التقدمي والتحرري والمحافظ والنقدي وللنظريات الوظيفية والراديكالية ، والاثنوميثودولوجية وغيرها .

والواقع أن محاور اهتمام علماء الاجتماع في الشرق والغرب، وبالتالي محاور النظريات السوسيولوجية تتغير وتتعدل بتغير الظروف الاجتماعية والثقافية والتاريخية من جهة ، وبتغير وجهات نظر الباحثين من جهة أخرى. فقد كان علم الاجتماع في الغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين يركز على تحليل المجتمعات الرأسمالية الصناعية كنسق اجتماعي، ثم بدأت

أفكار جديده في الظهور مثل تلك التي طرحها بعض الباحثين مثل «ألان تورين» A. Touraine حول مجتمع مابعد الصناعة في الظهور . وقد عرض « درايتزل» Dreitzel تحليلا لهذه الفكرة التي تدور حول شكل للمجتمع يسهم التقدم العلمي فيه على إلغاء الندرة في مجال الحاجات الإنسانية الأساسية ، ونقل العمل من الإنسان إلى الآله ، ومن ثم إحداث تغيرات رئيسة في النسق الطبقي ، وفي التوازن بين العمل ووقت الفراغ في الحياة الإنسانية ، وفي اطار هذا التحليل تظهر مجالات جديدة أو رؤى جديدة للمشكلات . فلم يعد التركيز على الديموقراطية المستقرة ، ولكن على المشاركة الديمقراطية ، ولا على المكانة والحراك ولكن على العلاقة بين القوى والطبقات الجديده كقوى للنضال السياسي ، ولا على النظم السياسية والسلوك الانتخابي ولكن على ظهور حركات الاحتجاج الاجتماعي. وهنا يكون التركيز على المشكلات الناجمة عن التنظيم المركزي والبيروقراطي ، وعن سيطرة القوى التكنولوجية والتكنوقراطية ، وظهور أنواع جديدة من الصراع الاجتماعي... الخ (٧٠).

كل ماذكرناه هنا استهدفنا منه إبراز تصورات أساسية يجب أن تكون في أذهاننا ونحن ندرس علم الاجتماع في العالم العربي، ***أو ونحن نقوم بدراسات سوسيولوجية داخل عالمنا العربي أهمها مايلي:***

أولا: أن النظريات الغربية هى إنعكاس لظروف وإشكاليات المجتمعات الغربية السريعة التحول والتي تختلف جذريا عن واقعنا العربي .

ثانياً : إن سرعة التحولات في الاتجاهات النظرية لعلماء اجتماع الغرب (علم الاجتماع التقدمي، والجديد ، والراديكالي، والنقدي، وحركات تحرير العلم ، والفينومينولوجي... الخ) ، وسرعة انتشارها يعكس عمق الأزمات الثقافية وأزمات الواقع الاجتماعي وبالتالي أزمة علم الاجتماع كمعبر عن الواقع الاجتماعي الغربي.

ثالثا: إن الانطلاق في دراسة المجتمع العربي من التصورات النظرية الغربية لن يفيد في الفهم الواقعي لمجتمعاتنا ، كما لايسهم في دعم برامج التنمية ومواجهة المشكلات داخلها ، نظراً للتباين الكبير في البناءات الاجتماعية والثقافية والتاريخية .

رابعاً : إذا كانت بعض الأنساق النظرية لعلم الاجتماع الغربي يحيلونها إلى متحف التاريخ إما لاستنفاد إمكانيات تطورها الداخلي، وإما لأن الوقائع التي تعبر عنها وتحللها قد تغيرت ، فإن هناك من الباحثين العرب ، سواء من أنصار التوجهات الليبرالية أو الراديكالية من يصر على التمسك بأطر نظرية صاغها علماء غربيون ، وتجاوزتها التطورات الاجتماعية والتطورات العلمية السوسيولوجية في الغرب. وهذا لايعكس فقط شكلا من أشكال التبعية في أسوأ صورها ، ولكن يعكس أيضا الجمود والتحجر الفكري وعدم متابعة التطورات المعاصرة في المجتمعات التي تطور منها علم الاجتماع ، وعدم متابعة ماهو جديد في العلم ذاته.

خامساً : أن أغلب المنظرين لعلم الاجتماع يؤكدون أن النظرية في علم الاجتماع لاتصدر عن اعتبارات منهجية ، ولا تتخذ الصورة المنطقية للنظرية العلمية . فهذا (برسي كوهين) يؤكد أن النظريات في علم الاجتماع يتسم بالكثير من خصائص النظريات الميتافيزيقية ، وأن أغلبها (لاتتفق مع المعيار المثالي للعلم) (*) ***ويرجع كوهين هذا إلى ثلاثة أسباب،***

الأول(أن أغلبها يتسم بالغائية واللغو Tautology

والثاني(أن أغلبها غير قابل للاختبار في الواقع) ، أو أن العديد من حالات الواقع لاتؤيدها .

والثالث أن الكثير منها (يتسم بالخلل المنهجي مما يسمح بظهور بعض الأخطاء في حالة اختبارها.

ويؤكد (كينلوتش) أنه يجب قراءة كل نظرية في ضوء ظروف ومتغيرات العصر وظروف المنظر، مما يشير إلى تأثرها بمسلمات وما يعتقده المنظر (المعتقدات أو الأيديولوجية) ، الأمر الذي يجعلها بعيده عن الاتفاق والضبط المنهجي المطلوب. وبعد أن عرض (كينلوتش) الأنماط الأساسية للنظرية ، ذهب صراحة إلى أن أغلب النظريات السوسيولوجية تفتقر إلى الطابع المنهجي وإلى قواعد المنطق. وتميل إلى الوصف، وتتأثر بالايديولوجيات ، ولا تؤدي وظيفة التفسير وهى الهدف الرئيس لأي نظريه ، وهو يؤكد الطابع الذاتي للنظريات السوسيولوجية .

وهذا (ملز) يقول(إن علم الاجتماع كان يستخدم في الأغراض الأيديولوجية بأكثر مما كان يستخدم في النواحي البيروقراطية ، بل وربما قد يكون الأمر كذلك حتى الآن ... وهذا يرجع إلى حقيقة أن جانباً كبيراً من علم الاجتماع الحديث كان بمثابة حوار وجدل غير معترف به كثيرا مع عمل ماركس وكذلك بمثابة انعكاس للتحدي من جانب الحركات الاشتراكية والأحزاب الشيوعية) (**).

اشكاليات علم الاجتماع في عالمنا العربي:

ويمكننا إنهاء هذا الاطار النظري بمحاولة استعراض أبرز اشكاليات علم الاجتماع في العالم العربي كما يراها الباحث استناداً إلى الدراسات السابقة سواء على المستوى الفردي كباحثين ، أو على مستوى بحوث قدمت في مؤتمرات ، أو على مستوى خبرة الباحث الشخصية من خلال ممارسة

(*) راجع بيرس كوهين . النظرية الاجتماعية الجديده ص ٢ص ٢١ - ١٩ ، و(كينلوتش: تمهيد في النظرية السوسيولوجية ص ٢٩

(**) س. رايت ملز : الخيال العلمي الاجتماعي، ص ١٤٤.

علم الاجتماع تدريساً وبحثاً والمشاركه في العديد من المؤتمرات والندوات والاتصال بالهيئات التنفيذية (٧١)

أولاً: أزمة الهوية الثقافية او العربية : وهى تتصل بظروف نشأة علم الاجتماع في العالم العربي استناداً إلى النقل والترجمه عن الغرب وتبني نظرياتهم المعبره عن واقعهم وعدم ظهور نظريات تنبثق من واقع المجتمع العربي بعد نظرية ابن خلدون.

وهذه الأزمة تثير عدة أزمات. هل ننظر إلى المجتمعات العربية على أنها نمط ثقافي واحد ونعالجه من خلال اطار نظري واحد، أم ننظر إلى المجتمعات العربية كأنماط متعددة تحتاج لأطر نظرية متعددة كل منها تناسب القطر المدروس؟ وإذا كانت التوجهات الايديولوجية قد لعبت وتلعب دوراً هاماً في توجيه النظريات والدراسات السوسيولوجية بما يفيد وبما يتفق مع واقع المجتمعات الغربية ، فما هو النموذج الارشادي والايديولوجي الذي يفيد في فهم واقع المجتمعات العربية ؟ وهل هو نموذج أو نماذج؟ وما هى المعايير التي يمكننا من خلالها الحكم على كفاية النموذج وقدرته على تحليل معطيات الواقع العربي ؟ وهل يمكن للمشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق حول معالم نموذج ينبثق من واقع الثقافة والتاريخ والدين السائد في العالم العربي، نموذج يتجاوز الصراعات الفكرية الناجمة عن تبني نظريات مستوردة انبثقت عن ثقافات مختلفة ؟

ثانياً : ازمة الصراع بين أنصار المحلية الصرفة ، وانصار العالمية وتدويل علم الاجتماع .

وهنا يثار تساؤل حول مدى إمكانية دراسة الواقع العربي انطلاقاً من الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي، واسترشاداً بالأطر النظرية والمنهجية التي طورها علماء الغرب والشرق، مع توظيفها في خدمة الواقع العربي؟

كذلك يثير تساؤل حول مدى إمكان الوصول إلى العالمية من خلال التركيز على دراسة خصائص المجتمعات العربية وبناء نموذج أو نماذج ارشادية محلية للدراسة ، يمكن مقارنتها بالنماذج السوسيولوجية التي طورها علماء الغرب، وعلماء أمريكا اللاتينية ، وعلماء اليابان والصين.... الخ ، ومما يتيح الفرصة لعلم الاجتماع المقارن أن يصل إلى تعميمات بصدد جوانب التماثل والاختلاف بين النماذج المحلية ؟ وهل التوغل في دراسة الواقع المحلي يفيد في اثراء النماذج والنظريات العالمية أو الكبرى في علم الاجتماع؟

ثالثاً: أزمة التنظير في العالم العربي:

سبق أن أشرنا إلى أنه لم تظهر نظرية متكاملة تفسر المجتمعات العربية وتعكس ثقافتها بعد نظرية ابن خلدون ، وكل النظريات والصراع النظري بين المشتغلين في العالم العربي، هو انعكاس للصراع النظري في الغرب بين النظريات اللبرالية والمحافظة والراديكالية والنقدية . حقيقة هناك دراسات واقعية متعبدة أجراها باحثون عرب للواقع العربي، لكن هذه الدراسات في أغلبها دراسات امبيريقية مجزأة أو مفتتة ولم تتمخض عن بناء نظري تفسيري متكامل لظواهر وثقافة وتاريخ ومشكلات أو أزمات المجتمع العربي. وهذا يثير أزمة الانفصام بين التنظير والدراسات الميدانية في البحوث التي يقوم بها باحثون عرب ، كما يثير أزمة عدم ظهور نظريات تسهم في تحرير المجتمعات العربية من التخلف في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . والواقع أن الدعوة إلى نظرية أو نظريات سوسيولوجية عربية تعاني من اشكالية المبالغة في عمومية المجتمع العربي، أو المبالغة في الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل قطر عربي[٧٢] . وهناك أزمة أخرى تتصل بظهور العديد من الدراسات النظرية تحاول تحليل الواقع العربي المحلي – في مصر أو في غيرها من الدول الإسلامية ، من خلال منظورات

نقدية لاتستند إلى دراسات واقعية تقوم على منهجية علمية متفق عليها ، وهذا يحيل هذا النقد إلى وجهات نظر ذاتية تفتقد إلى العلمية والموضوعية كما تفتقد إلى التراكمية التي تسهم بدورها في تحقيق الفهم المتكامل للواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمعات العربية أو لكل قطر عربي على حده .

ويقف بعض المهتمين بالتنظير في العالم العربي مواقف متناقضة ازاء النظريات السوسيولوجية الغربية .

فالقسم الأول : لايرى بأساً من الاستعانه بالنظريات الغربية ، ويؤكدون أن معيار القبول أو الرفض يجب ألا يؤسس على مجرد اختلاف البيئات والظروف التي أفرزت النظرية عن بيئتنا العربية ، وإنما على طبيعة القوى التي أفرزت النظرية ، وأهدافها ، وقدراتها التفسيرية وعلى توجيه البحوث الواقعية ، وعلى أساليب صدورها ، ومدى تمشي هذه الأساليب مع المنهجية العلمية . كذلك يجب تحديد الأهداف الايديولوجية والفروض الضمنية التي تقف خلف النظرية ، وطبيعة الجماعات والطبقات التي تدافع عنها هذه هى أهم معايير القبول والرفض وليس المكان الجغرافي لصدور النظريات في رأي البعض.

والقسم الثاني: يركز على معيار الاطار البيئي الاجتماعي والثقافي والتاريخي الذي أفرز النظرية . وهذا القسم يرفض النظريات الصادره في بيئات غير عربية نظراً لخصوصية الواقع العربي بثقافته واجتماعياته وتاريخه ومشكلاته وما يقابله من تحديات . وهو لايقتصر على رفض النظريات ، لكنه يرفض أيضا العديد من الأساليب المنهجية الغربية . ويؤكد « بوتومور» أنه يمكن القول « بأن الأفكار التي تحكم العالم اليوم هي أفكار القوى الحاكمه ، وأن الدولتين الكبيرتين (يقصد هنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل انهياره) تواجهان بعضهما ايديولوجيا وهما مسلحتان بعلمي اجتماع

كبيرون »وهذا يعني تبعية البناءات النظرية لعلم الاجتماع للتوجهات الايديولوجية ومصالح ومعطيات النظام السياسي. وهذا يعني عند كثير من المشتغلين بعلم الاجتماع ضرورة رفض النظريات السوسيولوجية الغربية أو الشرقية لصدورها عن أهداف وفروض ضمنية وايديولوجيات مختلفة وتحقيق مصالح قد تتناقض مع مصالح العالم العربي. وأغلب أنصار هذا الاتجاه يناصرون التوجه الراديكالي.

وهناك قسم ثالث: لايرى بأساً من الاستعانة بالنظريات المطروحة في أدبيات علم الاجتماع بشرط غربلتها وتمحيصها وأخذ مايتناسب مع الواقع العربي ويخدم برامج تنميته وتقدمه ورفض مايتعارض مع هذا الأمر، مع محاولة صياغة نظرية عربية تأخذ الواقع الديني والثقافي والاجتماعي والتاريخي في الاعتبار . وهذا التوجه يناصره بعض أنصار التوجيه الديني أو توطين علم الاجتماع . وقد كان هذا رأي الباحث منذ الستينات والذي عبر عنه أوائل السبعينات في كتبه المنشورة السابق ذكرها.

وبشكل عام فإن أي من أنصار هذه التوجهات الثلاثة لم يقدم نظرية متكاملة يمكن أن تفسر الواقع الاجتماعي العربي بكل أبعاده وتصلح أساسا لبرامج متكامله لتطويره وتقدمه ، وقد ظل الموقف النظري للمشتغلين بالنظرية من العرب تابعاً أو انعكاساً للنظريات المتصارعة في علم الاجتماع الغربي.

رابعًا - ازمة البحث العلمي الاجتماعي:

بدأت البحوث الاجتماعية في العالم العربي عن طريق علماء أجانب خاصة علماء الانثروبولوجيا مثل دراسة « هلما جرانكفست» H. Granqvist خلال فترة الانتداب على فلسطين ١٩٣٦ ودراسة ايفانز بريتشارد E. Pritchard جنوب السودان (الأزاندي) وقد تأخرت البحوث الاجتماعية كثيرا في العالم العربي وظلت إلى عهد قريب بعيده عن المشكلات الرئيسه أو

الساخنه ، وكانت في غالبيتها - وحتى الآن -انعكاس للدراسات والنظريات والمحاور الغربية .

ويعاني البحث العلمي الاجتماعي في العالم العربي من التجاهل أو عدم الاعتراف به من جانب بعض المسئولين في المجتمع ، ولهذا يفتقد إلى الدعم المادي والأدبي والتنظيمي وهو لايقاس في هذا الصدد بما يلقاه البحث في العلوم الطبيعية والبيولوجية من دعم . ويحاول بعض الدارسين (مثل شفيق الغبرا) تحليل هذه الظاهرة في الدول الناميه في ضوء ثلاثة أبعاد وهى :

أ - الاطار العالمي لتخلف البحث العلمي في الدول النامية .

ب - طبيعة البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية المعوقة للبحث في الدول النامية

ج - مظاهر ونتائج ومعوقات البحث العلمي.

وبالنسبة للبعد الأول فهناك من يرى (شفيق الغبرا) انقسام العالم إلى مراكز صناعية وعلمية وبحثية وفكرية متقدمه ، ومناطق تستهلك ماتنتجه هذه المراكز بما فيها البحث العلمي. فهناك مراكز للإبداع العلمي والفكري في مجال النظرية والمنهج والتأليف والنشر والتقنية . وفي مقارنة بين الانتاج العلمي العام (علوم طبيعية واجتماعية) للعالم العربي كله ، بالانتاج المماثل داخل اسرائيل فقط. يذهب (انطون زحلان) أن إسرائيل ، تنتج من الأبحاث في كافة الحقول المعرفية ثلاثة أضعاف ماتنتجه الدول العربية مجتمعه[٧٣] ويؤكد (زحلان) أن الهوة تتسع من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٥ ، وذلك بدلا من أن تضيق . ويجب أن نلاحظ أن عدد الباحثين في إسرائيل يبلغ(١٢) ألف باحث وهو أقل من عدد باحثي مصر فقط سنة ١٩٦٧ وكان (١٨) ألف باحث . هذا يؤكد حجم مشكلة التقسيم العالمي للبحث بما تتضمنه من أبعاد إدارية وتنظيمية وسياسية واقتصادية وقيمية ... الخ ويجب هنا عدم القاء المسئولية

على المناخ والظروف العالمية في تعويق البحث العلمي في العالم العربي، فهناك مجتمعات نامية مثل الصين والهند و بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا (الفهود الآسيوية) تخلصوا إلى حد كبير من التبعية في البحث العلمي وقاموا بانتاج علمي يرتبط بالواقع المحلي كان له مردوداً كبيراً على حركات التنمية بهذه الدول(٧٤) والواقع أن استمرار آثار الاطار العالمي المعوق للبحث لايتحقق إلا من خلال دعم الثقافات والأبنية والقوى المحلية لهذا الاطار العالمي.

ولعل المشكلة في العالم العربي لاتتوقف على استهلاك الانتاج الفكري الصادر في الدول الغربية المتقدمة علميا واقتصاديا فحسب، ولكن يمتد لاستهلاك ماتنتجه بعض الدول النامية كذلك من انتاج فكري مثال ذلك نظريات التبعية في الدراسات السوسيولوجية التي انتجتها بعض دول أمريكا اللاتينية .

وبالنسبة للمتغيرات المتصلة بالواقع الاجتماعي والثقافي المعوق للبحث العلمي فهناك نقص الموارد والامكانات المخصصه للبحث، وعدم سيادة قيم واتجاهات احترام العلم لدى بعض المسئولين أو لدى الجماهير ، وهناك غياب اهتمام بعض صناع القرار باستناد قراراتهم على بحوث علمية ، وهناك ضعف هيئات البحث وقلة عددها وندرة الامكانات المخصصة لها . وهناك ضعف وعدم كفاية المكتبات ومصادر المعلومات ، وهناك ابتعاد أغلب الباحثين عن قضايا المجتمع الرئيسه ، إما لحساسية المعالجة، وإما خوفا من القوى السياسية والأمنية ، هذا كله إلى جانب غياب التنشئه العلمية التي تشجع على الابتكار والتفكير الحر . وهناك اشكالية الحساسية للمعارضة وعدم تقبلها ، وعدم التمييز بين الرأي والمواقف الشخصية ، وغياب الحوار العلمي والتربية التعددية التي توضح للطفل أو الطالب أن هناك أكثر من وجهة نظر ويمكن أن تكون كلها سليمة وصحيحة ، ومن بين العوامل الثقافية

المعوقة للبحث السوسيولوجي في المجتمعات العربية ، شعور الباحثين بعدم جدوى بحوثهم بالنسبة للمسئولين ، وتخوفهم من سوء تفسير بحوثهم . مثال هذا أن اقدام بعض الباحثين في بعض الدول العربية على دراسة الجماعات العرقية أو الدينية ، قد يفسر على أنه محاولة تشويه لصورة المجتمع أو لضرب التكامل الاجتماعي أو اثارة الفتنة الطائفية أو تهديد السلام الاجتماعي... الخ مع أن هذه الجماعات حقيقة مدروسه في كل دول العالم . وهناك عامل عدم احترام الباحثين لجهود السابقين عليهم الأمر الذي لايؤدي إلى تراكمية المعرفة وبالتالي عدم ظهور نظريات لها وزنها العلمي.

أما بالنسبة للمحور الثالث الذي يتصل بالنتائج المترتبة على هذه المعوقات ، فإنها عديده ، منها غياب قاعدة موضوعية للمعلومات تتصف بالمصداقية والتراكمية ، مما يجعل الدراسة الصحيحة الشاملة لقضية ما أمرًا صعبا ، كما يصعب عملية التخطيط العلمي للتنمية ومواجهة المشكلات، ومنها احاطه بعض المعلومات بالسرية مما يعوق البحوث الواقعية التي تقوم على معلومات صحيحة ودقيقة . وفي غيبة القاعدة المعلوماتية السليمة تنتهي كل الدراسات الى نتائج مشكوك في صدقها.

خامسًا - ازمة الابتكارية والتجديد العلمي

فأغلب الكتب المطروحة في علم الاجتماع في العالم العربي هى كتب مدرسيه تستهدف التدريس، ولهذا نجد أنها تعتمد على النقل والترجمة والتلخيص. بالتالي تخلو من أية اسهامات واضافات علمية . فالنشاط العلمي موجه للطلاب وليس للبحث العلمي الذي يستهدف فهم الظواهر والمشكلات ومواجهتها . ولعل انشغال الباحثين بالتدريس أدى إلى أن يكون التأليف غالبًا موجهًا للتدريس مما حجم المستوى العلمي وجعل الباحثين بعيدين عن قضايا مجتمعاتهم الساخنة والملحة .

والمتتبع لأغلب الكتب والبحوث في العالم الغربي في مجال علم الاجتماع يجدها انعكاساً لاهتمامات الباحثين في الغرب ، حيث تتبنى منطلقاتهم النظرية ، وتطبق أساليبهم المنهجية والاحصائية ، مما يعكس التبعية السوسيولوجية للغرب نظرياً ومنهجياً وأيضا فإن المتتبع للحركة العلمية يدرك غياب الدراسة المشتركة والمتكاملة والتعاون المثمر بين الباحثين لفهم الواقع العربي بخصوصياته ومشكلاته وجذورها الحقيقية . والواقع أن أغلب الدراسات الواقعية المطروحة من النوع الذي أطلق عليه (ملز) الأمبيريقية المفتتة والسطحية التي تفتقد إلى العمق النظري والمنهجي . وهذا هو الذي عوّق ظهور نظريات سوسيولوجية عربية تشتق من الخصوصية الثقافية والاجتماعية والتاريخية للمجتمع العربي. حتى في مجال الجري وراء ماهو غربي فإن الباحثين العرب لايهتمون بمتابعة التطورات العالمية والفروع الجديدة في علم الاجتماع ، فضلا عن ابداع فروع جديدة تنبثق من خصوصية العالم العربي.

سادساً : ازمة العزلة الاكاديمية عن واقع المجتمعات العربية وعن مسئوليها التنفيذيين:

يلاحظ في مجال البحث العلمي بشكل عام ومجال البحث في علم الاجتماع على مستوى مراكز البحوث والجامعات غياب التنسيق البحثي على المستويات النظرية وعلى المستوى العربي كله ، وبالتالي غياب استراتيجيات بحثية عامة ترتبط بخطط التنمية ومواجهة المشكلات طبقا لنظام محدد للأولويات . كذلك فإنه يلاحظ ارتباط أغلب البحوث الميدانية باهتمامات ومصالح شخصية وليس بخدمة المجتمعات العربية ، فاغلب البحوث يتم اجراؤها لنيل درجة علمية (ماجستير أو دكتوراه) أو للترقية أو لاشباع اهتمامات فردية . هذه البحوث تتم بشكل منفصل وجزئي وتنتهي إلى نتائج

جزئية مفتته غير مرتبطة بغيرها من البحوث المنتمية إلى فروع أكاديمية أخرى ، أي غياب البحوث البينية ، كما أنها لاتأخذ في الاعتبار غالبًا المنظومة البنوية المتشابكة لمكونات الواقع الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والسياسي والثقافي والتاريخي والمتغيرات المحلية والدولية ، وخصوصية المجتمعات العربية في الاعتبار ، هذا لأن مراعاة هذه الأمور يتجاوز قدرات باحث ويقتضي تعاون مجموعة من الباحثين في مجالات علمية مختلفة وهذا أمر مفتقد . وهذه الأعمال الأكاديمية البحثية الجماعية الجادة نادرة في واقعنا البحثي في الدول العربية . ولعل هذا ناجم عن غياب التواصل وافتقاد القدرات التنظيمية للتنسيق البحثي بين الجهات البحثية على مستوى كل مجتمع وعلى مستوى المجتمعات العربية ككل.

-وهناك مشكلة تتصل بأشكال الاغتراب والانفصام بين الأكاديميين صناع البحوث، والتنفيذيين صناع القرار، كما أن هناك انفصام بين كثير من الباحثين وبين جماهير المجتمع . وكما سوف نشير في الفقرة التالية فإن جزءًا كبيرًا من البحوث يتم من خلال صياغة استمارات بحثية وتعبئتها ، وغالبًا لايتم تحري الدقة والشروط الواجب توافرها في الصياغة ولا في اختيار العينة ، ولا في طرق التطبيق، مما يحيل المسألة البحثية إلى طقوس فارغة المضمون ، يحرص عليها الباحث ، كما يحرص عليها المشرفون بشكل روتيني . وهذه المشكلة ينطبق عليها ذلك الشكل من الانحراف الذي أطلق عليه (ميرتون) الالتزام الأعمى بالطقوس والاجراءات مع غياب الهدف النهائي منها Ritualists

-كثرة أعباء أساتذة الجامعات في مجال التدريس والتأليف المدرسي للطلاب، وانشغالهم ببحوث الترقية ، والأعمال الطلابية التي يكلفون بها ، جعلهم يقصرون في الوظيفة الثالثة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وهى خدمة المجتمع « من خلال التواصل والتعاون مع الجهات التنفيذية . ومن

جهة أخرى فإن تصور العديد من الجهات التنفيذية لسطحية لبعض الأبحاث الأكاديمية الاجتماعية وعدم غوصها في واقع المجتمع ، وما يتطلبه تنفيذ توصيات الأبحاث الجادة والعميقة منها من ميزانيات كبيرة غير متوافرة ، جعلهم لايعتمدون في أغلب قراراتهم على هذه البحوث وجعل التواصل بين الجامعات ومراكز البحوث، والهيئات التنفيذية ضعيفة وهذا الضعف في التواصل، حرم التنفيذيين من قيام قراراتهم على أساس علمي، كما حرم الباحثين الأكاديميين من التمويل اللازم، وكل هذا يحرم المجتمع من توظيف جهود البحث العلمي في خدمة التنمية والتطوير ومواجهة المشكلات.

ولعل من الظواهر الغريبة أن بعض الأكاديميين عندما يتولون بعض المواقع التنفيذية لايسعون للاستفادة بالدراسات الأكاديمية في قراراتهم التنفيذية وينخرطون في العمل البيروقراطي بعيدا عن الترشيد البحثي الأكاديمي الأمر الذي يحيلهم إلى طبقة من القيادات الإدارية التقليدية ولا يقدمون اسهامات متميزة في مواقعهم كعلماء.

سابعًا : ازمة الصراعات المنهجية وعدم كفاية الإعداد المنهجي للباحثين .

تظهر ملامح التبعية الفكرية على مستوى القناعات المنهجية لدى الباحثين العرب فهم يعانون من التعددية والصراعات المنهجية السائدة في الفكر السوسيولوجي الغربي . فهناك أنصار الاتجاهات الكمية والكيفية ، وهناك أنصار المذاهب الطبيعية والإنسانية (٧٥) ، وهناك أنصار المناهج القياسية والمناهج الجدلية ، وهناك أنصار التنظير وأنصار الإمبيريقية المجزأة(٧٦) على حد قول« ملز» . وهناك أنصار التوجهات النقدية وأنصار التوجهات الميدانية . وهذه الاتجاهات المنهجية المتباينة التي يتبناها باحثون عرب هي إنعكاس للصراعات المنهجية في الغرب.

وكما يشير (الغبرا) بحق فإن المشكلات تتراكم وتتضخم في المجتمعات العربية والعلوم الاجتماعية في العالم العربي ماتزال عاجزة عن التوصل إلى مناهج قادرة على دراستها وتشخيص عواملها بكفاءة . ولعل الإحساس بهذه المشكلة هو ماحدا ببعض الباحثين إلى المطالبه باعادة النظر في الأساليب المنهجية المستوردة من الغرب، ومحاولة التوصل إلى أساليب وأدوات بحثية مناسبة لخصوصية الواقع الثقافي والاجتماعي والتاريخي في المجتمعات العربية (٧٧)

ويشير بعض الدارسين إلى تحفظ هام وهو ضرورة تطور أساليب وأدوات بحثية مناسبة لخصوصية المجتمعات العربية وتلبي حاجاتها التنموية من جهة ، وتحافظ في الوقت نفسه على الثوابت المنهجية المعترف بها عالميًا وهو ماأطلق عليه (ناجي) الحفاظ على السمات الرئيسة للتساؤل العلمي (٧٨)

ويشير المحللون إلى أن هناك الكثير من جوانب القصور في مناهج الدراسات الواقعية التي تجري في المجتمعات العربية ، ويرجعونها إلى عدة عوامل، منها ضحالة المقررات التي يتم تدريسها للطلاب في الجامعات في مجال المناهج وتصميم البحوث والإحصاء، ومنها قلة عدد الساعات المخصصة لهذه المقررات ، ومنها ضعف مستويات التدريب على استخدام المناهج في الجامعات ، ومنها عدم التركيز على توظيف الاحصاء في بحوث علم الاجتماع ، وتدريس الاحصاء كمادة بحثية بعيداً عن التطبيقات السوسيولوجية ، ومنها ضعف الميزانيات المرصودة للبحوث الواقعية ، ومنها عدم متابعة التطورات المنهجية و التطبيقات الاجتماعية ، ومنها عدم استخدام التقنيات المتقدمة في مجالات جمع البيانات وتحليلها لضعف الميزانيات المخصصة كذلك ، ومنها اكتفاء العديد من الباحثين ، ومنهم أساتذة كبار بالنقد الاجتماعي كبديل عن بحوث واقعية ، ومنها تدخل غير المتخصصين في الإدلاء بأراء حول القضايا الاجتماعية استناداً إلى دراسات واقعية

ينقصها العمق النظري والمنهجي ، ومنهم صحفيون وكتاب لم يتلقوا تدريباً منهجياً على البحوث الاجتماعيه.

ثامناً : أزمة المصداقية والمسايرة السياسية .

بعض الباحثين الاجتماعيين في عالمنا العربي يسايرون المواقف السياسية ويفصلون أبحاثاً تنتهي بنتائج تتفق مع القرارات السياسية والاقتصادية والتربويه والاجتماعيه ... للقيادات ، بدلا من أن تكون هذه البحوث موضوعية وتسهم في ترشيد هذه القرارات. وهناك إشكالية ابتعاد العديد من الباحثين عن دراسة قضايا معينة مع أنها في غاية الأهمية ، لأنها تثير حساسيات تتصل بمحظورات معينة . ولعل هذا هو مايجعلهم يتجهون ببحوثهم إلى قضايا هامشية ديكورية ويبتعدون عن القضايا الساخنة في مجتمعاتهم.

ويرتبط بهذه النقطة عزوف العديد من الباحثين عن اجراء دراسات ميدانية واستبدالها ببحوث نظرية ذات توجهات ايديولوجية لاتسهم في فهم المشكلات الواقعية ولا في مواجهتها.

تاسعاً - ازمة اختراق العقل العربي في البحوث السوسيولوجية :

هناك فرق بين الاحتكاك والاستعارات الثقافية وبين الاختراق الفكري والعلمي. وهناك فرق بين تبني نظريات فكرية وأساليب منهجية غربية أو شرقية ، وبين تبني ايديولوجيات أو فروض ضمنيه أو فلسفات مستوردة . وهناك من يتحدث عن ظاهرة اختراق العقل العربي، ويمكن أن يكون هذا من خلال تبني وجهات نظر وايديولوجيات وفلسفات مستوردة لاتنبثق ولا تحقق مصالح الواقع العربي، بل قد يكون لها آثار مدمرة لهذا الواقع [٧٩].

ويمكننا في ضوء هذه الفكرة مناقشة ظاهرة البحوث المشتركة بين هيئات أجنبية وهيئات محلية من حيث منطلقاتها وأهدافها ، ومناقشة الدور الذي تلعبه مراكز البحوث والجامعات الأجنبية داخل الدول العربية مثل

الجامعة الأمريكية ، والمركز الأكاديمي الإسرائيلي الذي أنشئ في مصر سنة ١٩٨٢ لاجراء بحوث ومناقشة البحوث التي يقوم بها أجانب داخل الدول العربية مثل الدراسات الفرنسية في الجزائر والمغرب ، ومثل دراسة (ليونارد بايندر) أستاذ العلوم السياسية بشيكاجو والمستشار السياسي السابق لجولدا مائير ، عن الجماعات الإسلامية والاقتصاد المصري، ومناقشة الجوانب الايجابية والسلبية لابتعاث الدارسين للدول العربية للدراسة ، ومناقشة أهداف وعوائد وايجابيات وسلبيات التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية بالدول العربية ، ومناقشة أهداف وايجابيات وسلبيات مراكز الاستشراق في الغرب ومدى استحداث مراكز للاستغراب عندنا لنقل مايتفق مع ثقافتنا ويدعم نمونا ، ورفض ماليس كذلك ، ومناقشة المناهج والمقررات الدراسية في مدارسنا وجامعاتنا وأساليب توجيهها بما يتفق مع ثقافتنا أو مع ثقافة الغرب، ومدى ارتباطها بواقعنا وخصوصيتنا الدينية والتاريخية والجغرافية .

عاشراً - ازمة غياب معيارية محددة متفق عليها للتقويم العلمي.

إن وجود معيارية علمية محددة لتقويم البحوث والدراسات الميدانيه ، على الأقل من الجانب المنهجي، أمر في غاية الأهمية لمصداقية الحكم وتحقيق العدالة والتقدم العلمي . ولكن غياب هذه المعيارية ، سواء على مستوى تقويم بحوث الدراسات العليا ، أو تقويم بحوث الترقية ، أو الحكم على كفاية البحوث التي تجري في مراكز البحوث العلمية أو إدارات البحوث التابعة للوزارات والهيئات التنفيذية ..كل هذا من شأنه افساح مجال الذاتية والآراء الشخصية والمصالح الخاصة أن تتدخل في الحكم والتقويم . وفرق بين اختلاف وجهات النظر والمنطلقات النظرية ، وبين عدم الاتفاق على المنهجية العلمية فهناك حد أدنى من المنهجية التي يجب الاتفاق عليها

والواجب تحققها في كل البحوث، غير أن الاشكالية الرئيسة هنا هى ماسبق ذكرُه حول انعكاس الصراعات المنهجية في الغرب على المشتغلين بعلم الاجتماع في عالمنا العربي. ولاشك أن غياب المعيارية المنهجية يعطي فرصة للتحيز والآراء والمصالح الشخصية وهو أمر يفسد البحث ويفسد التقويم وله انعكاساته السيئة على البرامج المبنية على البحوث وعلى القرارات التي تبنى عليها.

الخلاصة :

هذه هى أهم إشكالات البحث العلمي في مجال علم الاجتماع في العالم العربي كما يكشف عنها استعراض الأدبيات ، وهناك العديد من المشكلات الأخرى الأقل أهمية لم نتعرض لها هنا . ***وبشكل عام نستطيع القول أن هذه مشكلات تعكس:***

أ - اشكاليات العلم ذاته من حيث الموضوع والمنهج وما فيه من صراعات نظرية ومنهجية .

ب - مشكلات وأزمات العالم العربي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية واشكاليات كل دولة من دوله على حده.

ج - مشكلات وأزمات الصفوة المثقفة في العالم العربي Intelegensia وفي كل دولة .

د - مشكلات وظروف كل باحث على حده.

هـ - مشكلات وأزمات التوجهات الايديولوجية للمؤسسات التي تقوم بتمويل البحوث الاجتماعية في العالم العربي.

القسم الأول :

ثالثًا - الممارسات البحثية والدراسات السابقة في مجال علم اجتماع في العالم العربي - واقعه وإشكالاته .

* مصادر القسم الأول من الدراسة .

الدراسات السابقة :

يدخل موضوعنا هذا في باب عدة فروع لعلم الاجتماع ، منها علم الاجتماع النقدي، وعلم اجتماع المعرفة الذي يدخل فيه علم اجتماع العلم وعلم اجتماع علم الاجتماع. وقد ظهر العديد من الدراسات النقدية والدراسات الميدانية في علم اجتماع علم الاجتماع . وكل هذه الدراسات تحاول التعرف على التوجهات النظرية والمنهجية للباحثين ، كما تحاول تقويم علم الاجتماع سواء من حيث البناء النظري والمناهج المستخدمة فيه ، أو من حيث مجموعة القوى التي صاغت فكر المنظر بهدف الكشف عما وراء النظريات والمدارس والمناهج المتصارعة المطروحة على ساحة الدراسات السوسيولوجية ، من أهداف وأيديولوجيات ومعتقدات أو فروض ضمنية مسبقه ، وما تحاول تحقيقه من مصالح فئوية أو طبقية أو مجتمعية .... الخ كل ذلك في إطار خصائص المجتمع والعصر والمرحلة التاريخية التي عايشها المنظّر .

ويقع ضمن هذا النوع من الدراسات ، كتاب « إرفنج زايتلن» E. Zeitlin الذي أصدره سنة ١٩٦٨ بعنوان (الأيديولوجيا وتطور النظرية في علم الاجتماع[*]) كذلك يقع تحت هذا النوع من الدراسات التقويمية دراسة «ألفين جولدنر» A. Gouldner سنة ١٩٧١ بعنوان (الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي)[٨١]، ودراسة « بوتومور» سنة ١٩٧٤ Bottomore بعنوان (علم الاجتماع بوصفه ميدانا للنقد الاجتماعي)[٨٢]، ودراسة «ارفنج زايتلن».I Zietling سنة ١٩٧٣ بعنوان(اعادة النظر في علم الاجتماع للنظرية

(*) لمعرفة المزيد حول دراسة (زايتلن) ارجع إلى كتاب المؤلف بعنوان :
الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ١٩٧٣، وإلى الطبعات الأحدث وآخرها سنة ١٩٨٩.

المعاصرة)[٨٣] . كذلك يقع ضمن هذه الدراسات الكاشفة عما وراء نظريات علم الاجتماع من قوى وأهداف وايديولوجيات ومصالح دراسة « تشارلس رايت ملز» C. R. Mills سنة ١٩٥٥ بعنوان (الخيال السوسيولوجي) [٨٤] ، ومجموعة الدراسات التي أخرجها « ترياكيان» سنة ١٩٧١ بعنوان (ظاهرة علم الاجتماع) [٨٥]. وهناك دراسات عديدة أخرى « لألين داو » و« نسبت» ودراسات العديد من الباحثين سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوربا أو في العالم العربي[٨٦].

وقد ظهرت بعض الدراسات الميدانية للوقوف على تصورات علماء الاجتماع في الغرب لعلمهم ، وطبيعة المنطلقات النظرية التي تسيطر على فكرهم نكتفي بذكر واحدة من أهمها ، وهى المسح القومي الذي قام باجرائه كل من « تيموذي سبريه » T. Spreha و« ألفن جولدنر» A. Gouldner . سنة ١٩٦٤[٨٧] والذي طبق على مجموعة من علماء الاجتماع في الولايت المتحدة للكشف عن طبيعة إتجاهات العلماء نحو المدرسة الوظيفية ، وطبيعة الأطر النظرية التي يشايعونها وتؤثر على اختيارهم للبحوث وعلى تفسير نتائجها . وقد استخدم البحث استبياناً صمم خصيصاً لهذا الهدف، طرح الباحثان فيه مجموعة من التساؤلات التي تكشف عن اتجاه العلماء نحو الوظيفية ونحو نظريات أخرى.

وعلى سبيل المثال فقد تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة مثل :

١- مايزال التحليل الوظيفي والنظرية يمثلان أهمية كبرى في علم الاجتماع المعاصر (موافق) (غير موافق)

٢ - تعد المعتقدات والقيم المشتركة هى أهم المصادر الأساسية للاستقرار داخل أي جماعة (موافق) (غير موافق)

وهكذا طرح الباحثان معظم قضايا النظرية الوظيفية أمام المفحوصين لمعرفة رأيهم فيها .

وقد كشفت هذه الدراسة المسحية عن انتماء أغلب علماء الاجتماع في أمريكا في ذلك الوقت إلى النموذج الوظيفي، وأنهم يستخدمونه في تحليلاتهم ودراساتهم للمجتمع . فقد وجد أن أغلبهم يركزون على قضايا النظام والأخلاق والقيم والتساند الوظيفي بين مكونات المجتمع (نظم - جماعات - تنظيمات - مشكلات) ويعلق الباحثان على نتائج المسح بأن تركيز أغلب الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية على قضية النظام العام Order سواء كمشكلة عقلية نظرية ، أو كقيمة مركزية ليس إلا محاولة لاخفاء الصراع الاجتماعي الذي ينبثق عن التناقضات الاجتماعية داخل المجتمع. وهذا التركيز يستهدف كذلك الحيلولة دون الوقوع فيما قد يؤدي إليه هذا الصراع من تغيرات عميقة في الأساس البنائي للمجتمع . ويستهدف التأكيد على أن النسق الاجتماعي يتألف من مكونات ثابتة غير خاضعة للتغيرات الجذرية (الراديكالية) [٨٨].

وإذا انتقلنا إلى الدراسات الذاتية النقدية لعلم الاجتماع في العالم العربي من مداخل اجتماعيات المعرفة ، فإننا لم نجد دراسة ميدانية لتقويم آراء علماء الاجتماع والمشتغلين به مثل الدراسة التي بين أيدينا . وقد أكد ذلك المفحوصين لهذه القضية ، ففي الاجابة عن سؤال: هل هناك دراسات أو بحوث واقعية ميدانية تعرفونها تماثل هذا البحث؟، أشار بعض المفحوصين إلى دراسات نظرية ، أو إلى دراسات ليست منشورة وبالتالي لايمكن ادراجها هنا ضمن الدراسات السابقه.

وإذا نظرنا إلى الدراسات والبحوث النظرية التي حاولت تقويم دراسات علم الاجتماع في العالم العربي، فإننا نجد العديد منها ظهرت في شكل بحوث وأوراق علمية قدّمت لندوات ومؤتمرات. وقد كانت دراسة الباحث

١٩٧٣ بعنوان (الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر) من أوائل الدراسات في هذا الصدد(خاصة في المقدمة) ، حيث أكد فيها الحاجة إلى مراجعة علم الاجتماع في العالم العربي، وضرورة توجيه البحوث بما يتفق مع خصوصيتنا الثقافية والدينية والتاريخية والاجتماعية ،، وكشف فيها عن التوجهات الأيديولوجية لبعض النظريات الغربية (الليبرالية والمحافظة والراديكالية).

ونستطيع القول أن أهم الندوات والمؤتمرات التي اهتمت بتقويم علم الاجتماع في العالم العربي هي مايلي:

١ – النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، الجزائر ١٩٧٣.

٢ – أوضاع العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط . الاسكندرية ١٩٧٤.

٣ – أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي . الكويت – أبريل ١٩٧٤

٤ – تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط. الكويت ١٩٧٨.

٥ – مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعيه . القاهرة ١٩٨٣

٦ – نحو علم اجتماع عربي . أبو ظبي سنة ١٩٨٣.

٧ – اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. القاهرة ١٩٨٣.

٨ – سياسة العلوم الاجتاعية في الوطن العربي. تونس ١٩٨٤

١٠- نحو علم اجتماع عربي.تونس ١٩٨٥.

١١- الدين في المجتمع العربي . القاهرة ٤- ٧ ابريل ١٩٨٩.

١٢- علم الاجتماع في مصر : إلى أين . القاهرة ١٩٩٠ (جامعة الأزهر)

وقد شارك الباحث في بعض هذه المؤتمرات بأوراق بحثية . وقد اعتمد الباحث على العديد من البحوث المقدمة في هذه المؤتمرات ، كما يتضح من الاطار النظري للبحث. ولعل من البحوث الهامة في ندوة أبو ظبي سنة ١٩٨٣ التي نظمها المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في العالم العربي، بحوث سالم ساري بعنوان (***علم الاجتماع والمشكلات***

الاجتماعية العربية : هموم واهتمامات) وبحث عبد الوهاب بوحديبه بعنوان(*علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته)* وبحث ناهد صالح بعنوان(*نحو علم اجتماع عربي: دراسة سوسيولوجية لمناهج البحث)* ودراسة تاج الأنبياء علي الضوي: بعنوان(*علم الاجتماع : تأملات في ماضيه وحاضره ومستقبله)* إلى جانب دراسات أخرى هامه.

وهناك دراسات هامه مقدمة لمؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي الذي عقد بالكويت من ٨ – ١١ نيسان ١٩٨٤ ، ومن بينها دراسة سمير نعيم بعنوان(*بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا المجتمع العربي: رصد تقويمي استشرافي)*[٩٠].

وهناك العديد من الندوات والمؤتمرات الأخرى مثل ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالكويت في سبتمبر سنة ١٩٨٤ وهناك البحوث التي نشرها أصحابها في مجلات علمية ، مثل بحث مصطفى ناجي بعنوان : علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ، المنشور سنة ١٩٨٧ والذي ناقش فيه الحوار الدائر حول تدويل علم الاجتماع وحول تشجيع قيام علم اجتماع أو علوم اجتماع محليه أو إقليمية ، واستعرض خلاله بنظرة تقويمية ممارسات علم الاجتماع من حيث التدريس والبحث والنظرية والمنهج ، وناقش فيه الاتجاهات نحو المحلية والدولية[٩١].

ومثل بحث الواثق بكير وزينب البكري بعنوان(*الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الايديولوجية والعلمية : محاولة لاستكشاف العلاقة الحديثه بين الفكر والبنية الاجتماعية)* والمنشور سنة ١٩٨٩[٩٢]وقد ناقشا خلاله الدعوة إلى علم اجتماع عربي التي برزت في ندوة أبو ظبي، ومعايير قبول أو رفض الفكر الاجتماعي، والتقدم الرأسمالي في

غرب أوربا والتخلف الرأسمالي للمجتمعات العربية ، كما ناقشا تطور الفكر الاجتماعي العربي (البرجوازي) ، وعلم الاجتماع العربي بين العلمية والايديولوجية .

وهناك دراسات عديده مثل(*نحو علم اجتماع عربي*) و(*الانتلجنسيا العربية . المثقفون والسلطة*) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية [٩٣].

كذلك فإن هناك دراسات تقويمية نظرية مثل دراسة الأربي (*حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي*)[٩٤] ودراسة سعد الدين إبراهيم (*تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من اثبات الوجود إلى تحقيق الوعود*)[٩٥] ، ودراسته حول (*تجسير الفجوه بين صانعي القرارات والمفكرين العرب*) [٩٦]

وهناك دراسات أخرى للجابري والعيسى والخطيبي وحجازي وشقرون .... الخ مما لايتسع المجال لها هنا [٩٧].

وبشكل عام فهذه كلها دراسات مكتبية ، اعتمد أصحابها على استعراض بعض الدراسات في العالم العربي، وعالجها أصحابها من منظورات ايديولوجية محددة قد نتفق وقد تختلف معهم فيها ، لكن أي منها لم تكن دراسة ميدانية ، ولم تستهدف الاجابة عن الأسئلة البحثية التي طرحها الباحث في هذا البحث ، ولم تعتمد على مقابلة المشتغلين بعلم الاجتماع ولا على تجميع قضايا هامة يعكسها استبيان محدد ومقنن. ولا شك أن الباحث استفاد من كل هذه الدراسات ، سواء اتفق مع وجهات نظر أصحابها أم اختلف معهم وهذا يتضح من الاطار النظري لهذا البحث، كما يتضح في تفسير نتائج المقابلات والاستبانة .

وقد قام عبد الباسط عبد المعطي بدراسة أطلق عليها (المشتغلون بالتنمية بين ترديد الزيف والوعي به . دراسة استطلاعية لوعي مجموعة من المشتغلين بالتنمية في المجتمع العربي)[٩٨]. حاول من خلالها استطلاع وعي المشتغلين بالتنمية في الوطن العربي لأسباب علمية وعملية . وقد عرف المشتغلين بالتنمية إجرائيا بأنهم جماعات من المتعلمين والتكنوقراطيين والمثقفين ، تحمل مجموعة من خصائص المثقف العربي، ويوجد بينها قدراً من التباينات التي يتوقع تأثيرها في وعيهم النوعي ، منها ، التباين في مستوى وملامح الوعي النظري بالتنمية ، وفي مستوى الممارسة العملية للعمل التنموي، وفي النشأة الاجتماعية الطبقية والانتماءات الاجتماعية [٩٩].

وقد حاولت الدراسة الاجابه عن سؤال رئيس هو (ماهي أهم ملامح الوعي التنموي لدى مجموعة المشتغلين بالتنمية ؟ وتفرع عنه عدة أسئلة تتصل بتصورهم لمظاهر التخلف العربي وأسبابه، وللتنمية العربية ، ولكيفية خروج المجتمع العربي من تخلفه ، ولأهم عناصر البنية العربية التي تحتاج لتغيير مخطط ، أو تصورهم لأولويات التعبير الضروري.

وقد حدد الباحث مجموعة من الأسس المعيارية حسب منظوره ، قاس على أساسها وعي المبحوثين ، حيث يقول: (تعد هذه الأسس المقياس الذي سنضاهي في ضوئه ملامح وعي المشتغلين بالتنمية . وبالتالي يكون الوعي التنموي الأكثر اقترابا من الوعي الحقيقي هو الذي يؤكد)[١٠٠] ثمانية نقاط وهي : شمولية التخلف وتاريخيته ، وجدلية العوامل الخارجية والداخلية التي خلقته وتعيد إنتاجه ، شمولية التنمية ، الاعتماد الجماعي العربي على الذات ، والتحرر الشامل، والكفاءة والعداله ، والمشاركة الجماهيريه ، والتنمية القاعديه .

وقد قام الباحث بتصميم استمارة بحث منمطة تضمنت ستة بنود كان أولها المعلومات الأساسية التي اشتملت على التخصص التعليمي، والعمل الحالي، والموقع الوظيفي في تدرج العمل، مهنة الوالد وأملاكه، مهنة الجد وأملاكه، القطر أوالبلد، والتوجه الأيديولوجي أو الانتماء.

أما بقية البنود فهي: مظاهر التخلف، وأسبابه، وتعريف التنمية وتصور الخروج من التخلف، وأولويات التغير البنائي الضروري لبدء التنمية. وقد غطى كل بند بعده أسئله في الاستماره. وقد اعتمد الباحث على تحليل مضامين إجابات المبحوثين في ضوء فئات حددها الباحث وهي: شمولية أو جزئية تصور أو تعريف التنمية، والتمييز بين النمو والتنمية، ومدى تضمن أبعاد طبقية في الإجابات، ومدى بروز البعد القومي، ومدى بروز المشاركة الشعبية كمطلب لانطلاق التنمية (١٠١).

وقد تضمنت عينة المبحوثين، (٥٠) مفردة من المشتغلين بالتنفيذ، و(٣١) من الخبراء والباحثين. وقد شمل البحث مبحوثين من مصر والسودان وسوريا والجزائر والكويت وفلسطين والأردن والبحرين والمغرب واليمن وليبيا ولبنان وقطر والصومال والكويت وموريتانيا وكثير من الدول كان منها مبحوثًا واحدًا أو مبحوثين.

وقد خرج الباحث بنتائج من دراسته لمظاهر التخلف العربي وفق اهميتها لدى التنفيذيين والخبراء كان أهمها (١٠٢):

١ - معالجة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف دون إبراز كاف لترابطها وعلاقتها الجدلية لدى غالبية الاجابات، فكان ثمة إفتعال في التفسير. وقد لاحظ الباحث تفوق عينة الخبراء على عينة المشتغلين بالتنفيذ من حيث الاقتراب من الفهم الحقيقي.

٢ - ركزت عينتا الدراسة على العوامل الاقتصادية أكثر من العوامل الأخرى المفسرة للتخلف. مع ملاحظة أن هذه العوامل خلطت بين

مؤشرات التخلف وعوامله ، واتجهت نحو تجزئة العوامل الاقتصادية بدلا من إبراز أبعاد بنائية أكثر شمولا .

٣ - برزت التفاوتات الاجتماعية لدى عينة المشتغلين بالتنفيذ أكثر من عينة الخبراء ، وهو يرجع هذا إلى فوارق النشأة الاجتماعية الطبقية بينهما .

٤ - قربت إجابات المتغيرات الخارجية التي أنتجت التخلف العربي وعي العينتين من الوعي الحقيقي بالتخلف العربي.

٥ - يؤكد الباحث أنه (من الصعب إصدار حكم واحد على وعي العينتين وإدراكهما للتخلف ، ولا حتى على وعي أقسام وجماعات كل عينة . فثمة إجابات كانت أكثر اقترابا من الوعي الحقيقي بالتخلف من غيرها).

وقد عرض الباحث تصور المبحوثين لمفهوم التنمية وخصائصها وانتهى الباحث إلى مجموعة استخلاصات أهمها(١٠٣):

١ - اختزال تعريف التنمية لدى الغالبية في بعد أو عدة أبعاد ولم يقدم أحد تصوراً شاملاً للتنمية سوى خُمس الخبراء وعُشر التنفيذيين .

٢ - الاتجاه نحو الصياغات العامة في فهم التنمية مما يفقدها شروط الفهم العلمي.

٣ - لم تتجاوز الإجابات التي جمعت بين الكفاءة والعدالة أو النمو وعدالة التوزيع كأهداف تنموية الخمس لدى التنفيذيين ، ١ر١٦٪ فقط لدى الخبراء مما يشير إلى عدم شمولية الأهداف.

٣ - كان ادراك التوجه القومي للتنمية محدوداً لاتتجاوز الثلث لدى العينه.

٥ - اهتم أكثر من نصف الخبراء بأهمية المشاركة والديموقراطيه للعمل التنموي، ووقف هذا الاهتمام عند التنفيذيين عند حدود الثلث.

٦ - أشار حوالي ١٠٪ من التنفيذيين وحوالي الثلث لدى الخبراء إلى أهمية الاعتماد على الذات.

وقد خرج الباحث بنتيجة مؤداها أن الفهم التقليدي للتنمية مايزال مسيطراً على عينتي الدراسه ،وقد رصد الباحث أثر المنشأ الطبقي على تصورات المفحوصين للتنمية ، وتأثر البعض بفترات تعليمهم في بلدان عربية غير بلدانهم ، وأثر التخصص على تصورهم للتنمية وأبعادها المختلفة ، وأثر نوع العمل والممارسه على شكل الاجابات ومضمونها . كذلك لاحظ الباحث اتجاه عينتي الدراسة إلى الالحاح على ضرورة البدء بتنفيذ النظم السياسية ، هذا إلى جانب ادراكهم أهمية البعد بن الداخلي والخارجي في إطار أولويات التغير التنموي. هذا إلى جانت نتائج أخرى مذكوره في البحث.

هذه الدراسة تقترب من دراستنا الراهنه في بعض الجوانب، وتفترق في جوانب أخرى . وتكمن أبرز جوانب الالتقاء في أنها تحاول التعرف على تصور المفحوصين لقضايا هي من أهم مضامين الفكر السوسيولوجي وهي قضايا التخلف والتنمية ، ومن بين هؤلاء المفحوصين أكاديميون وتنفيذيون ، هذا إلى جانب أنه استخدم استمارة مقننه .وهناك وجه شبه ثالث وهو أساليب اختيار المفحوصين أو عينة الدراسة ، ففي غيبة دراسات وإحصاءات دقيقة ، ولعدم إمكان باحث واحد تطبيق البحث على عينة ممثلة للمشتغلين بالتنمية في الوطن العربي، فيما لو وجدت هذه الدراسات والاحصاءات، اضطر الباحث إلى أخذ عينه عمدية تحمل بقدر المستطاع أهم خصائص المشتغلين بالتنمية (١٠٤) وهذا أيضا مافعلناه .

وهناك وجه التقاء رابع هو أنه حاول دراسة القضية على مستوى بعض الدول العربية المتاحة . هذه الجوانب تتماثل مع دراستنا وإلى حد كبير.

أما جوانب الخلاف فكثيره أهمها مضمون الدراسة يختلف عن مضمون دراستنا اختلافاً كبيراً ، كما أن دراسة عبد المعطي اعتمدت على تحليل

المضمون لبعض أسئلة مفتوحه . أما دراستنا فقد بدأت بأسئلة مفتوحه في مرحلة تقنين الاستماره على عدد كبير من الأساتذة وانتهت باستماره ذات أسئلة مغلقة ممثلة لكل الاتجاهات والاحتمالات قدر الإمكان . وبالنسبة لبحثنا الحالي فلم يكن بحاجة إلى هذا التحليل لأن الاجابات مقننة والأسئلة المغلقة وقد كانت تعليقات الأساتذة المبحوثين قليلة جداً وقد عرضناها كما هى مع التعليق عليها وهناك وجه خلاف رابع وهام بين دراستنا ودراسة عبدالمعطي ، وهي أن دراستنا لم تفترض منذ البدايه أن هناك إجابات صحيحة وأخرى خاطئه ، أو أن هناك إجابات كاملة وأخرى ناقصة ، أو إجابات تعكس وعياً صحيحاً وأخرى تعكس وعيا زائفا ، وإنما حاولت استطلاع واقع تصور المبحوثين كما هو دون أن أقوم هذه التصورات من منظوري الخاص أو من خلال موقفي المسبق، أو من خلال منطلقات الباحث الايديولوجية أو النظرية أو الفكرية . ولهذا فقد حاولت عدم التدخل بالتقويم لأن الهدف استطلاعي من جهة ، ولأن طبيعة علم الاجتماع تعدد المنطلقات وتصارع المسلمات والنظريات ولكل مبرراته وأسانيده ومدعماته . حقيقة يوجد لدينا تصور مسبق للمنطلقات والمناهج وللأطر النظرية وللواقع وللثوابت والمتغيرات ، لكن لم يكن من أهداف الدراسة تقويم تصورات ومنطلقات الآخرين في ضوء تصورات الباحث. وربما تصبح هذه مرحلة لاحقة بعد التعرف على طبيعة التيارات والأطر الفكرية التي تحكم المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي من خلال الاتصال بهم شخصياً ، ومن خلال متابعة دراساتهم ومؤلفاتهم.

أما دراسة عبد المعطي فقد اتخذت خطا مختلفا منذ البداية ، حيث حدد الباحث مجموعة معايير لتقويم وعي مجموعة الدراسة ، حاول من خلالها تقويم تصورات المدروسين ، وهو يذكر (يكون الوعي التنموي الأكثر اقترابا من الوعي الحقيقي هو الذي يؤكد....) [١٠٥] وقد سبق أن أشرنا إلى هذه

المعايير عند عرض الدراسة ، ولاشك أن دراسة عبد المعطي هذه على جانب كبير من الأهمية العلمية والعلمية على الرغم من اختلافنا معه في المنطلقات النظرية والفكرية .

وقد قام معن خليل عمر بدراسة أطلق عليها (نحو نظرية عربية في علم الاجتماع) صدرت عن سلسلة الدراسات الاجتماعية - كتاب البيان) التي تصدرها جمعية الاجتماعيين في الشارقه بالإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٨٩م . يقول الباحث محدداً هدف الدراسة [١٠٦] (لقد أجرينا حصراً للبحوث الاجتماعية المنشورة والتي أجريت بعد منتصف هذا القرن ، وقمنا بتصنيفها حسب الاتجاهات المنهجية السائدة في الوطن العربي، وحاولنا استخدامها كغذاء أساس في تغذية مقدمات النظرية التي تخص المجتمع العربي لكي يستفيد من الكم المتراكم من البحوث والدراسات العربية التي استقرأت الوقائع الاجتماعية وعالجتها بمنهج علمي وموضوعي) . وهو يؤكد (إن محاولتنا هذه لم تهدف فصل النظرية العلمية السائدة في علم الاجتماع عن الواقع العربي، ولا نريد أن نجعل خصوصية فريدة للمجتمع العربي منفصلة عن التراث العلمي العالمي أو المجتمعات الإنسانية) وهو يعترف - أن دعوتنا هذه لاتمثل الدعوة الوحيدة أو المثلى في دراسة المجتمع المعاصر ، بل هي مجرد محاولة قابلة للاختبار والبرهنة والرفض والحذف والإضافة فقد سبقنا كل من الأساتذة الطيب تيزيني ، ومحمد الرمحي، وعاطف غيث ، وسمير نعيم ، وعزت حجازي ، ومحمود عودة ، وعبد الباسط عبد المعطي، وحليم بركات، حيث بلوروا اتجاها نقدياً جديا في الدراسات والبحوث العربية يمكن أن يسهم في مزيد من الفهم والبلورة للمواقف النظرية من جانب ، وإعادة النظر في كثير من القوالب التقليدية لعلم الاجتماع من جانب آخر)[١٠٧] وهو يذهب إلى أن محاولته التنظيرية لاتعكس تخصص حقلي في علم الاجتماع (حضري أو ريفي أو سكاني...) ولكنها تعكس طبيعة الصراع

الاجتماعي في المجتمع العربي بشكل عام وليس خاص. وهو يقول(إن منهج هذا المؤلف اعتمد على استقراء إنتاج الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين العرب، لذا جاءت محاولتنا بدون استخدام القياس التشبيهي الذي استعمله الغربيون في تشبيه المجتمع الإنساني بالآلة أو بجسم الإنسان ، بل حاولنا أن نظهر الواقع العربي كما هو من خلال تحولاته المعاصره التي مثلت مادة الدراســة المبــاشــرة) وهو يوضح الإطار الايديولوجي الذي ينطلق منه في الدراسة بقوله (إن الإطار النظري لهذه المحاوله هو الإطار الصراعي المنبثق عن صراعات المجتمع العربي ضد الصراعات الأجنبية المفروضة عليه من خارجه ، وصراعه مع أثار الصراعات الخارجية التي أعاقت مسيرة تطوره، علما بأن هذه المحاولة لم تنطلق من انتقادات لنظرية غربية أو عربية معينة كما فعل بعض الغربيين في نظرياتهم ، ولم تهدف إلى وضع هذا المشروع كرد فعل لإحدى مراحل تطور علم الاجتماع في الوطن العربي، بل هي محاولة لوضع أسس ركيزة لبناء نظرية عربية لاتخرج عن الإطار العلمي المتعارف عليه في العلوم الإنسانية)[١٠٨]. وعلى الرغم من هذا التحفظ المنهجي فإن نتائج عرض معن خليل عمر جاءت معبرة عن رؤيته الذاتية وتحليلاته لواقع الدراسات والعالم العربي من وجهة نظر شخصيه.

والباحث في الفصل الثاني من دراسته بدأ يعرض تصنيفاته لمسالك علم الاجتماع العربي حيث صنف هذه المسالك إلى خمسة مسالك وهي، المسلك النقلي ، والمسلك التراثي، ومسلك النقد السائب ، والمسلك العدمي ، والمسلك الهروبي[١٠٩] . وهو يؤكد على حقيقة تأثر العلوم والمعالجات الاجتماعية بالبيئات الثقافية والقومية ، وبأن المنطلقات والالتزامات القومية في الحقل المعرفي واردة وقائمة وضرورية وتسهم في تراكم المعرفه ، بشرط ألا تخرج عن وحدة النظرية وآلياتها وبشرط الالتزام بأساسيات المنهج العلمي في حدوده الأساسية المتفق عليها . ومن الطبيعي بعد ذلك أن يركز

علماء كل دولة على مشكلاتهم النوعية الخاصة التي قد تتشابه وقد تختلف مع مشكلات الدول الأخرى، وهو يرى أن هذا ماأكدته دراسات وأقوال الباحثين الكبار في الغرب سواء في مجال المناهج مثل (بولا لازار سفيلد) أو في النظرية مثل (دون مارتنديل) . ومن الطبيعي أن يركز علم الاجتماع في كل دوله على مشكلات المجتمع ومحاولة مواجهتها (في إطار المنهجية والاحتفاظ بالأصول العامة للنظريات العلمية في مجال العلم)[١١٠].

وهو يؤرخ للمسلك النقلي اعتبارا من دخول علم الاجتماع في العالم العربي خلال فترة الأربعينات ليس تحت تأثير حاجة مجتمعيه ، ولكن تقليداً لما يتم تدريسه وبحثه في أوربا وأمريكا . وهذا يعني أنه لم يظهر نتيجة لمحاولة مواجهة مشكلات معينة ، أو معاناة فكرية ، أو ظهور طبقة معينة تطالب بحقوقها وإنما ظهر لتقليد لما يتم عمله أكاديميا في الغرب[١١١].

وهو يؤرخ للمسلك التراثي اعتباراً من ستينات هذا القرن ، ودعى أنصاره إلى (إعادة إنتاج الثقافة العربية انطلاقًا من قاعدتها الأصولية ، وإلى إلغاء الموروثات الثقافية والمعرفية عن الغرب في طور الإستعمار والإمبرياليه ... وبعض أنصار هذا الاتجاه يرون أهمية التمييز بين الحضارة والاستعمار...الخ) - ويؤكد (معن) أن الانفتاح على ثقافات الغرب يجب أن يكون تفاعلياً بمعنى الأخذ والعطاء ولا يعني مجرد الأخذ أو استهلاك معطيات الثقافة الغربية . ويجب أن نأخذ خصائص مجتمعنا وظروفه وثقافته في الاعتبار[١١٢].

أما مسلك النقد السائب فيقصد به النقد للنقد دون تقديم بديل . وهؤلاء قد يرفضون كل ماهو غربي لمجرد أنه غربي وليس عربيا دون استخدام آليات أو قواعد النقد المنهجي أو النظري المتعارف عليه ، وهذا لايثري علم الاجتماع العربي كما لايسهم في حل مشكلات المجتمع العربي.

ويقصد بالمسلك العدمي انكار وجود علم اجتماع عربي، وانكار كل

محاولات علماء الاجتماع العربي تأسس علم اجتماع يعكس بناء وثقافة مجتمعهم.

وأخيراً فإنه يقصد بالمسلك الهروبي، هروب بعض المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي عن تحمل المسئولية في مجال بناء علم اجتماع عربي، اكتفاء بإلقاء هذه المشاكل على عاتق المسئولين أو الاستعمار أو الإمبريالية العالمية . وهذا طرح انهزامي للقضية[١١٣].

والباحث يؤكد أهمية العوامل التي عددها (سمير نعيم) والتي عوقت ولادة علم اجتماع عربي، منها عدم تقديم مفهوم شامل لطبيعة المجتمع ، وعدم نشر هذا العلم بين فئات الجماهير العربية ، وعدم تقديم اطار اجتماعي للتحولات والتغيرات الثوريه التي حدثت داخل المجتمعات العربية ، ووجود مرتزقة علم الاجتماع الذين يعيشون عليه وليس منه(ويقصد بهم أساتذة هذا العلم الذين ترجع خلفياتهم إلى علوم غير الاجتماع) هذا إلى جانب ماأطلق عليه البداوة السوسيولوجية ويقصد بها الصراع والمعارك الأهلية بين أساتذة علم الاجتماع العربي(خاصة بين سنة ١٩٦٠ و١٩٨٥م) هكذا انقسم علماء الاجتماع إلى قبائل اتخذت أسماء ومسميات مختلفة (نظريون - تطبيقيون - ماركسيون - وظيفيون أتباع المدرسة الفرنسيه أوالانجليزية أو الأمريكية أوالسوفيتية ...) يضاف إلى هذا عوامل أخرى مثل عدم ايمان بعض السلطات بجدوى البحث الاجتماعي ، والضعف النظري لدى الباحثين، واتجاه التأليف لتدريس المقررات الجامعية وليس للبحث العلمي ، ونشأت علم الاجتماع في العالم العربي في إطار موسسات الجامعة ، وخضوعه لمؤثراتها وتوجيهاتها وأهدافها الديوانية (البيروقراطيه) ... الخ[١١٤]

هذه هي أهم معوقات ظهور علم اجتماع عربي ، ويرى الباحث أن تجاوزها يقتضي عدة أمور حصرها في ثمانيه ، وهي تنمية الوعي

الاجتماعي بالعلم ، واقناع متخذي القرار أو أصحاب الوعي الرسمي بأهميته، ومشاركة البحوث في مواجهة المشكلات ، وتحديد المصطلحات العربية ، وطرح مفاهيم تراثية ومعاصرة تعكس بعض جوانب الحياة الاجتماعية العربية ، وتقويم أعمال الاجتماعيين العرب تمهيداً لتطويرها وتنميتها ، والتركيز على تناول مشكلات وظواهر تهم أوسع الشرائح الاجتماعيه في المجتمع العربي. وقد تعرض الباحث لواقع وطموح الفكر الاجتماعي العربي المعاصر. وفي بداية معالجة هذه القضية أكد على ثلاثة نقاط(١١٥) ، الأول عدم وجود ايديولوجيه واحدة يخضع لها الفكر الاجتماعي في المجتمع الإنساني وحصر الايديولوجيات في ثلاث وهي الوضعية والماركسية والبراجماتية ، والثانية : أن محاولة فكر اجتماعي قومي يعس طموح المجتمع العربي من خلال واقعه الراهن وتراثه الفكري، والثالثة : تفرغ الفكر العربي إلى ثلاث فروع وهي:

أ- الفكر القطري الذي يعكس الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة في بعض الأقطار العربيه .

ب - فكر مغربي يعكس الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة في أقطار المغرب العربي .

ج - فكر خليجي يعكس الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة في دول الخليج العربي.

وهو يؤكد أن الاتجاهات الفكرية التي ارتبطت بنقل علم الاجتماع عن أوربا وأمريكا ، ظلت مسيطرة إلى حد كبير على تفكير المشتغلين بعلم الاجتماع العرب عند تناولهم لمشكلاتهم المحلية والقومية ، وهكذا أصبحت (معظم الدراسات العربية المتخصصة داعمه للنظريات والأدوات المنهجية الأجنبية ، وأصبح المتخصص والدارس في علم الاجتماع مستهلكًا فكريًا

وعلمياً لامنتجاً ومساهما - في أغلب الأحيان - في انتاج صيغ فكرية عربية خلاقة خلال هذا المجال)[١١٦]. والأدهى من هذا مايشير إليه بعض الباحثين (مثل عبد الله العروي) من أن إحساس بعض المفكرين العرب بعقدة الدونية تجاه الغرب هي التي تعوقهم من الابتكار. وهو يرى أن من يعرف الغرب ويرتبطون به عن قرب لايحسون بهذه الدونية لأنهم يدركون بشكل صحيح سبب تفوق الغرب وسبب تخلف الآخرين ، ويدركون بشكل صحيح مايعانيه الغرب من أزمة كبرى لاتقل عن أزمة العرب وقد عرض الباحث دراسات تعكس ماقصده من الهويات القطرية والمغربية والخليجية ، كذلك عرض لما أطلق عليه • ريتشارد مير) بالمجتمع المزدوج Dual Society وهي حالة تعيشها المجتمعات العربية لما تملكه من تراث عريق يزخر بالتجارب والخبرات التقليديه ، وما تواجهه به من تحديات عصرية . ولهذا ناقش قضية الأصالة والمعاصرة والتقليدية والحداثة في فكر علماء الاجتماع[١١٨].

وقد عرض (معن خليل) في الفصل الثالث مكونات النظرية الاجتماعية ، وفي الفصل الرابع نظريات الصراع الاجتماعي ، وهي أمور مطروقة في أغلب مؤلفات النظرية في علم الاجتماع ، لكنه يأتي في الفصل الخامس ويتحدث عن مشروع عربي في النظرية الاجتماعية . وهو يؤكد في هذا الفصل أن الوضع الحالي للمجتمع العربي جاء نتيجة عوامل تاريخية أفرزتها الظروف الدولية عبر قرون من الزمن (السيطرة العثمانية والاستعمار الأوربي..) وقد ولد خضوع العالم العربي لهذه القوى - في نظره - بعض وضعيات اجتماعية أبرزها ظاهرة الصراع وليس مشكلة الصراع . وهو يقصد بالظاهرة هنا مقومات ذات طابع خاص تستهدف حماية المجتمع ودعمه وضمان نموه في مواجهة الأخطار الخارجية[١١٩]. وهو يصنف الصراع في المجتمعات العربية إلىأربعة أنواعوهي: الصراع الهجومي، والصراع الدفاعي ، والصراع المتكافئ ، والصراع التكويني وقد فصل هذه الأنواع بالتطبيق

على العالم العربي في الفصل الخامس [١٢٠].

وقد عالج في الفصل الخامس كذلك أهم التحديات الاجتماعية التي يواجهها الصراع التكويني في عمليته الصراعية داخل العالم العربي، وقد حصرها في أربع نقاط وهي تعدد الجماعات العرقية والدينية والطائفية والطبقية ، والتخلف الاقتصادي، والأزمات الثقافية والسياسية ، وتعارض مصالح بعض الفئات الاجتماعية مع أهداف المؤسسات الجديدة . وهو يقصد بالتحديات الاجتماعية كل مابذره الاستعمار من تخلف اجتماعي، واغتراب نفسي ، وتبعية اقتصادية ، وازدواجية ثقافية . وهو يحدد مراحل الصراع التكويني في ثلاثة ، الأولى المرحلة الانهاضية ، والثانية المرحلة الانمائية والثالثة مرحلة التجسير بين المرحلتين السابقتين . وهو يقدم أربعة مقترحات لانجاح برامج التنمية ي المجتمعات العربية ، وهي أولا تحقيق المشاركة الشعبية في تحمل مسئولية التنمية ، وثانيًا تحقيق الانفتاح الداخلي على كافة القوى والاتجاهات الوطنية لتؤلف جبهة وطنية متحدة تمثل مفهوم (العروة الوثقى) ، وثالثًا إغلاق حدودنا تماما أمام الصهيونية والاستعمار والقضاء على أشكال التبعية الفكرية التي تتم تحت شعار التحديث القائمة على التنمية السمسارية التابعه ، ورابعًا التعاون مع كافة الدول والقوى والتيارات العالمية [١٢١].

وفي الفصل السادس يحدد الباحث مؤشرات الصراع التكويني، ويقصد هنا إرادة مجتمع في إزالة ترسبات متراكمة من صنع الأجانب الغزاة والمستغلين ، من أجل بناء مقومات جديدة ينهض بها لمواجهة المراحل التطورية الجديدة ، وهو يرصد أهم التحولات الثقافية في المجتمع العربي المعاصر في عشرة تحولات ، وهي التحول القومي ، والصراعي، واللغوي التعريبي، والسكاني، والانمائي، والملكي، والمديني الحضري، والدوري الوظيفي، والتعليمي المهني، والعلمي الأكاديمي [١٢٢].

وقد أنهى الباحث دراسته بالفصل السابع والذي أطلق عليه (الهيكل العام لمشروع النظرية الاجتماعية العربية) . وقد حاول تطبيق فكر جانثان ترنر) J. Turner في كتابه (بناء النظرية في علم الاجتماع)[١٢٣] فهو يرى أن النظرية تتضمن سبعة مكونات هي: الفرضيات ، والمفاهيم ، والمتغيرات ، والقضايا ، والنصوص والتعميمات والتنبؤ . وحاول طرح مجموعه من الفروض الخاصة بالصراع التكويني يمكن للباحثين اختبارها ، كذلك طرح فروضاً حول الصراع الدفاعي والهجومي. وقدم مجموعة من المفاهيم حول مايقصده بالصراع الاجتماعي والهجومي والتكويني والدفاعي والتحول الثقافي والاستجابة والنموذج الاجتماعي ودور المرأة التقليدي، ودورها الجديد ومحو الأمية . ثم انتقل إلى قضايا النظرية وهي في أغلبها تدور حول مفاهيم الصراع واشراك الفئات المتباينة عرقياً ودينياً وطبقياً وطائفياً في التنظيمات السياسية والاجتماعيه ، وارجاع التفاوت الطبقي في المجتمع العربي إلى حادث جيولوجي(البترول) وليس الإرث الطبقي ، وضرورة تشخيص حالة التخلف المرضية ، وأكد أن عدم إدراك دور المثقف في المجتمع يؤدي إلى اغترابه ، وعدم اشراك الفرد في التمثيل السياسي يعني عدم احترام مواطنته وقدم ثلاثة نصوص وبعض التعميمات تتصل بأثر القوى الأجنبية وحرصها على تفتيت الوطن العربي، وضرورة إيقاظ الوعي الوطني القومي وتقريب وجهات النظر بين الفئات الاجتماعية وتحقيق الاعتماد على النفس في الدفاع والاستثمار وتعزيز الذات العربية . وجميع التعميمات تتصل بالصراع الدفاعي والهجومي والتكويني.

وعلى الرغم من المآخذ النظرية والمنهجية العديدة على هذه الدراسة ، خاصة وأنه لم يوضح معيار إنتقاء البحوث الاجتماعية التي اختارها بعد منتصف هذا القرن ، ولم يقم بحصر لها ، ولم يحدد أصلا هذه البحوث . فإن هذه تعد من أهم الدراسات المطروحة في مجال التنظير لعلم اجتماع

عربي، ومن الواضح أن الباحث ينطلق من أيديولوجية ، ومنهج معينين . وعلى الرغم من اختلافنا مع الباحث في الكثير من الجوانب، واختلافنا معه في منطلقاته الفكرية وبعض تحليلاته وتركيزه على قضايا الاستعمار وآثاره وعلى مفهوم الصراع بوصفه المنطلق للتقدم والانماء، واختلافنا معه في تصنيفاته للعالم العربي ولأنواع التنمية داخله ، فإن قيمة هذه الدراسة تكمن فيما تثيره من تساؤلات وما تطرحه من فروض. وعلى الرغم من أن الباحث لم يصل إلى معالم نظرية متماسكه ، وكل ماوصل إليه مجرد أفكار مستمدة من منطلقات فكرية يتبناها الباحث، اختار من الواقع ومن الدراسات مايدعمها ، إلا أن قيمة هذه الدراسة تتمثل فيما تستثيره عند الباحثين المهتمين بقضية علم الاجتماع في العالم العربي، من تحديات ومشروعات بحثية تتم من منظورات مختلفه . ولا شك أن الوصول لنظرية بصدد علم اجتماع عربي جهد ليس في مكنه باحث واحد مهما كانت قدراته ، وأي باحث يزعم انجازه لهذا العمل سوف يأتي عمله متحيزًا ناقصا أحادي النظرة بالضرورة . فهذا العمل يقتضي دراسات متعددة الجوانب تستند إلى سياسة وخطة وبرامج بحثية محدده ، يقوم بتنفيذها مجموعة من الباحثين يمثلون دول العالم العربي، ويستندون في دراساتهم إلى دراسات واقعية مقارنه ، ودراسات للبحوث والمؤتمرات التي عقدت في العالم العربي، يتم تحديدها في ضوء معايير دقيقة ، خلال فترة زمنيه يحددها المشروع . وإذا كان البعض يرى عن حق صعوبة تحقيق هذه الشروط، فإن الأمر يبقى في النهاية مجرد وجهات نظر فردية ، ورؤى شخصية ، كما هو حادث الان بالفعل، وسيظل الصراع الفكري والايديولوجي والنظري والمنهجي قائما بين المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي كما هو حادث الآن ، وهذا هو ماأطلق عليه البعض (البداوة أو القبليه السوسيولوجية)[١٢٤].

وهذه الدراسة تختلف في أهدافها ومنطلقاتها ومناهجها بشكل واضح

عن دراستنا ، فهي ليست دراسة ميدانية ولم تطبق على مشتغلين بعلم الاجتماع ولم يطلب إليهم ابداء الرأي والتعرف على منظوراتهم ، وإنما اعتمدت على بعض الدراسات التي اختارها الباحث بشكل عمدي، إما لنقدها أو لدعم وجهة نظره . ومع هذا تبقى لهذه الدراسة قيمة بحثية وأكاديمية بوصفها معبرة عن قطاع واسع من علماء اجتماع العرب وظواهر تهم أوسع الشرائح الاجتماعية في المجتمع العربي الذين ينطلقون من بناءات نظرية ومنهجية معينة ، وهذا ماجعلنا نفرد لها عدداً أكبر من الصفحات في دراستنا هذه .

المراجع:

1 - Zietlin, I. : Ideology and thd development of Sociological Theory: Prentice Hall 1968

٢ - بوتومور . علم الاجتماع : منظور اجتماعي نقدي : ترجمة الهواري: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ ص ص ١٢- ١٥ وراجع الفصل الثالث بعنوان (أزمة علم الاجتماع) ص ص ٥٥- ٦٧.

3 - Daw, Alin: The two Sociologies : In Kenneth Thomson and Germy Junstall (eds): Sociological Perespectives: Penguin Books 1971 pp. 543-549.

5 - Gouldner . A . The Comming Crisis of Western Sociology , Heinman . London- New Delhi 1971.

6 - Tyriakian . E. (ed): The Phinomenon of Sociology: Apleton Cersury Croft : . N.y. 1971.

٧ - السمالوطي . نبيل: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر. الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٧٤

8 - Mills, C.R,. Sociological Immagination : Penguin Books . 1955.

٩ - س. رايت ملز: الخيال العلمي الاجتماعي: ترجمة عبد المعطي والهواري - تقديم سمير نعيم : دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٧ . الفصل الثاني والثالث. وارجع إلى ص ٦٠ ، ص ١٤٤.

١٠- يمكن في هذا الرجوع لأعمال ندوة (أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي) التي عقدت بالكويت خلال ابريل ١٩٧٤ ، وكذلك البحوث والتوصيات التي أسفرت عنها الندوة التي عقدت في أبي ظبي بالإمارات العربية المتحدة عن طريق المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي سنة ١٩٨٣ بعنوان: نحو علم اجتماع عربي. وكذلك بحوث وتوصيات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية حول(التراث وتحديات العصر في الوطن العربي) بالقاهره خلال سبتمبر ١٩٨٤.

١١- كمير ، الواثق محمد، وزينب بشير البكري: الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الايديولوجية والعلمية : محاولة لاستكشاف العلاقة الجدلية بين الفكر والبنية الاجتماعية : مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، صيف ١٩٨٩ ، المجلد ١٧ العدد الثاني.ص ص

١٢- جراهام كينلوتش . تمهيد في النظرية الاجتماعية : تطورها ونماذجها الكبرى . ترجمة فرح ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٠، بيرسي كوهين : النظرية الاجتماعية الجديدة : ترجمة الهواري: دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٥.مصدر سابق، ومحمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٥

Parsons : T. : Theories of Society. Glenco: The Free press 1961 p. 71...

13- Collins, Randall: Theoretical Sociology: Harcourt Brace Newyork 1988 p. 93.

14- Wallerstien, L. The modern World system: Vol. 2 - N.y. : The Academic Press . 1980 p. 45.

15- Amin: Samir: Uneaqual Development : An Essay on the Social Fermations of Peripheral Capitalism. New york Monthly Review 1976 . pp. 345- 348.

16- Duvall , Raymond and Freeman, Hoha: The State and Development Capitalism : International Studies Quarterly 1981pp. 99-113.

17- Huntington: Goals of Development: in : Winer N. and Huntington , S.: (eds) Understanding Political Development : Little Grown 1987 p. 6.

18- Collins: op. cit. pp. 93-95.

١٩ - يمكن في هذا الرجوع إلى أعمال(البحوث والتوصيات) للندوات والمؤتمرات الآتية على سبيل المثال:

- النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي(الجزائر ١٩٧٣)
- أوضاع العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط(الاسكندرية ١٩٧٤)
- تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط(الكويت ١٩٧٨)
- مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعيه (القاهرة ١٩٨٣)
- نحو علم اجتماع عربي(ابوظبي ١٩٨٣)
- اشكالية العلوم الاجتماعيه في الوطن العربي(القاهرة ١٩٨٣)
- سياسة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي(تونس ١٩٨٤)
- علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي(الكويت ١٩٨٤)
- نحو علم اجتماع عربي(تونس ١٩٨٥)

وارجع إلى بعض الأوراق المحددة حول هذه الندوات والقضايا التي تناولتها منها:

- القطب، إ: (ندوة حول علم اجتماع عربي) أبو ظبي من ٢٥-٢٨ أبريل : المجلة العربية للعلوم الإنسانية : المجلد الثالث سنة ١٩٨٣ ص ص ٢٤٧-٢٥٢ .

- الإربي، ع: (حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي) ترجمه محمد

الجوهري ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع : العدد الخامس: اكتوبر ١٩٨٣ ص ص ٧٩- ١٢١

- حسين ،ع: (النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية) بحث مقدم لندورة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي - القاهرة فبراير ١٩٨٣.

- شقرون ، م : (أزمة علم الاجتماع أزمة المجتمع) - المستقبل العربي - اكتوبر١٩٨٤ ص ص ٢٥-٣٦.

- نعيم ، س: (بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي : رصد تقويمي استشرافي) بحث مقدم لمؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي بالكويت من ٨ - ١١ نيسان ١٩٨٤.

٢٠- يمكن في هذا الرجوع إلى العديد من الكتب المؤلفه في المناهج مثل حسن ، عبد الباسط: أصول البحث الاجتماعي: مكتبة وهبه ١٩٨٩.

- الجوهري، محمد والخريجي:

- عبد المعطي ، عبد الباسط: البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجيته وأبعاده - دار المعرفة الجامعية ١٩٨٤ .

- زريق : المنهج العصري: محتواه وهويته : ايجابياته وسلبياته - المستقبل العربي - ١٩٨٤ ص ص ١٠٥ -١٢١.

- قنصوه ، صلاح:الموضوعية في العلوم الإنسانية : عرض نقدي لمناهج البحث . دار الثقافة للطباعة والنشر سنة ١٩٨٠م

٢١- إسماعيل ، زكي محمد: نحو علم اجتاع إسلامي- دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ١٩٨٩ و مصطفى ناجي: علم الاجتماع في العالم العربي: بين المحلية والدولية : مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد الخامس عشر . العدد الثاني- صيف ١٩٨٧ ص ١٩٩٤.

وارجع إلى : رشدي فكار : في الاجتماع العربي الإسلامي: نحو نظرية حوارية إسلامية : باريس : جتنير: ثلاث مجلدات ١٩٩٠

٢٢ - سعد الدين إبراهيم : (تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع من اثبات الوجود إلى تحقيق الوعود) - المستقبل العربي - مايو ١٩٨٥

ص ص ١٢٩-١٣٨.

23- Williams , E. : The International Sociological Association and the internationalization of Sociology: Intenational Social Science Journal . 1975 Vol. 2. VXXVII.

24- Janowilz, M. and Mills R.: Internationalizing American Sociology Through the Research Committee of the International Sociological Association: American Sociologists 1973 vil 8 pp 77 -80.

25- See Obikeze, D.S.: (A New Approach to social Science in Africa: The Exchange process) International Social Science Journal XXXV , pp 733- 740 - see atso.

UNESCO;Regionalization of Social Science in Latin America: Intenational Social Science Journal XXXV- Vol4 pp 559- 561.

٢٦ - راجع البحوث المقدمة في ندوة أبو ظبي السابق الإشارة إليها خاصة بحث الضوي، تاج الأنبياء : علم الاجتماع تأملات في ماضيه وحاضره ومستقبله.

٢٧ - راجع نعيم ، سمير: مصدر سابق ، وارجع إلى كمير والبكري : مصدر سابق . ص ٩١ ، وارجع إلى صلاح منسي : الفكر اللبرالي في السبعينات : منشور في : سعد الدين إبراهيم الانتلجنسا العربية ، المثقفون والسلطه : منتدى الفكر العربي - عمان ١٩٨٨ ص ص ٤٩٩ - ٥١٧.

٢٨ - انظر: عبد الباقي الهرماس: المثقف والبحث عن نموذج - مذكور في سعد الدين إبراهيم : مصدر سابق ص ص ٦٣ - ٧٥، وارجع إلى مصطفى ناجي: علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدوليه .

مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت المجلد (١٥) العدد (٢) صيف ١٩٨٧ ص ص ١٨٦ ، ١٨٧.

٢٩ - كمير، الواثق محمد، وزينب بشير البكري: مصدر سابق ص ٩١.

٣٠ - ارجع إلى أعمال ندوة أبو ظبي التي نظمها المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي في الفترة خلال ابريل ١٩٨٣ وخاصة البحوث التاليه :

- بو حديبة عبد الوهاب: علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته.

-الضوي، تاج الأنبياء : علم الاجتماع : تأملات في ماضيه وحاضره ومستقبله .

- ساري ، سالم : علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعي العربية : هموم واهتمامات.

كذلك يمكن الرجوع ندوة (أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي) التي عقدت بالكويت خلال ابريل ١٩٧٤ ، وأعمال ندوة القاهرة بعنوان (التراث وتحديات العصر) التي عقدت من خلال المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي خلال فبراير ١٩٨٣.

٣١- السمالوطي. نبيل. : الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية والتطبيقية : الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣. وهذا الكتاب طبع مرة ثانية عن طريق دار الكتاب الجامعي (٨ ش سليمان الحلبي القاهره) ، سنة ١٩٨٦، وطبع مرة ثالثة مع إضافات سنة ١٩٨٩ تحت عنوان (الايديولوجيا وقضايا علم الاجتاع) عن طريق دار المطبوعات الجديدة بالاسكندريه. انظر المقدمة ص ص ٢٠-٢١.

٣٢- الضوي، تاج الأنبياء : مصدر سابق ص ٨٤.

٣٣- صالح ، ناهد: مصدر سابق ص ٢٧.

٣٤- كمير ، الواثق، البكري، زينب : مصدر سابق، الهوامش ص ١٠٧.

٣٥- المصدر السابق ص ١٠٦.

٣٦- إبراهيم سعد الدين :تجسير للفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب: سعد الدين إبراهيم (تحرير) : الانتلجنسيا العربية : المثقفون والسلطة منتدى الفكر العربي- عمان - سلسلة الحوادث العربية ١٩٨٨ ص ٥٥٢ ، ٥٨٥

٣٧- المصدر السابق ص ص ١٠٥ - ١٠٧.

٣٨ - ارجع إلى دراسة عبد المعطي. عبد الباسط : مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: المستقبل العربي- ديسمبر ١٩٨٥. العدد ٨٢ ص ص ٢٠- ٣٦ ودراسته حول (البحث الاجتماعي: محاوله نحو رؤية نقدية لمنهجيته وأبعاده) دار المعارف الجامعية سنة ١٩٨٤.

والي (نعيم) سمير: (بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي: رصد تقويمي استشرافي) : ورقه مقدمة ضمن أعمال مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي - الكويت ٨ - ١١ نيسان سنة ١٩٨٤.

٣٩ - مصطفى ناجي: علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية، مجلة العلوم الاجتماعية صيف ١٩٨٧ ص ص١٧٩-١٨٠.

٤٠ - هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن عالمية علم الاجتماع ومبرراتها مثل دراسة :. (M) Janowitz , R. Hillsسنة ١٩٧٣.

السابق الإشارة إليها ودراسة :

William, E. : The International Sociological Association and the Internationalization of Sociology: International Social Science Journal VXXVII vol 2 . 1975.

٤١- ارجع لدراسات « زايتلن وجولدنر وداو وترياكيان ... السابق الإشارة إليها .

٤٢- ارجع إلى دراسة

Myrdal: Value in Social Theory: Routledge and Kagan Paul - London 1962.

- Myrdal: Objectivity in Social Research - London - Gerold , D. Co. 1970 p 9 .

ارجع إلى دراسة بارسونز بعنوان:

Evaluation and Objectivity and Modern Society

مذكورة في دراسة ارفنج زايتلن : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ترجمه عودة وعثمان - دار السلاسل - الكويت ١٩٨٩ ص ١٠٧ وارجع إلى كتاب صلاح قنصوه بعنوان : الموضوعية في العلوم الإنسانية : دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة ١٩٨٥. وارجع إلى الخيال السوسيولوجي لرايت ملز .الفصل الأول.

٤٣- نبيل السمالوطي: نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع . رؤيه نقدية اجتهادية : دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥

44-Gendzier: Managing Political change : Scientists . The third World : Boulder Co: West view press 1985.

٤٥ - مصطفى ناجي: مصدر سابق ص ١٨٨ ، ١٩٤.

وارجع إلى دراسة الإربي بعنوان (حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي) مترجم ومنشور بالكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد (٥) لسنة ١٩٨٧ص ص ٧٩-١٢١

٤٦ - راجع المؤتمرات العربية المشار إليها فقرة ١٩ من قائمة المراجع لهذا البحث.

٤٧- نبيل السمالوطي : نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع : رؤية نقدية اجتهاديه ، وكتاب: التوجيه الإسلامي وصراع المنطلقات والنظريات في علم الاجتماع : دراسة نقديه في علم اجتماع المعرفه ، وكتاب التنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية : دراسة مقارنه: والكتب الثلاث صادره عن دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية ١٩٩٥. انظر أيضاً : محاولة منهجية في علم الاجتماع الإسلامي: مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية العدد الثالث سنة ص ص٤٠١-٤٦٢.

٤٨ - انظر دراسة عبد الباسط عبد المعطي: مستقبل علم الاجتماع في

الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي . العدد(٨٢) ديسمبر ١٩٨٥ ص ص ص٢ - ٣٦.

٤٩ - مصطفى ناجي: مصدر سابق ص ١٨٨.

انظر دراسة نصر حول (ندوة علم اجتماع عربي) التي عقدت في تونس. والمنشوره بمجلة المستقبل العربي - يناير ١٩٨٥ ص ص ١٦٨- ١٧٤.

٥٠- راجع دراسة الجابري(اشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم شكل ثقافي) منشورة في مجلة المستقبل العربي نوفمبر سنة ١٩٨٤ ص ص ٥٤ - ٢٠٨،

٥١ - نبيل السمالوطي: نحو توجه إسلامي لمناهج علم الاجتماع : مصدر سابق ، رؤية منهجية في علم الاجتماع الإسلامي: مصدر سابق.

٥٢- نبيل السمالوطي: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر . الهيئة العامة للكتاب . الاسكندرية سنة ١٩٧٣. المقدمه.

٥٣- محمد عابد الجابري: التراث والحداثه : دراسات ومناقشات . مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٩١ص ١٥ ومابعدها.

٥٤- المصدر السابق.

٥٥ - ارجع إلى أوائل الدراسات التي أصدرها الباحث وهي كتاب الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر الصادر عن الهيئة العامة للكتاب الاسكندريه ١٩٧٣، وإلى آخر اصداراته سنة ١٩٩٥ مثل التوجيه الإسلامي لمناهج علم الاجتماع ، والتوجيه الإسلامي وصراع المنطلقات والنظريات في علم الاجتماع. الصادران عن دار المعرفة الجامعية .

٥٦- بوتومور: علم الاجتماع : منظور اجتماعي نقدي: ترجمة محمد الجوهري وآخرين - دار المعارف سنة ١٩٨١ ص ١٢.

٥٧ - المصدر السابق ص ٤٩.

٥٨- المصدر السابق

٥٩ . المصدر السابق ص٥٠.

60- A. Gouldner: The Comming Crisis of Western Sociology. op. cit..

٦١- بوتومور: مصدر سابق ص ٥١.

- R. Nisbet: Sociological Tradition.

٦٢- راجع في هذا دراسة بوتومور سابقة الذكر ص ص ٥٣-٥٤.

63- G. C. Kinloch: Sociological Theory : Its Development , and Major Paradigms.

وقد قام محمد سعيد فرح بترجمته تحت عنوان(تمهيد في النظرية السوسيولوجية : تطورها ونماذجها الكبرى : دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٩٠ ص ص ١٤- ١٥.

٦٤- المصدر السابق ص ١٥.

65- See R. Bendix: Embotlled Reason: Essays on Social knowledge : N.y. 1970.

٦٦ - بوتومور: مصدر سابق ص ٥٤ . وارجع كذلك إلى (توماس كون) تركيب الثورات العلمية . ترجمة ماهر عبد القادر. الجزء الخامس من فلسفة العلوم : دار النهضة العربية . بيروت ١٩٨٨ ص ص ١١ ومابعدها

67- See W.G.Runciman : Sociology in its place and other Essays : Cambridge 1970.

مذكورفي بوتومور ص ص ٥٥ - ٥٦.

٦٧- بوتومور: ص ٥٦.

٦٨- المصدر السابق ص ٥٩.

٦٩- المصدر السابق ص ٥٠.

70-See Norman Birnbaum : The Crisis of Industrial Society N.y 1969.

وانظر أيضا دراسة بوتومور السابق الاشارة إليها ص ص ٥٥-٥٩.

٦٠-٦١, ٧١- راجع دراستنا النقدية المنشوره سنة ١٧٩٣ بعنوان «الايديولوجيا وأزمة علم الاجتاع المعاصر : الصدر عن الهيئة العامة

للكتاب بالاسكندرية
وارجع إلى دراسة للمؤلف بعنوان « اشكاليات علم الاجتماع في العالم العربي - بحث ألقي في ندوتكلية العلوم الاجتماعية يناير ١٩٩٣
٧٢- مصطفى ناجي: مصدر سابق ص ١٨٢.
٧٣- انطوان زحلان : ندوة تهيئة الإنسان العربي للانتاج العلمي - المستقبل العربي - بيروت ١٩٨٥.
74 - H.Wiarda : Towards a Nonethnoncentric theory of Development : Atractive conceptions from the third World - in H. Wiarda: (ed) : Direction in comporative politics : Boulder Westview Press 1985 pp. 127 - 150
٧٥- ارجع إلى دراسة الباحث بعنوان « التوجيه الإسلامي لمناهج البحث في علم الاجتماع » : دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية ١٩٩٥ الفصل الأول.
٧٦- راجع تشارلس رايت ملز: الخيال العلمي الاجتماعي - الترجمة العربية ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٧ ص ص ٥٨ ومابعدها
٧٧- محمد عزت حجازي : الأزمة الراهنه لعلم الاجتماع في الوطن العربي - المستقبل العربي - مايو ١٩٧٥ ص ص ٦٠-٨٤.
٧٨- مصطفى ناجي: مصدر سابق ص ١٨٣.
٧٩- رفعت سيد أحمد : اختراق العقل المصري - دار التوني - القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ١٠٩ ومابعدها.
80- E. Zeitlin: op. cit.
81- A. Gouldner: The Comming Crisis of Western Sociology: Heinmann, London, New Delhi. 1971.
82- T.B.Bottomore: Sociology as Social Criticism : Rqndome House . N.y. 1974.
83- I.Zietlin: Rethinking Sociology: A critique of Contemporary Theory: Prentice Hall . Englewood

Cliffs: New Jersy 1973.

وترجمه عوده وعثمان للعربية بعنوان(النظرية المعاصرة في علم الاجتماع) صدر عن دار السلاسل بالكويت سنة ١٩٨٩

84- C.R.Mills: The Sociological Imagination: Penguin Books 1955.

وقد ترجمه عبد المعطي والهواري تحت اسم (الخيال العلمي الاجتماعي) ، صدر سنة ١٩٨٧ عن دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية .

85 -E. Tiryakian: Introducation to the Sociology of Sociology : in, E.Tiryakian: The Phenomenon of Sociology: Apleton Censury Crofts: N.y. 1971 . p.1

٨٦ – انظر نبيل السمالوطي : الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : مصدر سابق.

87- A Gouldner: op . cit. p. 248.

٨٨- نبيل السمالوطي:الايديولوجيا وقضايا علم الاجتماع ، دار المطبوعات الجامعية – الاسكندرية ١٩٨٩ ص ص ٧٧ – ٧٨.

٨٩- هذه البحوث منشورة ضمن أعمال ندوة (نحو علم اجتماع عربي)الذي نظمه المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في العالم العربي – أبوظبي- ابريل ١٩٨٣م.

٩٠- مقدمة لندوة علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي التي عقدت بالكويت في الفترة من ٨ – ١١ نيسان ١٩٨٤.

٩١- مصطفى ناجي: علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية : مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت – صيف ١٩٨٧ ص ص ١٧٩- ١٩٤.

٩٢- الواثق كمير وزينب البكري: الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الايديولوجية والعلمية – مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت صيف

١٩٨٩ ص ص ٩١-١٠٧.

٩٣- الانتلجنسيا العربية : تحرير سعد الدين إبراهيم - صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ومنتدى الفكر العربي بعمان بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب والجمعية العربية لعلم الاجتماع.

٩٤- هذه الدراسة ترجمها محمد الجوهري ونشرها في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد الخامس اكتوبر ١٩٨٣.

٩٥- صادرة عن مجلة المستقبل العربي العدد ٧٥ مايو ١٩٨٥ ص ص ١٢٩-١٣٩

٩٦- سعد الدين إبراهيم: تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب: منتدى الفكر العربي، عمان . رقم ٤ ١٩٨٤.

٩٧- ارجع إلى حجازي وآخرون: نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة : المستقبل العربي سنة ١٩٨٧.

وارجع إلى : مجموعة مؤلفين : اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي الطبعة الأولى ، دار التنوير للطباعة والنشر ، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : بيروت ١٩٨٤.

وارجع إلى التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل: صادره عن مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ، العدد (٦) من سلسلة كتب المستقبل العربي بيروت ، الطبعة الثانية اكتوبر ١٩٨٥.

٩٨- عبد الباسط عبد المعطي: الوعي التنموي العربي : ممارسة بحثية : معهد الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية . بيروت . لبنان . الطبعة الثانية ١٩٨٩م - انظر الدراسة الميدانية التي وقعت في الباب الثاني من ص ١٤٣-٢٠٤ .

٩٩ - المصدر السابق ص ١٤٥ .

١٠٠- المصدر السابق ص ١٤٦.

١٠١ - المصدر السابق ص ص ١٤٧-١٤٩.

١٠٢- المصدر السابق ص ص ١٧٦-١٧٧.

١٠٣- المصدر السابق ص ص ١٩٤-١٩٦.

١٠٤- المصدر السابق ١٥٠.

١٠٥- المصدر السابق ١٤٦.

١٠٦- معن خليل عمر : نحو نظرية عربية في علم الاجتماع : سلسلة الدراسات الاجتماعية ٩٢٠ كتاب البيان : جمعية الاجتماعيين -الشارقة- الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩ ص ١٠.

١٠٧- المصدر السابق ص ١٠

١٠٨- المصدر السابق ص ١٢.

١٠٩- المصدر السابق ص ٤٨.

١١٠- المصدر السابق ص ص ٤٦- ٤٧.

١١١- المصدر السابق ص ٥٠.

١١٢- المصدر السابق ص ٥١.

١١٣- المصدر السابق ص ٥٦.

١١٤- أخذها الباحث عن سعد الدين إبراهيم : تأمل الافاق المستقبليه لعلم الاجتماع في الوطن العربي: مجلة المستقبل العربي العدد ٧٥ ص ص ١٣٢-١٣٣.

١١٥- معن خليل عمر: مصدر سابق ص ص ٦٤- ٦٥.

١١٦- المصدر السابق ص ٦٦.

١١٧- عبد الله العروي المجتمع العربي: مجلة دراسات عربية - بيروت . العدد (٦)ص ص ٨١-٨٢ وهو المصدر الذي اعتمد عليه معين خليل ص ٦٧.

١١٨- معن خليل - مصدر سابق ص ص ٨٤-٩٣.

١١٩- المصدر السابق ص ١٦٥.

١٢٠- المصدرالسابق ص ص ١٦٥- ١٦٧.

١٢١- المصدر السابق ص ١٨٢.

١٢٢- المصدر السابق ص ص ١٨٩-٢٠٥.

١٢٣- المصدر السابق ص ص ٢١١-٢١٤.

١٢٤- المصدر السابق ص ٥٨.

القسم الثاني من الدراسة
نتائج تحليل الدراسة الميدانية

١ - وصف مجتمع الأساتذة المبحوثين.

٢ - ضوابط التحليل.

٣ - تحليل نتائج دراسة القضية الأولى .

(تصور أهداف علم الاجتماع)

٤ - تحليل نتائج دراسة القضية الثانية .

(تصور العوامل المسئولة عن عدم وصول العلم إلى قوانين عامه)

٥ - تحليل نتائج دراسة القضية الثالثة .

(مدى ضرورة انطلاق البحوث من نظريات موجهة)

٦ - تحليل نتائج دراسة القضية الرابعة .

(النظريات الأقدر على تفسير الواقع الغربي)

٧ - تحليل نتائج دراسة القضية الخامسة .

(الموافقة على ظهور نظريات حققت الشروط العلمية)

٨ - تحليل نتائج دراسة القضية السادسة .

(أهمية المناهج الكمية والكيفية).

٩ - تحليل نتائج دراسة القضية السابعة .

(مصادر المعرفة الاجتماعية وأولوياتها)

١٠- تحليل نتائج دراسة القضية الثامنة .

(تأثر الدراسات والنظريات بالأيديولوجيات)

١١- تحليل نتائج دراسة القضية التاسعة.

(العالمية والمحلية في علم الاجتماع)

وصف مجتمع الأساتذة المبحوثين (العينة):

الأصل في العينة أن تكون ممثلة ، تختار بأحد أساليب سحب العينات المذكورة في كتب الاحصاء (عشوائية أو طبقية أو عنقودية ... الخ) . غير أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون تطبيق هذه الأساليب بالشكل المثالي، منها عدم وجود احصاءات حول أعداد الحاصلين على الدكتوراة في علم الاجتماع ، وحصر بأسمائهم في بعض الدول العربية ، فضلا عن العالم العربي على اتساعه، ومنها إشكالية عدم التواصل بين المشتغلين بهذا العلم على مستوى البلد الواحد ، فضلا عن التواصل بين المشتغلين بهذا العلم على مستوى جميع الدول العربية ، ومنها أن العديد من الذين يرسل إليهم استمارات أو استبانات من الأساتذة ، لايهتمون بتعبئتها وارجاعها لضيق وقتهم ولكثرة أعباء التدريس والبحث العلمي والمشاركة في أمور مجتمعية طوعية أو رسمية ...الخ، ومنها خوف بعض المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي من الإفصاح عن هويتهم الايديولوجية والنظرية .

ولهذا فقد وقع الاختيار عمديًا على مجموعة من الأساتذة الذين أمكن للباحث الاتصال بهم شخصيا والجلوس مع أغلبهم ومناقشتهم في قضايا البحث. ولهذا فإن الباحث لايدعي إطلاقًا أن آراء الأساتذة المبحوثين تمثل كل توجهات المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، أو حتى داخل بلدان المبحوثين أنفسهم.

غاية مافي الأمر وعلى أحسن تقدير فإنها تمدنا بمؤشرات لاهتمامات وتصورات وتوجهات بعض المشتغلين بهذا العلم في بعض الدول العربية ، ويعطي البحث صورة عن كيفية تفكير قطاع من المشتغلين به ، في العلم وفي أنفسهم كعلماء اجتماع، وفي العلاقة بين علمهم والمجتمع ... وتوضح تصوراتهم عن أنسب النظريات والمناهج لدراسة الواقع العربي، ومدى توظيف بحوث هذا العلم في خدمة مجتمعهم ومعوقات الاستفادة بهذه

البحوث وأساليب التغلب عليها ، هذا إلى جانب آرائهم بصدق جميع قضايا البحث المطروحة في أجزائه الثلاثة .الخ. ولاشك أن هذا أمر مفيد ومطلوب وهذا البحث الميداني القائم على الاتصال المباشر مع بعض المشتغلين بهذا العلم يفتح آفاقًا هامة في إجراء بحوث أخرى . فهذا البحث له طابع استطلاعي ، ومطبق على ماتيسر الالتقاء بهم من المشتغلين بهذا العلم ، وعلى من قبل منهم التعاون مع الباحث دون خوف من التصنيف الفكري الذي لم يكن أصلاً من أهداف البحث. وقد ساعد على تعاون البعض التأكيد على عدم ضرورة ذكر الاسم ، وإعطاء الأستاذ الخيار أن تصدر الآراء مقرونه باسمه أم لا . ولا شك أن هذا البحث يفتح الطريق إلى بحوث أخرى يمكن أن تكون أكثر تحديدًا أو تركيزًا على قضية واحدة من القضايا الكثيرة التي يثيرها هذا البحث الذي يتخذ طابعًا موسوعيًا ، وأن تكون أكثر قدرة على اختبار فرضيات يمكن للبحث الحالي أن يطرحها ، وأن يطبق بشكل يحقق المعاينة والمعايير المنهجية في اختيار العينات والدول بعد أن يكون هناك تصنيف دقيق للمشتغلين بعلم الاجتماع في كل دوله حسب توجهاتهم الفكرية النظرية والمنهجية ، وحسب تصورهم لعلاقة العلم بالمجتمع.

وهذا أمل نرجو أن نتحقق من خلال تنظيمات علم الاجتماع التي يتنامى عددها في العالم العربي.

وقد طبق البحث على (٤٨) أستاذًا حاصلاً على الدكتوراه في أحد ميادين علم الاجتماع، وكان ترتيبهم (٢٠)أستاذًا من مصر، (٢٠) أستاذًا من السعودية ، (٤) أساتذة من السودان ، (٤) أساتذة من الجزائر.

وبالنسبة لجهة الحصول على درجة الدكتوراه فقد كان ٨٠٪ من الأساتذة المصريين قد حصلوا على الدرجة العلمية من الجامعات المصرية ، والباقي(٢٠٪) من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكيه . وعلى العكس من ذلك فقد كان ٩٠٪ من الأساتذة السعوديين قد حصلوا على الدرجة

العلمية من جامعات الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و١٠٪ من الجامعات السعودية . أما الأساتذة السودانيين فقد حصلوا على الدرجة أيضا من جامعات الغرب بنسبة ١٠٠٪، وبالنسبة للأساتذة الجزائريين فكان ٧٥٪ قد حصل على الدرجة من الغرب، و٢٥٪ من مصر .

ويمكن أن يكون مكان الحصول على الدرجات العلمية (خاصة الماجستير والدكتوراه) عاملاً مؤثراً في تشكيل نظرة الباحث ومنطلقاته الفكرية وتوجهاته النظرية والمنهجية . غير أن هذا الموضوع ليس من بين اهتمامات هذه الدراسة . وبشكل عام فقد لاحظنا تقارباً في بعض المنظورات والمواقف بين المصريين (وأغلبهم حاصل على درجة الدكتوراة من مصر) ، وبين المجموعات الأخرى، (وأغلبهم حاصل على درجة الدكتوراه من الغرب) . غير أن هذا القول لايحسم القضية وتظل في حاجة إلى دراسة متعمقة ومتخصصه.

وبالنسبة لسنوات الخبرة في التدريس والبحث العلمي بعد الحصول على الدكتوراه ، فقد كانت مرتفعة لدى مجموعة من المصريين ، ويتضح هذا إذا عرفنا أن ثمانية منهم بدرجة أستاذ ، قديم في الأستاذية والباقي بدرجة أستاذ مشارك عدا اثنين فقط بدرجة أستاذ مساعد وفي نهاية مدتها . ويلي ذلك مجموعات الجزائر والسودان . وعلى الرغم من أن أغلب السودانيين أساتذة مساعدين (ثلاثة أساتذة مساعدون وأستاذ واحد مشارك)، إلا أن لهم خبرة طويله في العمل الجامعي والبحث العلمي، تزيد لدى بعضهم عن العشر سنوات. أما مجموعة السعوديين ممن بينهم أستاذ وأربعة أساتذة مشاركين والباقي أساتذة مساعدين ولكن بعضهم مضى عليه أكثر من أربع سنوات بعد الدكتوراه ولا تزيد نسبة من تقل مدة خبرتهم بالتدريس والبحث العلمي ثلاث سنوات بعد الحصول على الدكتوراه عن ٢٠٪.

وجميع الأساتذة المصريين والجزائريين والسودانيين لهم انتاج علمي

منشور، وكذلك بعض الأساتذة السعوديين ، أما البعض الآخر فليس له انتاج علمي منشور لحداثة عهده بالدكتوراه . لكن أحدث الأساتذة السعوديين قد مارس التدريس مابين العام والعامين على أقل تقدير.

تحليل نتائج الدراسة الميدانيه:

سوف نعرض فيما يلي نتائج الدراسة الميدانيه المطبقة على مجموعة من المشتغلين بعلم الاجتماع في بعض الدول العربية وهى مصر والسعودية والسودان والجزائر . ونود في البداية توضيح الضوابط التي التزمنا بها في التحليل وهى على النحو التالي:

اولاً: تم استبعاد كل الاستمارات التي قام بتعبئتها غير الحاصلين على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع ، لأنهم لايستطيعون اتخاذ مواقف أو إبداء وجهات نظر إزاء قضايا هى في صلب التخصص السوسيولوجي.

ثانياً : التزمنا في التحليل بعرض النتائج التي تعكس توجهات وآراء المبحوثين دون التعليق عليها أو نقدها في ضوء قناعات الباحث الشخصية ، ذلك لأن علم الاجتماع في العالم العربي وفي العالم غير العربي يتضمن العديد من المدارس والنظريات والمناهج المتصارعة ، ولكل توجه نظري أو منهجي مسلماته ومنطلقاته ومبرراته وأنصاره ، وليس من هدف البحث تقويم مواقف أنصار الاتجاهات المتباينة في العالم العربي، لكن هدفه الرئيس هو عرض هذه المواقف والكشف عن التوجهات السائدة تجاه قضايا العلم النظرية والمنهجية والتطبيقية في بعض دول العالم العربي.

ثالثاً : اقتصرنا عند تحليل كل جدول على إبراز العوامل التي حدت بالباحث إلى طرح السؤال، من خلال الرجوع إلى أدبيات علم الاجتماع . وقد حرصت على توضيح كيف أن القضايا المطروحه في الأسئلة هى في الأساس قضايا خلافية Controvercial، يوجد حولها العديد من وجهات النظر المتصارعه أو المتباينة .

تحليل (ـ القضية الأولى) - الجدول رقم ١ . ٢ . ٣:

يتصل التساؤل الذي وجه إلى المبحوثين بتصورهم لأهداف علم الاجتماع كما يمارس في العالم العربي، وهذا التساؤل يطرح قضية خلافية بين المشتغلين بهذا العلم. فهناك مدرسة تؤكد أن هدف العلم هو الوصول إلى القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية ، وذلك بتطبيق المنهج العلمي الواقعي أو التجريبي المستخدم في العلوم الطبيعية والذي ثبت نجاحه . وهذا القسم أطلق عليه (بوبر)أنصار المذهب الطبيعي في العلوم الاجتماعية ، ومن أنصاره (كونت ودوركيم ورادكلف براون.. وغيرهم) وهذا القسم له حججه وبراهينه ومسلماته التي سبق أن عرضتهافي دراساتي السابقة[١].
ولعل في مقدمة هذه الحجج أن هذه المناهج أثبتت كفاءتهافي العلوم الطبيعية وأدت إلى تقدمها ، وأن أي فرع معرفي لايطلق عليه مصطلح علم إذا تمكن من التفسير والتنبؤ بمسيرة الظواهر تمهيداً للتحكم فيها أو الانتفاع من معرفة القوانين التي تحكمها في ظهورها واختفائها ، وإن العلم يهدف إلى الفهم الموضوعي والتعميم. وهم يؤكدون أن إشكاليات تعقد الظواهر الاجتماعية ، والتجريب، والقياس ، وعدم الاضطراد، والتماثل في الظواهر الاجتماعية ، وإشكالية التغير والنسبية والذاتية .... الخ . هذه كلها أمور لاتسوغ القول بالاختلافات النوعية بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية ، كما لاتسوغ القول باستحالة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية عند دراسة الظواهر الاجتماعية ، لكن هذه الإشكالات تتطلب استخدام أساليب بحثية واحصائية وأدوات مختلفة . وبشكل عام فإنه على العلوم الاجتماعية إما أن تستخدم المناهج الطبيعية والوصول إلى تعميمات ، وإما أن تتحول إلى أي فرع معرفي آخر غير أن تكون علما.

وفي مقابل هذا الاتجاه ، هناك أنصار التوجه الإنساني في فهم العلوم الاجتماعية، فهذا (ماكس فيبر) يؤكد على أهمية منهج الفهم المتعاطف

Method of Sympathetic Understanding للوقوف على ما وراء السلوك والظواهر من دوافع وقيم وأهداف باطنة موجهة للسلوك ، وهناك (كارل بوبر[٢] Popper) الذي يؤكد على استحالة تطبيق المناهة الطبيعية عند دراسة الظواهر الاجتماعية نتيجة لاشكاليات جوهرية تحول دون التعميم والقياس والتجريب والتنبؤ وتعذر الوصول لقوانين ، ونتيجة للجده وعدم حدوث تكرر واضطراد حقيقي في الظواهر الاجتماعية ، واستحالة العزل التجريبي للظواهر وتعقدها الشديد واستحالة الإلمام بكل أسبابها ، واستحالة تحقيق الدقة في التنبؤ ، والتفاعل بين النبوءة والتنبؤ ، وحاجة الظواهر الاجتماعية إلى تفسيرات ذاتية حدسية تعتمد على تأويل وحس الباحث ويؤكد «بوبر» على وجود صراع بين الماهوية المنهجية Methodological Essencialism، وبين الاسمية المنهجية Methodological Nominalism. الأولى تهتم بماهية القضايا والظواهر المدروسة في مناهج العلوم الاجتماعية فدراسة هذه القضايا لايمكن أن تنفك عن منهجية الاتجاه الماهوي. فهى تركز على مفاهيم الطبقة والدولة والعمل الاقتصادي والانحراف. هذا إلى جانب أن بعض الظواهر المدروسة تختفي بعد دراستها . وإلى جانب هذا فإن العديد من المفهومات ذات طابع ثقافي تاريخي لايمكن دراستها إلا في إطارها وسياقها التاريخي والثقافي المخصوص... الخ . هذا يحيل أغلب موضوعات الظواهر الاجتماعية إلى ظواهر كيفية منفردة غير متكرره ولامتواتره ، كل منها لها ظروفها وملابساتها وسياقاتها الاجتماعية والتاريخية والثقافية [٣] ....الخ.

وهناك (ايفانز بريتشارد)[٤]E. Pritchard الذي يؤكد في دراسة له بعنوان (الأنثروبولوجيا الاجتماعية)[٥] على استحالة تشبيه النظم والأنساق الاجتماعية بالانساق الفسيولوجيه أو الطبيعية أو الفلكية ، فالنسق الاجتماعي هو في جوهره نسق أخلاقي وتاريخي. وهو يؤكد أن العلوم التي

تدرس المجتمع علوم إنسانية وليست طبيعية . والعلوم الاجتماعية تهتم بالوصف والتحليل والكشف عن الأنماط والنماذج الاجتماعية ، وليس بالوصول إلى قوانين، كذلك فإنها تحاول التدليل على خلو النسق الاجتماعي من التناقض بالكشف عن أسباب الظواهر وارتباطها بعضهاببعض، وليس من مهمتها الكشف عن العلاقات الضرورية أو الحتمية بين مختلف أنواع النشاط الاجتماعي، وأخيراً - كما يقول (بريتشارد) فإنها تؤول أكثر مما تفسر(٦).

وقد وجه علم الاجتماع في مختلف دول العالم لخدمة أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية وطبقية ، فهذا (زايتلن)Zietlin . ايؤكد أن نشأة علم الاجتماع ارتبطت بالدفاع عن الرأسمالية والليبرالية الغربية وخدمة الطبقات الصاعدة (البرجوازية) وهذا ماأكده (بوتومور) و(نسبت) وغيرهم ، وهذا (جندزيير)Gendzierالذي يؤكد صدور عدة نظريات اجتماعية في الغرب، ومحاولة نشرها وتسويقها في العالم الثالث ، وإضفاء طابع العلمية والموضوعية والمنهجية عليها ، داخل أروقة أجهزة السياسة والمخابرات الأمريكية ، مثل نظرية التحديثModernization(٧) وهكذا يتضح أن أهداف علم الاجتماع تتباين بتباين المدارس والاتجاهات والنظريات والباحثين، فهناك دعوة نحو المحلية ظهرت في بعض دول العالم في مقدمتها أمريكا اللاتينية والصين واليابان، تحاول توظيف علم الاجتماع في خدمة المجتمع والتنمية والتحرر من التبعية بكل أشكالها ، وهناك أنصار عالمية علم الاجتماع Globalization of Sociology لكل حججهم وبراهينهم وقناعاتهم(٨). وبطرح سؤال حول تصور المبحوثين لأهداف علم الاجتماع وجدان غالبية المبحوثين من الدول الأربع المدروسه ، أكدت أن أهم الأهداف تدور حول:

اولاً: مواجهة المشكلات الملحة حيث اعتبرها ٧٥٪ من المصريين ، ٨٠٪

من السعوديين ، ٥٠٪ من السودانيين ، و٧٥٪ من الجزائريين أنهاهدف في غاية الأهمية ، كما اعتبرها باقي المبحوثين ١٠٪ من المصريين ، ١٠٪ من السعوديين ، ٢٥٪ من السودانيين و٢٥٪ من الجزائريين هدف منهم إلى حد كبير .

ثانيًا : فهم الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ، حيث اعتبرها ٩٠٪ من المصريين و٨٥٪ من السعوديين و٧٥٪ من السودانيين و٢٥٪ من الجزائريين ، هدف في غاية الأهمية ، وقد ذهب إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير.- ١٠٪ من المصريين ، ١٥٪ من السعوديين ، و٢٥٪ من السودانيين ، أما مجموعة الجزائريين فقد ذهب ٢٥٪ منهم إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير ٥٠٪ إلى أنهاهدف مهم إلى حد ما .

ثالثًا : خدمة كل أبناء المجتمع بكل فئاته وطبقاته وشرائحه ، وليس خدمة صفوة أو صفوات محددة . فقد اختار هذا الهدف ٧٥٪ من المصريين ، و٨٠٪ من السعوديين و ٥٠٪ من السودانيين ، كهدف في غاية الأهمية واعتبره ١٥٪ من المصريين ، ١٠٪ من السعوديين ، ٢٥٪ من السودانيين ، و٢٥٪ من الجزائريين هدف مهم إلى حد كبير . وذهب ١٠٪ من المصريين و٥٪ من السعوديين و ٢٥٪ من السودانيين ، و٥٠٪ من الجزائريين إلى أنه هدف مهم إلى حد ما . ولم يعتبره هدفًا قليل الأهمية إلا ٥٪ من السعوديين و٢٥٪ من الجزائريين .

رابعًا : رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية حيث اكد ٧٠٪ من المصريين ، و٧٥٪ من السعوديين ، و٧٥٪من السودانيين ، ٥٠٪ من الجزائريين أن هذا هدف في غاية الأهمية من الأهداف التطبيقية لعلم الاجتماع . وذهب ٢٠٪ من المصريين ، ١٥٪ من السعوديين ، ٢٥٪ من السودانيين ، ٥٠٪ من الجزائريين إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير. وذهب ١٠٪ من المصريين إلى أنه مهم إلى حد ما ، وذهب ١٠٪ من السعوديين إلى

أنه هدف قليل الأهمية .

خامسًا : الوصول إلى قوانين وتعميمات عامة تنطبق على كل المجتمعات . وقد جاء هذا الهدف في المرتبة الخامسة في نظر المبحوثين من مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين ، حيث ذهب ٦٠٪ من المصريين إلى أن هذا الهدف في غاية الأهمية ، و٢٠٪ على أنه هام إلى حد كبير، ٢٠٪ على أنه هام إلى حد ما ، أما السعوديون فقد ذهب ٦٥٪ منهماإلى أنه في غاية الأهمية ، و٢٠٪ على أنه هام إلى حد كبير، و١٥٪ منهم على أنه مهم إلى حد ما . أما السودانيون فقد أكد ٥٠٪ منهم أنه هدف في غاية الأهمية ، و٢٥٪ إنه هام إلى حد كبير ٢٥٪ على أنه مهم إلى حد ما، أما مجموعة الجزائريين فقد ذهب ٥٠٪إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير ، و٢٥٪ إلى أنه قليل الأهمية واستبعده ٢٥٪ من الجزائريين .

سادسًا : الهدف الذي يتصل بتنمية وعي الناس بواقعهم ، وحدث تفاوت وأصبح بين المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر والسعودية والسودان والجزائر ، فقد ذهب ١٥٪ من المصريين إلى أنه هدف في غاية الأهمية ، ١٥٪ على أنه مهم إلى حد كبير ، ٥٠٪ على أنه مهم إلى حد ما ، و٢٠٪ إلى أنه هدف قليل الأهمية أما السعوديين فقد ذهب ٣٠٪ إلى أنه هدف في غاية الأهمية، و٤٠٪ على أنه مهم إلى حد كبير ، و٢٥٪ على أنه مهم إلى حد ما ، وذهب ٥٪ إلى أنه قليل الأهمية ..

أما بالنسبة للسودانيين فقد ذهب ٧٥٪ إلى أنه هدف في غاية الأهمية ، وذهب ٢٥٪ إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير.

وأكد ٢٥٪ من الجزائريين إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير ، وذهب ٥٠٪ إلى أنه مهم إلى حد ما ، وذهب ٢٥٪ إلى أنه قليل الأهمية . وبهذا نجد أن هناك تفاوتًا واضحًا بين المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر والسعودية والسودان والجزائر ، إزاء هذا الهدف الذي يتصل بتنمية وعي الناس

بواقعهم ، وكان لكل وجهة نظر إزاء هذه القضية . وقد يكون السبب في أن البعض يذهب إلى أنه مهم إلى حد ما أو قليل الأهمية ، هو أنهم يعتبرون أن هذا الهدف واحد من أهداف الصحافة أو الإعلام . أما علم الاجتماع فله أهدافه النظرية العلمية ، والعملية التي تتصل بمواجهة المشكلات وتنمية المجتمع ... الخ.

سابعًا: بالنسبة لتحقيق أهداف سياسية لعلم الاجتماع في الممارسة العربية ، فقد نال تقديراً متدنيا عند المصريين والسعوديين والسودانيين والجزائريين كهدف في غاية الأهمية ، فقد ذهب ١٥٪ من المصريين إلى أنه هدف في غاية الأهمية ٣٠٪ إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير و ٣٠٪ إلى أنه هدف مهم إلى حد ما ، وذهب ٢٠٪ إلى أنه هدف قليل الأهمية ، و٥٪ إلى أنه هدف مستبعد تماما.

وبالنسبة للسعوديين فقد ذهب ١٠٪ إلى أنه هدف في غاية الأهمية ، و١٥٪ إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير ، و٢٥٪ إلى أنه هدف مهم إلى حد ما ، و٣٠٪ إلى أنه هدف قليل الأهمية ، و٢٠٪ إلى أنه هدف مستبعد تماما .

وبالنسبة للسودانيين فقد ذهب ٢٥٪ إلى أنه هدف في غاية الأهمية ، و٢٥٪ إلى أنه هدف مهم إلى حد كبير ، و٥٠٪ إلى أنه هدف مهم إلى حد ما

وذهب ٢٥٪ من المبحوثين الجزائريين إلى أنه هدف في غاية الأهمية ، و٢٥٪ إلى أنه هدف قليل الأهمية ، و٥٠٪ استبعدوا هذا الهدف تماما في بحوث علم الاجتماع.

ثامنًا أما بالنسبة للهدف الأخير من حيث الترتيب فقد كان خدمة الصفوات (السياسية أو الاقتصادية ... الخ) فقد استبعد كل المصريين والسعوديين والسودانيين هذا الهدف كهدف في غاية الأهمية أو مهم إلى حد كبير . وذهب ١٥٪ من المصريين إلى أنه هدف مهم إلى حد ما ، و٥٪ إلى أنه هدف قليل الأهمية ، و٨٠٪ إلى أنه هدف مستبعد تماما.

وذهب ٤٥٪ من السعوديين إلى أنه هدف قليل الأهمية ، وذهب ٥٥٪ منهم إلى أنه هدف مستبعد تماما.

وبالنسبة للسودانيين فقد ذهب ٢٥٪ إلى أنه هدف مهم إلى حد ما، و٢٥٪ إلى أنه هدف قليل الأهمية ، و ٥٠٪ إلى أنه هدف مستبعد تماما.

وأخيراً فإن الجزائريين لم يذهب أحد منهم إلى أنه في غاية الأهمية أو مهم إلى حد كبير ، ٥٠٪ إلى أنه قليل الأهمية ، و٥٠٪ من المبحوثين استبعدوا تماما هذا الهدف في بحوث علم الاجتماع.

المقارنة بين أولويات أهداف علم الاجتماع عبر المجموعات الأربع:

يتضح من خلال الجدولين (٢)، (٣)اختلاف النسق التصوري لدى المجموعات الأربع بشأن أهداف علم الاجتماع. وقد أقمنا المقارنه اعتماداً على نسب الاجابات في خانات (في غاية الأهميه ، ومهم إلى حد كبير)

أولاً - مجموعة المصريين :

كان الهدف الأول عند المصريين هو فهم الواقع الاجتماعي والثقافي بنسبة ١٠٠٪ ، يليه خدمة كل أعضاء المجتمع بنسبة ٩٠٪ ، ثم رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية بنسبة ٩٠٪ ، ثم مواجهة المشكلات الساخنة والملحة في المجتمع بنسبة ٨٥٪ ، ثم الوصول إلى قوانين وتعميمات بصدد الظواهر والعمليات الاجتماعية بنسبة ٨٠٪ ، ثم تحقيق أهداف سياسية بنسبة ٤٥٪ ، ثم تنمية وعي الناس بواقعهم بنسبة ٣٠٪ . ولم يحز هدف خدمة الصفوات على أي نسبة .

ثانياً - مجموعة السعوديين :

اشتركت مع مجموعة المصريين في أولوية هدف فهم الواقع الاجتماعي والثقافي حيث كانت نسبته ١٠٠٪ ، كذلك اشتركت معها في أنجاز هدف رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية بنسبة ٩٠٪ ، وخدمة كل أبناء

المجتمع بنسبة ٩٠٪ كذلك . وقد احتلت المرتبة الثانية عند السعوديين الهدفين السابقين بالإضافة إلى (بالمشاركة) هدف مواجهة المشكلات الساخنة والملحة في المجتمع بنسبة ٩٠٪ أيضا وهى نسبة اقتربت كثيراً من النسبة المقابلة عند مجموعة المصريين . وجاء في المرتبة الثالثة الوصول إلى قوانين وتعميمات بنسبة ٨٥٪ ، وجاء في المرتبة الرابعة هدف تنمية وعي الناس بواقعهم بنسبة ٧٠٪ . وجاء في المرتبة الخامسة تحقيق أهداف سياسية بنسبة ٢٥٪ ، أما هدف خدمة الصفوات فلم يحز أي اختيار وكانت نسبته صفرا .

ثالثاً - مجموعة السودانيين :

اشتركت هذه المجموعة مع المجموعتين السابقتين في أن الأولية المطلقة كانت لفهم الواقع الاجتماعي والثقافي بنسبة ١٠٠٪ ، وقد اشترك في المرتبة الثانية عدة أهداف هى على التوالي الوصول إلى القوانين والتعميمات ٧٥٪ ، ومواجهة المشكلات الملحة في المجتمع ٧٥٪ وتنمية وعي الناس بواقعهم ٧٥٪ ورسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية ٧٥٪ وجاء في المرتبة الثانية خدمة كل أبناء المجتمع بنسبة ٥٠٪ . و هدف تحقيق أهداف سياسية ٥٠٪ ولم يختر أحد هدف خدمة الصفوات .

رابعاً - مجموعة الجزائريين :

اختلفت أولويات أهداف علم الاجتماع لدى مجموعة الأساتذة الجزائريين إلى حد ما عن المجموعات الثلاث السابقة . فقد حازت أهداف مواجهة المشكلات الساخنة والملحة في المجتمع ، ورسم وإنجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية على الأولوية المطلقة بنسبة ١٠٠٪ لكل هدف . يلي ذلك هدفي الوصول إلى قوانين وتعميمات بصدد الظواهر المدروسة ، وفهم الواقع

الاجتماعي والثقافي داخل المجتمعات، بنسبة ٥٠٪ لكل منهما . وجاء في المرتبة الثالثة ثلاثة أهداف وهى تنمية وعي الناس بواقعهم، تحقيق أهداف سياسي المجتمع بنسبة ٢٥٪ لكل هدف . وشاركت هذه المجموعة المجموعات السابقة في عدم اعطاء أي أهمية لهدف خدمة الصفوات المختلفة داخل المجتمع.

ملاحظات حول اولويات الأهداف لدى المجموعات الأربع:

أولاً - اتفقت المجموعات الثلاث الأول(المصريين والسعوديين والسودانيين) على الأهمية العظمى لبعض الأهداف . وتقاربت أو تطابقت النسب المئوية لفئتي (في غاية الأهمية ومهم إلى درجة كبيرة) .

وفيما يلي تحليل لأوجه الإتفاق والاختلاف:

أ - فهم الواقع الاجتماعي والثقافي - وكانت النسبة ١٠٠٪ في المجموعات الثلاث . وهنا اختلفت مجموعة الجزائريين حيث كانت النسبة ٥٠٪ فقط.

ب - مواجهة المشكلات الساخنة في المجتمع وكانت النسبة ٨٥٪ لدى المصريين ، ٩٠٪ لدى السعوديين ، ٧٥٪ لدى السودانيين ، وقد اقتربت النسبة بالنسبة لهذا الهدف لدى الجزائريين حيث وصلت إلى ١٠٠٪.

ج - رسم وإنجاح سياسات وبرامج التنمية وكانت النسبة ٩٠٪ لدى المصريين ، و٩٠٪ لدى السعوديين ، ٧٥٪ لدى السودانيين . وقد بلغت النسبة كذلك لدى الجزائريين حيث وصلت إلى ١٠٠٪.

د - خدمة كل أبناء المجتمع ، وكانت النسبة ٩٠٪ لدى المصريين ، وكذلك ٩٠٪ لدى السعوديين ، وانخفضت لدى السودانيين إلى ٥٠٪. وهنا ظهر اختلاف كبير لدى مجموعة الجزائريين حيث كانت النسبة ٢٥٪ فقط.

وربما يرجع هذا إلى عدة عوامل من بينها قلة عدد مجموعة الجزائريين والسودانيين نسبياً مقارنة بأعداد المجموعات الأخرى . وهذا العدد هو ماأمكن للباحث الاتصال به وتطبيق الاستبانة عليهم.

هـ - كذلك لوحظ التقارب بين مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين بشأن هدف الوصول إلى قوانين وتعميمات لتفسير الظواهر المدروسة في كل المجتمعات . فقد وصلت النسبة لدى المصريين إلى٨٠٪، وعند السعوديين إلى ٨٥٪ ، وعند السودانيين إلى٧٥٪ . واختلفت النسبة إلى حد كبير عند الجزائريين حيث وصلت إلى ٥٠٪.

ثانياً : حدث اختلاف كبير في النسب المعبرة عن الأهمية بالنسبة لبعض الأهداف لدى المجموعات الأربع وهى على النحو التالي:

أ - الهدف (ج) المتصل بتنمية وعي الناس بواقعهم . فكانت النسبة بين المصريين ٣٠٪ ، ومن السعوديين ٧٠٪ ، وبين السودانيين ٧٥٪ ، ولدى الجزائريين ٢٥٪ فقط.

ب - الهدف (و) المتصل بتحقيق أهداف سياسية ، حيث كانت النسبة لدى المصريين ٤٥٪ ، ولدى السعوديين ٢٥٪ ولدى السودانيين ٥٠٪ ولدى الجزائريين ٢٥٪ . وهنا اتفقت نسبة السعوديين والجزائريين إلى حد التطابق.

ج - اتفقت المجموعات الأربع على استبعاد الهدف الخاص بخدمة الصفوات من الأهمية العظمى على مستوى (في غاية الأهمية أو مهم إلى حد كبير) ، حيث بلغت النسبة صفر لدى جميع المجموعات.

وهذا الاختلاف يمكن تفسيره في ضوء اختلاف أعداد كل مجموعة من جهة ، وفي ضوء اختلاف ظروف الدول الأربع أو الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والتاريخي لهذه الدول من جهة ثانية ، وفي ضوء اختلاف المدارس والمنطلقات النظرية التي يؤمن بها الأساتذة المبحوثين في

الدول الأربع ، وهذا الاختلاف ليس قاصرًا على المجموعات كوحدات ، ولكن يمتد إلى أعضاء كل مجموعة كذلك .

ثالثًا : بحساب متوسط نسب الذين قوموا الأهداف المدروسة تحت فئتي(في غاية الأهمية ومهمة إلى حد كبير) داخل كل المجموعات الأربع ، أسفرت النتائج عن ترتيب العوامل على النحو التالي حسب الأهمية :

١ - رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية ٥ر٨٨٪

٢ - مواجهة المشكلات الساخنة أو الملحة ٥ر٨٧٪

٣ - فهم الواقع الاجتماعي والثقافي ٥ر٨٧٪

٤- الوصول إلى قوانين وتعميمات ٥ر٧٢٪

٥ - خدمة كل أعضاء المجتمع ٧٥ر٦٣٪

٦ - تنمية وعي الناس بواقعهم ٥٠٪

٧- تحقيق أهداف سياسية ٥ر٤٢٪

٨- خدمة الصفوات المختلفه في المجتمع صفر

رابعًا : يكشف هذا النسق للأولويات والأهمية في تقدير الأساتذة الذين طبق عليهم البحث ، أنهم يضعون الأولويه للأهداف التطبيقية لعلم الاجتماع(رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية ، ومواجهة المشكلات الساخنة والملحة داخل المجتمع) ، يلي ذلك فهم الواقع الاجتماعي والثقافي ، وهو هدف يقع على الحدود بين الأهداف التطبيقية والنظرية . ثم جاء في المرتبة الرابعة هدف نظري خالص وهو الوصول إلى القوانين والتعميمات.

تحليل القضية الثانية (الجدول رقم ٤، ٥، ٦:

يجمع أغلب المشتغلين بعلم الاجتماع على أن هذا العلم لم يستطع التوصل إلى قوانين لها صفة العمومية بغض النظر عن النسبية الزمانية والمكانية والثقافية .

وإذا كنا نميز في علم الاجتماع بين النظريات الكبرى أو الاتجاهات النظرية العامة Major Theories وهذه التي تقع في إطار علم الاجتماع الذي يعالج تعميمات واسعة Macro Sociology، وبين نظريات متوسطة المدى Middle Range Theories(٩) (ميرتون)Merton، ونظريات صغرى Micro Sociology* (١٠) أو ما أطلق عليه (ملز) Mills الامبيريقية المجردة أو المجزأة Abstract Empericism(١١) ، فإن هناك اتفاقًا على عدم توصل العلم إلى القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية أو تعميمات على مستوى الاتجاهات العامة أو حتى على مستوى النظريات المتوسطة المدى ، لكن هناك من الباحثين ، خاصة أنصار المناهج الكمية يرون إمكان الوصول إلى قوانين وتعميمات على مستوى النظريات الصغرى أو العلاقة بين متغيرات محددة . وهم يضربون على هذا أمثلة بنظريات الخصوبة والتحول السكاني والعلاقة بين التصنيع والتنمية ، أو التصنيع

(*) للوقوف على أهم جوانب الاختلاف والاتفاق بين النظريات الكبرى والصغرى The Micro- Macro - Connection إرجع إلى :

Collins, Randall: Theoretical Sociology: Harcourt Brace. Janovich Publishers. Ny. 1988

Part2(Macro Theories) P.p. 187-188 and p. 3 (Mesa Theories)pp. 376-398

وتغير القيم ، أو نظريات تفسير الجريمة ، أو التحضر والتعليم، أو الإدارة والتنمية ... الخ.

غير أنه حتى بالنسبة لهذه التعميمات فإنها لاتتجاوز النسبية الثقافية والزمانية والمكانية والتاريخية ولهذا يميز بعض الدارسين بين التعميمات التجريبية في العلوم الطبيعية ، وبين التعميمات الاحصائية في العلوم الاجتماعية . وقد دار صرع بين المشتغلين بعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ومناهج البحث حول إمكان أو عدم إمكان الوصول إلى قوانين ، وقد سبق أن أشرنا إلى أنصار الوصول إلى قوانين ، وأنصار عدم إمكان الوصول إليها . وقد طرح في مجال تفسير عدم الوصول إلى قوانين في العلوم الاجتماعية ، العديد من العوامل، منها أن طبيعة الموضوعات المدروسة ليس من شأنها تمكين العلماء أو الباحثين من الوصول بصددها إلى قوانين، ومنها أنه يمكن الوصول إلى هذه القوانين استناداً إلى مسلمة أن كل مايوجد في الكون - بما فيه المجتمع والتاريخ - يوجد بمقدار، وأن مايوجد بمقدار يمكن قياسه والتعرف على العلاقات الضرورية التي تربطه بغيره . غير أن هناك عوامل حالت دون التوصل إلى هذه التعميمات ، منها حداثة العلم ، وعدم تطور طرق وأساليب دراسة وقياس الظواهر الاجتماعية ، وعدم التوصل إلى جميع مكوناتها ، ومنها صعوبة الضبط التجريبي أو العزل الصناعي أو التحكم في العوامل المرتبطة بالظواهر الاجتماعية المدروسه . ومنها تدخل المصالح والأيديولوجيا والفروض الصحفية Domain Assumptions (جولدنر) Gouldner... الخ ويؤكد أغلب المشتغلين بالتنظير لعلم الاجتماع أو دراسة نظرياته ، على أن التوجه الايديولوجي يعد عنصراً رئيساً من عناصر النظرية في علم الاجتماع. فهذا (جراهام كينلوتش) G. C. Kinloch، يؤكد[١٢] (النظريات تتباين في عدد من الأبعاد الأساسية : ١ - مستوى الشكل، ٢ - التفسير ، ٣ - الايديولوجيا ، ٤ - الموضوعيه ، ٥ - نوع

التفسير (التفسير على مستوى الوحدات الكبيرة أو الصغيرة ، ٦ - محور الاهتمام (البناء والعملية) ، ٧ - العوامل المستخدمة في التفسير (العوامل الطبيعية البيولوجية أو العوامل الاجتماعية . وتتصف أغلب النظريات الاجتماعية بأنها منطقية لاصورية ووصفية وحدسية واستنباطية وتنحو نحو الايديولوجيا).

وقد حاولنا التعرف على موقف وتفسير أعضاء المجموعات الأربع تجاه قضية عدم وصول العلم إلى قوانين أو تعميمات تتجاوز النسبية التاريخية والثقافية والمكانية .

وقد كشفت الاجابات عن أن هناك اجماعًا بين أغلب المجموعات الأربع على أهمية بعض العوامل المحورية التي أدت إلى عدم وصول علم الاجتماع إلى قوانين وتعميمات عامه ، وأهمها الاختلاف حول المفاهيم والمصطلحات حيث ذهب إلى أنه عامل شديد الأهمية ، ٩٠٪ من المصريين ، ٧٥٪ من السعوديين ، ٧٥٪ من السودانيين . أما مجموعة الجزائريين فقد ذكر ٧٥٪ أن هذاالعامل مهم جدا أو إلى حد كبير.

كذلك فقد ارتفعت نسبة القائلين بأن عامل نقص الدراسات المقارنة أو عبر الثقافية Cross Cultural Studiesعامل شديد الأهمية ، بين أغلب المجموعات ، فقد بلغت النسبة ٦٠٪ بين كل من المصريين والسعوديين ، وبلغت ٥٠٪ بين السودانيين . أمّا الجزائريين فقد ذهب ٧٥٪ إلى أنه عامل مهم جدا . وأيضا فقد ارتفعت النسبة بين أغلب المجموعات بشأن الأهمية الشديدة لعامل تدخل المعتقدات والخلفيات الايديولوجية ، فقد وصل إلى ٧٥٪ بين مجموعة المصريين ، و٤٥٪ بين مجموعة السعوديين ، و٥٠٪ بين مجموعة السودانيين و٢٥٪ بين مجموعة الجزائريين ، وإذا كانت مجموعة الجزائريين والسعوديين وصلت إلى أقل من النصف، إلا أنه مع ضمها إلى فئة (عامل مهم جدا) تصل نسبة السعوديين إلى ٧٥٪ ، وتصل نسبة الجزائريين إلى

٧٥٪ كذلك .

ويلاحظ أن المجموعات الأربع تتفق في عدم الحاق أهمية كبرى لبعض العوامل منها عامل غياب نموذج إرشادي متفق عليه بين الباحثين سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى العالم العربي فضلا عن المستوى العالمي. فقد بلغت نسبة من يرون أن هذا الموضوع شديد الأهمية : صفر عند مجموعة المصريين ، ١٥٪ من مجموعة السعوديين ، صفر بين مجموعة السودانيين ، ٢٥٪ من مجموعة الجزائريين .

وتجدر الإشارة إلى أن نسق الأولويات يختلف باختلاف المجموعات الأربع إلى حد كبير. فمع ضم فئتي (عامل في غاية الأهمية ، وعامل مهم جدا) يمكن ترتيب الأولويات عند كل مجموعة على النحو التالي:

أولاً - مجموعة المصريين :

١- العامل الأول يتمثل في الاختلاف حول المفاهيم والمصطلحات يمثل ١٠٠٪ .

٢ - وجاء في المرتبة الثانية عامل نقص الدراسات المقارنة وعبر الثقافية حيث احتل ٩٠٪ .

٣ - في المرتبة الثالثة عامل تدخل المعتقدات والايديولوجيات حيث ذهب ٨٥٪ إلى أنه في غاية الأهمية أو مهم جداً .

٤ - وجاء في المرتبة الرابعة طبيعة العلم وطبيعة موضوعاته حيث احتل ٧٥٪ من الاختيارات ، وذهب ٢٥٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما ولم يستبعده أحد من المبحوثين.

٥ - وجاء في المرتبة الخامسة عامل حاجة المناهج وطرق البحث إلى تطوير وعدم كفاية المناهج والطرق الحالية . فقد ذهب ٧٥٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية أو مهم جدا، وذهب ١٠٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما، وذهب ١٥٪ فقط إلى أنه عامل مستبعد تماماً .

٦- وجاء في المرتبة السادسة عامل المصالح الخاصة التي يدافع عنها الباحثون حيث نال ٧٠٪ على أنه عامل في غاية الأهمية أو مهم جدا ، وذهب ٣٠٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما ولم يستبعده أحد من الباحثين.

٧ - وجاء في المرتبة السابعة عامل الاتجاهات المفروضة من مصادر تمويل البحوث التي قد تكون أجهزة دولية أو جهات سياسيه مثل الأجهزة السياسية في وزارات الخارجية أو أجهزة أمنية أو جهات أجنبية بالنسبة للبحوث في العالم العربي. فقد ذهب ٦٠٪ من المبحوثين إلى أنه عامل شديد الأهمية أو مهم جدا ، كما ذهب ٢٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما ، وذهب ١٥٪ إلى أنه مستبعد تماما.

٨ - وجاء في المرتبة الثامنة عامل الحداثة النسبية لعلم الاجتماع . وقد ذهب ٥٠٪ من المبحوثين إلى أنه عام شديد الأهمية أو مهم جدا ، وذهب ٣٠٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما ، وذهب ٢٠٪ من المبحوثين إلى أنه عامل مستبعد تماما.

٩ - وأخيراً جاء في المرتبة التاسعة عامل غياب نموذج أو إرشادي متفق عليه بين الباحثين سواء على المستوى الوطني أو العربي أو العالمي. فقد ذهب ٣٥٪ إلى أنه عامل مهم جدا وذهب ٤٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما ، وذهب ٢٠٪ إلى أنه عامل مستبعد تماما.

ثانياً - مجموعة السعوديين :جاء عندهم ترتيب الأولويات طبقا لما يلي:

١ - جاء في المرتبة الأولى عامل الاختلاف حول المفاهيم والمصطلحات في علم الاجتماع حيث احتل ٩٥٪ من اختياراتهم كعامل في غاية الأهمية أو مهم جدا ، وذكر ٥٪ أنه عامل مهم إلى حد ما.

٢ - وجاء في المرتبة الثانية عامل نقص الدراسات المقارنة أو عبر الثقافية Cross Cultural Studies حيث احتل ٨٥٪ (كعامل في غاية

الأهمية أو مهم جداً) واحتل ١٥٪ من الاختيارات كعامل مهم إلى حد ما ولم يستبعده أحد.

٣ - وجاء في المرتبة الثالثة عدم تقدم المناهج وطرق البحث وحاجتها إلى التطوير، فقد ذهب ٨٠٪ من المبحوثين إلى أن هذا العامل في غاية الأهمية أو مهم جدا، وذهب ١٠٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما ولم يستبعده إلا ١٠٪ فقط من المبحوثين.

٤ - وجاء في المرتبة الرابعة عامل تدخل المعتقدات والايديولوجيات في توجيه البحوث وتفسير نتائجها حيث ذهب ٧٥٪إلى أنه في غاية الأهمية أو مهم جدا، وذهب٥٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما، ولم يستبعد هذا العامل سوى ٢٠٪ فقط من المبحوثين.

٥ - وجاء في المرتبة الخامسة: عامل الحداثة النسبية للعلم حيث ذهب ٧٠٪ إلى أنه يحتل أهمية قصوى أو مهم جدا، وذهب ٢٠٪ إلى أنه مهم إلى حد ما، ولم يستبعده إلا ١٠٪ فقط من المبحوثين.

٦ - وجاء في المرتبة السادسة عامل طبيعة العلم وطبيعة موضوعاته حيث ذهب إلى أنه عامل في غاية الأهمية أو مهم جدا ٦٥٪، وذهب ١٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما وذهب٢٠٪ إلى أنه ليس له أي أهمية ويجب استبعاده تماما.

٧ - وجاء في المرتبة السابعة: عامل المصالح الخاصة التي يدافع عنها الباحثون من خلال دراساتهم، حيث ذهب ٥٠٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية أو مهم جدا، وذهب٢٠٪ إلى أنه مهم إلى حد ما، واستبعده تماما ٣٠٪ من المبحوثين.

٨ - وجاء في المرتبة الثامنة: عامل فرض اتجاهات معينة توجه البحوث من قبل مصادر التمويل، فقد ذهب ٥٠٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية أو مهم جدا وذهب ٢٠٪ إلى أنه مهم إلى حد ما، واستبعد هذا العامل

٣٠٪ من المبحوثين .

٩ - وأخيراً جاء في المرتبة التاسعة عامل غياب نموذج إرشادي Paradigm يحدد المسلمات وطبيعة الأسئلة البحثية وأساليب دراستها منهجيا بين الباحثين . فقد ذهب ٤٥٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية أو مهم جداً ، وذهب ٣٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما ، وذهب ٢٠٪ إلى أنه عامل ليس له أية أهمية أو مستبعد تماماً.

ثالثاً بالنسبة لمجموعة السودانيين :

- فقد جاء عامل الاختلاف حول المفاهيم والمصطلحات في المرتبة الأولى حيث ذهب ١٠٠٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية أو هام جدا ، ولم يستبعده أحد.

٢ - وجاء في المرتبة الثانية عامل نقص الدراسات المقارنة أو عبر الثقافية حيث ذهب ٧٥٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية أو هام جداً ، وذهب ٢٥٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما . ولم يستبعده أحد.

٣ - وجاء في المرتبة الثالثة (أو الثانية مكرر) عامل تدخل المعتقدات والايديولوجيات في توجيه البحوث وتفسير النتائج ، فقد ذهب ٧٥٪ إلى أنه في غاية الأهمية أو مهم جداً ، وذهب ٢٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما . وقد تماثلت النسب في هذا العامل مع العامل السابق الذي يتصل بنقص الدراسات المقارنه وعبر الثقافية ، ونفس الأمر ينطبق على عامل عدم كفاية المناهج وطرق البحث وعامل المصالح الخاصة التي يدافع عنها الباحثون حيث تطابقت النسب.

٤ - وجاء في المرتبة السادسة عامل طبيعة العلم وطبيعة الموضوعات المدروسة ، حيث ذهب ٧٥٪ من المبحوثين إلى أنه عامل في غاية الأهمية أو مهم جدا ، وذهب ٢٥٪ إلى أنه عامل ليس له أهمية ويجب استبعاده

٥ - جاء في المرتبة السابعة الحداثة النسبية للعلم فقد ذهب ٥٠٪ إلى أنه

عامل في غاية الأهمية أو مهم جدا، وذهب ٢٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما واستبعده ٢٥٪ بوصفه عامل ليس له أهمية اطلاقا.

٦ - وجاء في المرتبة السابعة مكررعامل الاتجاهات المفروضة من مصادر التمويل حيث ذهب ٥٠٪ إلى أنه عامل شديد الأهمية أو مهم جدا ، وذهب ٢٥٪ إلى أنــه عــامل مــهم إلى حــد مــا ، ويذهب ٢٥٪ مــن المبحوثين إلى أنه عامل يجب استبعاده تمامًا وليس له أي أهمية .

٧ - وأخيراً جاء في المرتبة التاسعة ، عامل غياب نموذج ارشادي يعكس الاتفاق بين الباحثين على المسلمات والمنطلقات وطبيعة التساؤلات المعروضة للبحث والأطر التفسيرية المستخدمة ، فقد ذهب ٢٥٪ من المبحوثين إلى أنه عامل مهم جدا وذهب ٥٠٪ إلى أنه مهم إلى حد ما ، وذهب ٢٥٪ إلى أنه عامل غير مهم ويجب استبعاده تماما.

مجموعة الجزائريين :

١- احتلت خمسة عوامل مراكز متماثلة في المجموعة الجزائرية وهي :

أ- عامل نقص الدراسات المقارنة وعبر الثقافية فقد ذهب ٧٥٪ إلى عامل مهم جدا، و٢٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما.

ب - عامل الاختلاف حول المفاهيم والمصطلحات فقد ذهب ٧٥٪ إليأنه مهم جدا، و٢٥٪ إلى أنه مهمإلى حد ما.

ج - عامل تدخل المعتقدات والايديولوجيات ، فقد ذهب ٢٥٪ إلى أنه في غاية الأهمية ، وذهب٥٠٪ إلى أنه مهم جدا، و٢٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما.

د - عدم كفاية المناهج وطرق البحث المستخدمة أو على الأقل حاجتها إلى التطوير حيث ذهب٥٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، و٢٥٪ إلى أنها عامل مهم جدا، و٢٥٪ إلى أنها عامل مهم إلى حد ما.

هـ- طبيعة العلم والموضوعات المدروسة ، فقد ذهب ٢٥٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية ، و٥٠٪ إلى أنه عامل مهم جدا، و٢٥٪ إلى أنه مهم إلى حد ما.

٢- أ- جاء في المرتبة الثانية الحداثة النسبية للعلم : فقد ذهب ٥٠٪ إلى أنه عامل مهم جدا ، و٥٠٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما.

ب - غياب نموذج إرشادي يحدد المسلمات وطبيعة التساؤلات التي يمكن طرحها ونماذج التفسير ... الخ ، فقد ذهب ٢٥٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية ، و٢٥٪ إلى أنه عامل مهم جدا . وذهب ٥٠٪ إلى عامل ليس له قيمة ويجب استبعاده .

٣- جاء في المرتبة الثالثة المصالح الخاصة التي يدافع عنها الباحثون حيث ذهب ٢٥٪ إلى أنه عامل مهم جدا ، وذهب ٧٥٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما.

٤- جاء في المرتبة الرابعة الاتجاهات المفروضة من مصادر تمويل البحوث، حيث ذهب ٢٥٪ إلى أنه عامل في غاية الأهمية ، وذهب ٥٠٪ إلى أنه عامل مهم إلى حد ما ، و٢٥٪ إلى أنه لاقيمة له ويجب استبعاده .

تحليل مقارن للمجموعات الأربع:

بالنظر إلى الجدول رقم (٦) يتضح عدة أمور نوجزها فيما يلي:

أولاً: تتقارب النسب المؤدية لمن يرون أن العوامل تقع في خانة (في غاية الأهمية أو مهم إلى حد كبير) ، وذلك بالنسبة لغالبية المجموعات، بالنسبة للعديد من العوامل. مثال هذا.

أ - أغلب المجموعات تؤكد أهمية عامل الاختلاف حول المصطلحات

والمفاهيم ، ونقص الدراسات المقارنة أو عبر الثقافيه ، وتدخل المعتقدات والايديولوجيات ، وحاجة المناهج وطرق البحث إلى المزيد من التطوير والتقدم وطبيعة العلم والموضوعات المدروسة ...

ب- غالبية المجموعات تتفق في النسبة المئوية لأهمية الحداثة النسبية للعلم.

ج - تتباين التقويمات كثيراً بالنسبة لبعض العوامل مثل المصالح التي يدافع عنها الباحثون ، والاتجاهات التي تفرضها مصادر التمويل ، وغياب نموذج إرشادي متفق عليه .

د - وبحساب متوسط النسب المئوية داخل المجموعات الأربع لمن يرون أن العوامل تقع في خانتي (في غاية الأهمية ، ومهمة إلى حد كبير) يمكننا ترتيب العوامل حسب الأهمية كما يلي:

١ - العامل الأول هو الاختلاف حول المفاهيم والمصطلحات (٥ر٩٢٪)
٢ - العامل الثاني هو نقص الدراسات المقارنه وعبر الثقافيه (٢٥ر٨١٪)
٣ - العامل الثالث : عدم كفاية بالمناهج وحاجتها للتطوير (٢٥ر٧٦٪)
٤ - العامل الرابع. تدخل المعتقدات والايديولوجيات (٧٥٪)
٥ - العامل الخامس: طبيعة العلم والموضوعات المدروسة (٥ر٧٢٪)
٦ - العامل السادس: المصالح الخاصة التي يدافع عنها الباحثون (٥٥٪)
٧ - العامل السابع :حداثة العلم نسبيا (٥٥٪)
٨ - العامل الثامن: الاتجاهات التي تفرضها مصادر التمويل (٢٥ر٤٦٪)
٩ - العامل التاسع : غياب نموذج إرشادي متفق عليه (٧٥ر٣٨٪)

تحليل القضية الثالثة : (جدول رقم (٧)

ينقسم المشتغلون بعلم الاجتماع بصدد أهمية الانطلاق في البحوث الميدانية من نظريات مسبقة أو اتجاهات نظرية توضح الطريق وتحدد المسارات المنهجية واتجاهات التفسير ... الخ إلى قسمين :

أ - القسم الأول : أنصار اتجاه التنظير ويؤكدون أهمية الانطلاق من بناءات نظرية توجه الباحث إلى أولويات الموضوعات المحتاجة للدراسة ، وتسهم في صياغة تساؤلات البحث وفرضياته ، وتوجهه في مجال اختيار المناهج والأدوات المناسبة ، وتسهم في تفسير نتائج البحث الميدانية في ضوء المعطيات التفسيرية المتضمنة في النظرية (١٣) ويؤكد (ميردال) Myrdal في دراسة له بعنوان (الموضوعية في البحث الاجتماعي) Objectivity in Social Research إلى أن العنصر القبلي Apriori الذي يتضمن التصور النظري المسبق أو الرؤية القيمية للواقع ، يعد ضرورة رئيسة للبحث العلمي، وهو أمر يتخلل البحث بالضرورة في كل مراحلة اعتباراً من اختيار المشكلة وصياغة التساؤلات ، مروراً بتحديد المنهج أو الأساليب المنهجية وأدوات الدراسة وملاحظة الوقائع ، وصولا إلى التحليل النهائي وتفسير المعطيات الواقعية والربط بينها وتقديم الاقتراحات . فهذه كلها عند (ميردال) أمور انتقائية Selective (١٤) وهو يؤكد أنه دون تقويمات مسبقة ، ودون الانطلاق من أطر نظرية تفسيرية موجهة للباحث في كل خطوات بحثه ، لن يكون للباحث اهتمامات ، ولن تتوافر له الدافعية الكافية لاجراء دراسات واقعية، ولن يكون عنده احساس بالدلاله المتصلة بالمعطيات الحسية التي يجمعها من الواقع . كل هذا يعني أنه لن يكون هناك موضوع للبحث، ولا أطر يمكن في ضوئها تفسير النتائج.

وهناك العديد من الباحثين من أنصار اتجاه التنظير يؤكدون أن دراسة وفهم الواقع لن يتحقق بالنزول إلى الميدان خلواً من أية أفكار مسبقة عن الواقع ، ذلك أنه فهم الواقع ودراسته تفترض تصورات مسبقة حول مكوناته وديناميـاته ، ولهذا فإن (بارسونز) و(فيبر) يؤكدون أن الثقافة والبناء الاجتماعي لايصبح واقعاً تجريبيا إلا بقدر مانعزوها إلى أفكار قيميه (١٥) وهذا مايعالجه (الفين جولدنر) A. Gouldner. تحت اسم الفروض

الخلفية Background Assumptions أو الفروض الضمنية Domain Assumptions[١٦] التي توجه فكر الباحث، وليست في حاجة إلى البراهين وهذا أيضا هو جزء رئيس مما يطلق عليه النماذج الإرشادية الموجهة لفكر الباحثين Paradigms ويطلق (س. رايت ملز) على هذا الاتجاه (أنصار النظريات الكبرى) Grand Theories)[١٧] وقد انتقد هذا الاتجاه العديد من الباحثين على أساس أنه يشوه رؤية الباحث للواقع ، ويؤدي إلى التحيز في كل خطوات البحث، ويصعب معه التميز بين ماهو وقائعي Evodential من جهة ، وماهو قيمي أو تقويمي Evaluative من جهة أخرى، خاصة وأن هذه البناءات النظرية المسبقة تحتوي على مسلمات وفروض ضمنية غير مشتقة من الواقع ، وغير قابلة في بعض الأحيان للاختبار الواقعي، أو على الأقل لم تتعرض لهذا الاختبار، ولم يتحقق صدقها بشكل واقعي استناداً إلى دراسات مقارنة أو عبر ثقافية Cross Cultural Studies. وهذا ماجعل (زايتلن) يذهب إلى أن الواقع يعرض في البحوث الاجتماعية الميدانية ، ويقدم بطريقة انتقائية وربما متحيزة ومحرفة ، وأن كل أشكال المعرفة ، هى معرفة من منظور معين Perespectival لأن التوجهات النظرية الايديولوجية والفكريه المسبقة، الفروض الخلفيه ، تعد من العناصر الرئيسة المشكلة لموضوع البحث وتساؤلاته ، والمحددة لمساراته المنهجية ، وتحليلاته لمعطيات الواقع ، والمفسرة لنتائجه.

وقد بذلت العديد من المحاولات لحل هذه الاشكاليه ، ليس موضع الحديث عنها في هذا البحث ، لكن يكفي الإشارة مثلا إلى محاولة (فيبر) و(ميردال) المتمثلة في أهمية وعي الباحث بموقفه وتوجهاته وأنه ينطلق من منظور معين وضرورة التمييز بين ماهو واقع ، وماهو وعي بالواقع، وأن هناك منظورات أخرى مخالفة[١٨] ، أي وعيه بالقيم المسيطره على خياراته

للمشكلة والأسئلة والمنهج والتفسير. وهذا يتيح له تجاوز التحريف المنظم للمواقف المدروسه ، وإمكانية فهم الواقع من منظورات أخرى . هذا إلى جانب ضرورة التمييز بين الارتباط القيمي من جهة ، Value Relevence وبين التحرر من القيم من جهة أخرى Value Free [١٩]. فالموضوعية لاتعني غياب الالتزام أو الارتباط القيمي، وإنما تعني ضرورة التمييز بين قيم العلم ، وقيم السياسة الاجتماعية العملية ، من جهة ، ووعي الباحث بمنطلقاته ومنظوراته من جهة ثانية ، ودراسة الواقع من المنظورات الأخرى المناقضة لمنظور الباحث، وهذا يفترض وعي الباحث بتعدد المنظورات في فهم الواقع[٢٠] Multi Perespectival approach

ب - **القسم الثاني :** النزول لدراسة الواقع دون الارتباط أو الالتزام بأية نظرية مسبقة تحقيقًا للموضوعية والحيدة في رصد الواقع وفهمه وتفسيره . وهذا القسم يطلق عليه (تشارلس رايت ملز) C. R. Mills أنصار الدراسات الواقعية المجتزأة Abstract Empericism[٢١]، ويمثله (بول لازارسفيلد) وقد تعرض (ملز) لهذا الاتجاه بالنقد العنيف ، - تماما مثل ماتعرض بالنقد لأنصار النظريات الكبرى . وأنصار هذا القسم يؤكدون أن علم الاجتماع يجب أن يركز على الدراسات المنهجية الواقعية دون التأثر بأية تفسيرات نظرية مسبقة [٢٢].

وهذا الاتجاه يتعرض للعديد من جوانب النقد طالما أن الوقائع عديدة ومتداخلة ومشتته وتحتاج إلى جهد عقلي نظري من قبل الباحث لتصنيفها في مفهومات وأطر مرجعية وتفسيرية والربط بينها ، وطالما أن الدراسات الواقعية غير الموجهة بإطار تفسيري تعني تفتيت الواقع وعدم ربط الظواهر بأطارها الثقافي والتاريخي الكلي حيث تفهم في إطاره... الخ، وطالما أن فهم الواقع يقتضي توافر الخيال السوسيولوجي أو الحس البحثي عند الباحث،

وطالما أن غياب النظرية يعني افتقار القدرة على التفسير الشمولي للواقع.

ولسنا هنا بصدد تقويم أي من الاتجاهين ، أو محاولة التوفيق بينهما[١٣] وإنما نستطيع القول أن لكل اتجاه (اتجاه التركيز علي أهمية التنظير ، واتجاه الدراسة الواقعية دون التقيد بتصور نظري مسبق) له مبرراته وايجابياته وسلبياته.

وكمايشير (غيث) فإن علم الاجتماع المعاصر قد اختلف كثيراً عن علم الاجتماع عند رواد الفكر الكلاسيكي[٢٤] ، حيث أصبح أكثر اتجاها نحو الواقعية ، وأكثر اتجاها نحو الحاضر والتطلع للمستقبل. وأصبح أكثر اهتماما بالتحليل والدراسة الواقعية ، وقل الاهتمام بتتبع النمو التاريخي للأنساق والنظم والمجتمعات ، أو بالتعميمات واسعة النطاق، واتجه المحدثون إلى دراسة الأنماط الاجتماعية ذات الطابع التكراري، والتي يمكن تحديدها بدقة ويمكن اختبار العلاقات بينها ، وتزايد الاهتمام بالميكانزمات النفسية المتضمنة في الفعل والعلاقات والعمليات الاجتماعية ، وبرز اهتمام واضح بالمناهج الكمية في جمع الحقائق وتحليلها وعرضها . وكان هذا الاتجاه الأخير نتيجة للتركيز على دراسة الواقع ، والانصراف عن دراسة الاتجاهات التاريخية الكبرى في التغير والتي كانت أقرب إلى فلسفة التاريخ منها إلى علم الاجتماع. وهذا ماأدى إلى تزايد الاهتمام بالمناهج والأساليب الاحصائيه وأدوات جمع المادة من الميدان وأساليب التحليل الاحصائي والاجتماعي[٢٥].

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى حد التطرف في مواجهة الفلسفات الاجتماعية والتاريخية ، حيث رفضوا تماما الارتباط بأي نظرية ، بل رفضوا النظرية كمطلب علمي معترف به تنطلق منه الدراسه . وقد تمثل هذا بشكل واضح في السلوكية في علم النفس ، والاعتماد على الحقائق الاثنوجرافيه وحدها في الانثروبولوجيا. وهذا أيضا هو الذي أدى إلى ظهور الاجرائية في

علم الاجتماع استناداً إلى آراء (برسي بردجمان) عالم الطبيعة ، الذي ركز على أن الأفكار العلمية يجب أن تستمد من الاجراءات الواقعية المستخدمة في القياس ولا تستمد مطلقا من أي إطار نظري وهذا ماجعل أنصار الامبيريقية يرفضون الأفكار المسبقة حول المجتمع والثقافة والتغير على أساس استنادها إلى منطق صوري مرفوض . وهم يرون ضرورة أن تستمد كافة الحقائق الاجتماعية موضوعيا وقياسيا من ملاحظة ومتابعة الظواهر والعلاقات والأفعال والعمليات الاجتماعية في الواقع [٢٦].

وقد سار أنصار الأمبيريقية خطوة أخرى كرد فعل ضد الفلسفات الاجتماعية والتاريخية ، تمثلت في التركيز على الوظيفية ، حيث يجب دراسة وفهم النظم من خلال ماتؤديه من أدوار في واقع المجتمع ، دون الاهتمام بتطورها التاريخي. وعلى الرغم من التناقض بين أنصار التنظير ، وأنصار النزعة الواقعية الرافضة للنظريات ، فإن هناك اتجاها نحو تحقيق التكامل بينهما[٢٧].

وقد حاولنا الكشف عن موقف المجموعات الأربع ازاء هذه القضية وكانت النتيجة على النحو التالي:

أولا: بالنسبة لمجموعة المصريين ، ذهب أغلب الأساتذة المصريين إلى الموافقة على أهمية الانطلاق في دراسات الواقع الميدانية من نظريات تمنح الرؤية الشمولية للمجتمع بمكوناته وديناميـاته ، وتحدد مناطق الإشكال المحتاجة للدراسة ، وتحدد المناهج والأدوات الأنسب للدراسة ، كما تسهم في تفسير النتائج فهم يرون أنه لايمكن دراسة الواقع من نقطة صفر أو من فراغ نظري ، فقد أكد ٦٠٪ من الأساتذة المصريين إلى أن هذا مع أهميته إلا أنه ليس لازماً في كل البحوث، فقد تكون هناك حاجة إلى بحوث واقعيه لاتحتاج إلى الانطلاق من أساس نظري، وقد ضربوا لهذا أمثله بحوث السلوك الاستهلاكي أو العلاقة بين متغيرات محددة في التعليم - مثل العلاقة

بين التحصيل الدراسي وخدمات الاسكان أو المستوى الاقتصادي أو الحالة الزواجـيـة ... الخ. وهذا يعني أن ٦٠٪ يؤكـدون أهـمـيـة البناءات النظرية كمنطلقات للبحوث الميدانية ولكن ليس في كل الحالات . وذهب ٢٥٪ إلى أهمية الانطلاق من بناءات نظرية في كل البحوث والدراسات الميدانيه ، ذلك لأنه حتى على مستوى الدراسات الصغرى Micro Sociology فإنها تبقى غير مفسرة ولا مفهومة إلا في ضوء الفهم الشمولي الذي تحققه الدراسات الكبرى أو النظريات في علم الاجتماع Micro Sociology.

وأخـيـراً ذهب ١٥٪ فـقـط من الأسـاتذة المصـريين إلى عـدم الموافـقـة على الاطلاق على دراسـة الواقع اسـتناداً إلى نظريات على أسـاس أن هذا الأمر يؤدي إلى التحيز والبعد عن الموضوعية وقد يشوه رؤية الباحث للواقع . وهـم يؤكـدون هذا الموقف في ضـوء أن غـالبـيـة النظريات الكبـرى في علم الاجتماع ذات طابع فلسفي ايديولوجي لم تشتق من الواقع بطريقة منطقية واقعية مقارنة[٢٨].

ثانياً :مجموعة السعوديين : ذهب أغلب الأساتذة السعوديين (٦٥٪) إلى أهمية التوجهات النظرية المسبقة في اختيار المشكلات البحثية واختيار المناهج والأدوات وأسـاليب التـحليل المناسـبـة لمشكلات البـحث، ولتـفـسـيـر النتـائج ، ولكنهم يرون أنه ليس من اللازم الانطلاق من هذه البناءات في كل البحوث، ذلك لأن هناك دراسات تحاول اختبار العلاقة بين متغيرات محددة ، ولا يسـتلزم هنا الانطلاق من نظريات مـسـبـقـة طالما أن المتـغـيـرات مـحـددة تحديداً دقيقا.

ويذهب ٢٠٪ إلى أهمية الانطلاق من البناءات النظرية في كل البحوث ، سواء أكانت على مستويات صغرى (علاقة بين متغيرات محددة في زمان ومكان محددين)أو كانت على مستوى الجماعات أو المجتمعات أو التنظيمات.

وذهب ١٥٪ إلى أنهم لايوافقون على التقيد بأطر نظرية مسبقة لما قد

يؤدي إليه ذلك التقيد من بعد عن الحيدة والموضوعية وفهم الواقع بشكل صحيح .

وهذه النسبة تتفق إلى حد كبير مع نسبة الأساتذة المصريين السابق بيانها.

ثالثًا - مجموعة السودانيين : كانت الغالبية في المجموعة السودانية من أنصار القول بأهمية النظرية والانطلاق من أطر نظرية ، ولكن ليس في كل البحوث حسب طبيعة المشكلة والمتغيرات المدروسة - وقد كانت هذه النسبة ٥٠٪ .وذهب ٢٥٪ إلى الأهمية المطلقة للبناءات والنظريات السوسيولوجية في أية دراسة واقعية أو ميدانيه .كذلك فقد ذهب ٢٥٪ من الأساتذة السودانيين إلى رفض فكرة الانطلاق من بناءات نظرية مسبقة تحقيقًا للحيدة والدقة والموضوعية والصدق في رصد الواقع .

رابعًا - مجموعة الجزائريين : أكدت الغالبية العظمى من الأساتذة الجزائريين ٧٥٪ إلى أهمية النظريات في توجيه الدراسات الواقعية ، ولكن ليس بالنسبة لكل البحوث، حيث يمكن في بعض الدراسات الميدانية ألا ننطلق من بناءات نظرية . فالأمر يتوقف على طبيعة الموضوعات البحثيةأو المشكلات المطلوب دراستها ،وذهب ٢٥٪إلى الأهمية المطلقة للنظريات في توجيه كل البحوث الميدانية ، بغض النظر عن طبيعة المشكلة ، ذلك لأن هذا التوجيه النظري هو الذي يمنح البحوث في علم الاجتماع هويتها المتميزة ويمكن من فهم الواقع مهما كانت طبيعة المشكلات المدروسة . ورفض أي من الأساتذة الجزائريين الموافقة على البحوث الميدانية الخاليه من توجهات أو أطر نظرية موجهة .

نتائج دراسة الموقف من انطلاق الباحث في الدراسات الميدانيه من نظريات مسبقة .

يتضح من تحليل الجدول رقم (٧) أن غالبية المجموعات الأربع يؤكدون أهمية النظريات ولكن ليس في كل الأبحاث، وإن الأمر يتعلق بطبيعة الموضوعات والمشكلات والظواهر المدروسة ، وطبيعة المتغيرات المراد فحصها ووصفها أو بيان العلاقة بينها (٦٠٪ من المصريين ، ٦٥٪ من السعوديين ، ٥٠٪ من السودانيين ، ٧٥٪ من الجزائريين . كذلك تماثلت المجموعات الأربع في نسب الموافقة المطلقة على الانطلاق من بناءات نظرية في كل الأبحاث الميدانية (٢٥٪ من المصريين ، ٢٠٪ من السعوديين ، ٢٥٪ من السودانيين ، ٢٥٪ من الجزائريين).

كذلك فقد تماثلت نسب الرافضين للانطلاق من أطر نظرية عند النزول للواقع في كل الدراسات الميدانية بين المجموعات الثلاث الأولى (١٥٪ بين المصريين والسعوديين ، و٢٥٪ بين المجموعة السودانية) أما المجموعة الجزائرية فلم يؤيد هذا الرأي أحد وكانت النتيجة (صفر).

وإذا أخذنا المجموع الكلي للمجموعات الأربع نجد أن أعلى النسب ٥ر٦٢٪ أيدت ضرورة انطلاق الباحث في دراساته الواقعية من نظريات ، على ألا يكون ذلك شرطًا في كل البحوث الميدانية . وجاء في المرتبة الثانية نسبة الموافقين على ضرورة الانطلاق في كل البحوث من نظريات موجهة (٩ر٢٢٪) وكانت أقل النسب ٦ر١٤٪ لأولئك الذين لايوافقون على الانطلاق في أي من الدراسات الميدانية من نظريات مسبقة .

تحليل القضية الرابعة : (جدول رقم ٨ ، ٩، ١٠)

تعالج هذه القضية :تصور المبحوثين لأنسب النظريات المطروحة في علم الاجتماع ، لفهم الواقع المحلي والعربي . وتجدر الإشارة إلى أن هذه

النظريات بمسمياتها ومضامينها هى إفراز الفكر الاجتماعي الغربي، ولم نستطع إضافة نظريات أخرى ، حيث لاتوجد نظريات يمكن عزوها إلى العقل العربي المعاصر. فلم تظهر نظرية متكاملة في العالم الإسلامي والعربي في إطار علم الاجتماع بعد نظرية ابن خلدون . لكن حتى هذه النظرية حول البداوة والتحضر ، وحول التغير الدوري، وحول العصبية والدولة ... هذه النظريات بعضها يقع في إطار فلسفة التاريخ ، وبعضها لم يعد قادراً على تفسير الواقع المعاصر بعد تناقص ظاهرة البداوة من أغلب الدول العربية . ومع استمرار أهمية بعض مقولات ابن خلدون ، إلاأن أغلب المشتغلين بعلم الاجتماع يناقشون قضايا علم الاجتماع في ضوء المفاهيم والمعطيات النظرية المطروحة في الفكر الغربي. ونحن هنا لسنا في مجال رصد الاستقلاليه أو التبعية فقد سبق أن عالجنا هذا الأمر في الإطار النظري، ولكننا بصدد رصد تصورات الباحثين العرب بصدد النظريات الأنسب لفهم الواقع العربي.

وقد طرح كتاب النظريات في علم الاجتماع العديد من التصنيفات للنظريات الحديثة في علم الاجتماع، فهناك تصنيف (ارفنج زايتلن E. M. Zietlin) حيث صنف النظريات الحديثة إلى : البنائية الوظيفية ، (عالج خلالها أعمال بارسونز) ، والتبادلية الاجتماعية (عالة خلالها أعمال هومانز وبلاو) ، والصراع (عالج خلالها أعمال كوزر، دارندوف وانتهى إلى نموذج ماركسي فيبري في التحليل) ، والظاهراتية (عالج خلالها الأبعاد الظاهراتية عند ماكس شيلر وفيبر، والمنهجية الإثنية عند « جارفنكل») ، والتفاعلية الرمزية (عالج خلالها أعمال جوفمان ، وبلومر وميد... الخ)[٢٩].

وهناك تصنيف (كينلوتش) حيث يذهب أن هناك ثلاثة نماذج كلاسيكية ، تطورت إلى ثلاثة نماذج حديثة . فالنظريات العضوية تطورت إلى الوظيفية ، ونظرية الصراع تطورت إلى الراديكالية ، والنظرية السلوكية الاجتماعية تطورت إلى النظريات الاجتماعية النفسية[٣٠] ويرى أن هذه

النماذج استجابت للتغيرات السياسية والاقتصادية في أوربا والولايات المتحده ، وأصبحت أكثر تركيزاً على العلمية والواقعية والوحدات الصغرى في البحث والبعد عن الطابع الفلسفي المجرد والمعمم. وهى كنظريات استجابت للحاجات المتغيرة لمجتمعات المنظرين(٣١).

وهناك تصنيف تيماشيف عالج رواد علم الاجتماع ، ثم صنف المدارس المتنافسة إلى الدارونيه الاجتماعية ، والنزعة التطورية السيكولوجية ، والاتجاهات التطورية ، والنزعة الصورية ، والاتجاه التحليلي، وعلم الاجتماع النفسي. وعالج جوانب الالتقاء المعاصر بين النظريات السوسيولوجية حيث عرض الاتجاهات الوضعية المحدثه وعلم الاجتماع الرياضي، والايكولوجيا البشرية ،والاتجاه الوظيفي، وعلم الاجتماع النظري، والقياس الاجتماعي، وعلم الاجتماع التاريخي، وعلم الاجتماع الفلسفي... الخ(٣٢). وهناك تصنيفات أخرى عديده مثل تصنيف (بيرس كوهين) و« دون مارتنديل)(٣٣).

وهناك العديد من التصنيفات التي ظهرت في الدراسات العربية ، منها تصنيف (غيث) النظرية السوسيولوجية المعاصرة إلى عدة اتجاهات وهى الوضعي والوظيفي والتحليلي والماركسي(٣٤)

. وهناك تصنيف (حجازي) حيث يصف النظريات إلى : العضوية والبنائية الوظيفية ، ونظريات الصراع ، والنظريات السلوكية الاجتماعية (٣٥).

وقد وجدت أن أنسب عرض يمكن أن نقدمه للأساتذة المطلوب معرفة آرائهم حول أنسب النظريات ، هو ذلك المستمد من تصنيف (كينلوتش) حيث طرحت أمامهم (البنائية الوظيفية ، الصراعية والراديكاليه ، والنظريات النفسية (وتضم التبادلية الاجتماعية والتفاعلية الرمزية والظاهراتيه والاثنوميثودولوجيا والفعل الاجتماعي(٣٦)... الخ وقد فصلت هذا في استمارة البحث) . وقد أضفت إليها النظريات النقدية والتطورية التي تركز على

تفسير جوانب التخلف والتنمية ، وهي أطر استخدمها أنصار نظريات التحديث (رستو) والتبعية (ولرشتاين:)Wallertein(الانتقال من المجتمعات خارج النطاق العالمي إلى المجتمعات الطرفية ، ثم إلى شبه الطرفيه، ثم إلى مجتمعات المركز) (كولينز)Collins(٣٨)

كذلك فقد أضفت النظريات التي تعتمد على منطلقات دينية أو قومية أو وطنية لأنها مطروحة بقوة في عالمنا العربي.

وقد حاولنا في أحد أسئلة الاستبانه التعرف على تقويم المشتغلين بعلم الاجتماع (الأساتذة المبحوثين) لأنسب النظريات المطروحة في علم الاجتماع ملاءمة لفهم وتحليل ودراسة الواقع الاجتماعي والثقافي في مجتمعاتهم المحلية والمجتمع العربي بشكل عام . وقد كشفت الاجابات عن النتائج الآتية :

أولا - مجموعة المصريين :

أ - نالت البنائية الوظيفية أعلى الخيارات بين المبحوثين فقد أكد ٧٥٪ منهم أنها نظرية في غاية الأهمية ، وأن مسلماتها وقضاياها ومضامينها التي تركز على التوازن والأدوار الوظيفية لمكونات المجتمع والتساند الوظيفي والتغيرات التدريجية والتوافقية والتفاعل بين النظم والجماعات هي الأهم بين مختلف النظريات المطروحة في علم الاجتماع، وذهب١٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، وهذا يعني أن ٨٥٪ من المصريين يلحقون أهمية كبرى بالتحليل البنائي الوظيفي ويرون أنه الأنسب لفهم المجتمع العربي. وذهب ٥٪ إلى أنها نظرية مهمة إلى حد ما ، وذهب ١٠٪ إلى أنها قليلة الأهمية ، ولم يستبعدها أحد من المصريين .

ب - وجاء في المرتبة الثانية النظريات النفسية حيث نالت اختيار ٣٠٪ بوصفها في غاية الأهمية ، و٢٠٪ على أنهامهمة إلى حد كبير ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد ما ، وذهب ١٥٪ فقط إلى أنها قليلة الأهمية . ولم

يرفضها على الإطلاق سوى ١٠٪ فقط من الأساتذة المبحوثين .

جـ - وجاء في المرتبة الثالثة النظريات الصراعية والراديكالية حيث ذهب ٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٤٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، وهذا يعني أن ٤٥٪ يؤكد أهميتها الكبيرة في فهم الواقع ، وهى نسبة أكبر مما نالته النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو قومية أو وطنية حيث نالت إختيار ٤٠٪ كنظريات في غاية الأهمية أو مهمة جداً . وقد ذهب ٢٠٪ من المصريين إلى أن النظريات الصراعية والراديكاليه مهمة إلى حد ما ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها قليلة الأهمية ولم يرفضها بالإطلاق إلا ١٠٪ فقط من المبحوثين .

د - وجاء في المرتبة الرابعة النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو قومية أو وطنية ، وهى كماسبق أن أوضحنا في الإطار النظري تمثل توجها عند بعض المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، فهناك من ينادون بعلم اجتماع محلي ينطلق من منطلقات دينية ، أو راديكالية ، أو قومية ، وقد أوضح ٢٠٪ أن هذه النظريات في غاية الأهمية ، وذهب ٢٠٪ إلى أنها هامة إلى حد كبير ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها هامة إلى حد ما ، وذهب ٢٠٪ إلى أنها قليلة الأهمية . ولم يستبعدها إطلاقا إلا ١٥٪ فقط من المصريين .

هـ- وجاء في المرتبة الخامسة والأخيره النظريات التطورية والتغيرية ، حيث ذهب ١٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب١٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد ما ، وذهب ٣٥٪ إلى أنها قليلة الأهمية واستبعدها ١٥٪ على أنها نظريات ليس لها أهمية على الإطلاق في فهم الواقع العربي.

ثانيًا - مجموعة السعوديين :

أ- احتلت النظريات البنائية الوظيفية المرتبة الأولى حيث ذهب ٧٠٪ إلى

أنها في غاية الأهمية ، وذهب ١٥٪ إلى أنها مهمه إلى حد كبير ، وذهب ١٠٪ إلى أنها مهمه إلى حد ما ، وذهب ٥٪ إلى أنها قليلة الأهمية ولم يستبعدها أحد من السعوديين .

ب - جاءت النظريات النفسية في المرتبة الثانية حيث ذهب ٤٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٣٠٪ إلى أنها مهمه إلى حد كبير ، وذهب ١٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد ما ، وذهب ١٠٪ فقط إلى أنها قليلة الأهمية . ولم يستبعدها إلا ١٠٪ فقط من المبحوثين.

ج - جاءت النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو وطنية في المرتبة الثالثة حيث ذهب ٤٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ١٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها هامه إلى حد ما ، وذهب ١٠٪ إلى أنها قليلة الأهمية ولم يستبعدها سوى ٥٪ فقط من السعوديين .

د - وجاءت النظريات الصراعية والراديكالية في المرتبة الرابعة ، حيث ذهب ٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٣٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، وذهب ٢٠٪ إلى أنها مهمه إلى حد ما ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها قليلة الأهمية ، وقد استبعدها ٢٠٪ تماما بوصفها نظريات غير صالحة لفهم وتفسير الواقع المحلي أو العربي.

هـ- وأخيراً جاءت النظريات التطورية والتغيرية ، حيث ذهب ٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ١٠٪ إلى أنها مهمه إلى حد كبير ، وذهب ١٠٪ إلى أنها مهمه إلى حد ما ، وذهب ٥٠٪ إلى أنها قليلة الأهمية . واستبعدها تماما٢٥٪ من السعوديين .

ثالثا - مجموعة السودانيين :

أ - جاء في المرتبة الأولى النظريات البنائية الوظيفية حيث ذهب ٥٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية لفهم وتفسير الواقعالعربي، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمة

إلى حد كبير ، و٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد ما . ولم يذهب أحد إلى أنها قليلة الأهمية ، كما لم يستبعدها أحد من الأساتذة السودانيين.

ب - جاءت في المرتبة الثانية النظريات النفسية حيث ذهب ٢٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٥٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمه إلى حد ما . ولم يذهب أحد إلى أنها قليلة الأهمية ، كما أنه لم يقل أحد بضرورة استبعادها تماما.

جـ- جاءت النظريات التطوريه في المرتبه الثالثة حيث أن ٢٥٪ من السودانيين يرون أنها نظريات في غاية الأهمية ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها على درجة كبيرة من الأهمية ، و٥٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد ماولم يستبعدها أحد.

د - جاء ترتيب النظريات الصراعية والراديكالية في المرتبة الرابعة ، حيث ذهب ٢٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمه إلى حد كبير ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمه إلى حد ما ، واستبعدها تماما٢٥٪ .

هـ - وجاء في الترتيب الخامس النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو قومية أووطنية ، حيث ذهب ٢٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، و ٢٥٪ إلى أنها مهمةإلى حد كبير وذهب ٢٥٪ إلى أنها قليلة الأهمية واستبعدها٢٥٪ من السودانيين .

رابعًا - مجموعة الجزائريين :

أ - جاءت النظريات البنائية الوظيفية كذلك في المرتبة الأولى في نظر مجموعة الجزائريين حيث ذهب ٥٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد ما ، ولم يقل أحد بأنها قليلة الأهمية ، كما أنه لم يتم استبعادها من قبل أي من الأساتذة ، المبحوثين .

ب - جاءت النظريات التطورية في المرتبة الثانية ، حيث أشار ٥٠٪ إلى أنها نظريات مهمة إلى حد كبير ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها نظريات مهمة إلى حد ما وذهب ٢٥٪ إلى ضرورة استبعادها .

جـ - جاءت النفسية في المرتبة الثالثة ، حيث ذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير، و٥٠٪ إلى أنها قليلة الأهمية و٢٥٪ من الأساتذة المبحوثين ولم يستبعدها أحد من الأساتذة الجزائريين .

د - جاء في المرتبة الرابعة النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو قومية أو وطنية ، والنظريات الصراعية فقد ذهب٢٥٪ من المبحوثين إلى أنها مهمه إلى حد كبير في فهم الواقع العربي، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد ما ، وذهب ٥٠٪ إلى أنها نظريات قليلة الأهمية .

مقارنة بين المجموعات:

يكشف استعراض الإجابات عن هذا السؤال الذي يتصل بأنسب النظريات المناسبه لدراسة وفهم الواقع الاجتماعي المحلي والعربي، عن عدة نتائج نوجزها فيمايلي كما يكشف عنها الجدولين (٩) ، (١٠) :إستناداً إلى خيارات (في غاية الأهمية ومهم إلى حد كبير).

أولاً:احتلت النظريات البنائية والوظيفية المكانة الأولى من الأولوية عند المجموعات الأربع المدروسة .

ثانياً : احتلت النظريات النفسية في دراسة وفهم الواقع الاجتماعي المرتبة الثانية عند مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين ، بينما احتلت النظرية التطورية المكانة الثانية لدى مجموعة الجزائريين .

ثالثاً : احتلت النظريات الصراعية والراديكالية المرتبة الثالثة في نسق الأولويات في فهم ودراسة الواقع المحلي والعربي عند مجموعات المصريين والسودانيين والجزائريين ، واختلفت مجموعة السعوديين في هذه النقطة ،

حيث احتلت المرتبة الثالثة النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو وطنية .

رابعًا : احتلت النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو قومية أو وطنية المرتبة الرابعة عند مجموعة المصريين ، والسودانيين ، واختلف في هذه النقطة مجموعة السعوديين ، حيث احتلت المرتبة الرابعة عند السعوديين نظريات الصراع والنظريات الراديكالية .

خامسًا : جاءت النظريات التطورية في المرتبة الخامسة عند مجموعتي المصريين والسعوديين . أما عند مجموعة السودانيين فقد تساوت النظريات الصراعية ، والدينية أو القومية أو الوطنية ، والتطورية في مستوى الأهمية . وأخيرًا فإن النظرية التطورية احتلت المرتبة الثانية في مجموعة الجزائريين وإن كانت نسبة الأهمية متطابقة مع مجموعة السودانيين.

سادسًا :يلاحظ تساوي أوزان النظريات الصراعية ، والدينية أو القوميه ، والتطوريه عند مجموعة السودانيين ، كما يلاحظ تساوي أوزان النظريات الدينية أو القومية ، والصراعية أو الراديكاليه ، والنفسيه عند مجموعة الجزائريين .

سابعًا : باستخراج المتوسط الحسابي للنسب المئوية لمن قوموا النظريات بأنها (في غاية الأهمية ومهمة إلى حد كبير)داخل المجموعات الأربع ، اتضح أن البنائية الوظيفية حازت النسبة الأكبر ٨٠٪ ، يليها النظريات النفسية بنسبة ٥٥٪ ، يليها النظريات المنطلقة من منطلقات دينية أو قومية أو وطنيه ٤٣ر٧٥٪ ، يليها النظريات الصراعية والراديكالية ٣٨ر٧٥٪ ، وجاء في الترتيب الأخير النظريات التطورية ٣٥٪.

تحليل القضية الخامسة : (جدول رقم (١١):

تتصل هذه القضية بالجدل الدائر بين المشتغلين بعلم الاجتماع حول مدى توصل هذا العلم بالفعل إلى نظريات حققت الشروط العلمية للنظرية وأهمها الواقعية والموضوعية والقدرة على تفسير العلاقات بين المتغيرات المدروسة والحيدة وصدق التعميم وإمكانية الاختبار... الخ . وقد دار هذا الجدل منذ سنوات بعيدة فهناك من يرى أن هناك بعض النظريات قد حققت هذه الشروط العلمية للنظرية ويضربون لهذا مثلا بنظريات التحول السكاني، ونظريات الخصوبه ، وبعض نظريات الجريمة ، ويضربون أمثلة بنظرية تفسير الانتحار عند دوركيم مثلا، والبعض الآخر يؤكد على صعوبة التعميمات وعدم انطباقها على كل المجتمعات ، وكثرة الاستثناءات أو كثرة الحالات التي تكذب التعميم، وبالتالي عدم توافر مقومات النظرية العلمية فيما يطلق عليه النظريات السوسيولوجيه . وقد سبق أن أشرنا إلى آراء كل من (بيرسي كوهين) Cohen وجراهام كينلوتش Kinlochوغيرهما من كتاب النظرية الذين يؤكدون تدخل الايديولوجيات في صياغة النظريات ، في علم الاجتماع ، وأن هذه الأخيرة تتسم في الغالب بالفلسفية أو الميتافيزيقية واللا علمية .

وقد حاولنا التعرف على تصور الأساتذة المفحوصين لمدى وصول بعض نظريات علم الاجتماع إلى درجة العلمية من حيث صدق التعميم وتجاوز النسبيات الثقافية والزمانية والمكانية وإمكانية الاختبار وإعادة الاختبار.... الخ . وقد كشف الاجابات عن النتائج التالي:

أولاً - مجموعة المصريين :

أ - كانت النسبة الأكبر من الأساتذة المصريين (٤٥٪) ترى أن علم الاجتماع لم يتوصل إطلاقا إلى نظريات حققت كامل الشروط العلمية للنظرية

ب - ذهب ٤٥٪ من المبحوثين إلى أن هناك نظريات حققت هذه الشروط العلمية إلى حد ما.

جـ - أكد ١٠٪ من المبحوثين أن بعض نظريات هذا العلم حققت فعلا هذه الشروط العلمية للنظرية، ويضربون مثلاً على ذلك ببعض النظريات في مجال الديموجرافيا الاجتماعية والتنمية .... الخ .

ثانيًا - مجموعة السعوديين :

أ - لوحظ أن أغلب الأساتذة السعوديين يرون أن بعض نظريات علم الاجتماع حققت شروط النظرية العلمية إلى حد ما ، بمعنى أن هذا التحقيق لم يكن بشكل كامل ويقيني. فقد بلغت النسبة ٦٠٪.

ب - جاء في المرتبة الثانية من حيث النسبه ، أولئك الذين يرون أن علم الاجتماع لم يتوصل إطلاقًا إلى نظريات تحقق كل شروط النظرية العلمية ، أو حتى بعض الشروط الأساسية لها . وقد كانت النسبة ٣٠٪.

جـ - جاء في المرتبة الأخيره من حيث النسبة أولئك الذين يرون أن علم الاجتماع قد وصل إلى بعض النظريات التي حققت شروط النظريه العلمية بشكل كامل، حيث كانت النسبة ١٠٪ فقط.

وقد ذكر بعض الأساتذة السعوديين (الزهراني) أمثلة لبعض النظريات التي حققت بعض الشروط العلمية ، عليها بعض التحفظات : يقول أحدهم: « إن هناك بعض نظريات حققت بعض الشروط العلمية ، وقد تكون مناسبة في حالات ولا تكون مناسبة في حالات أخرى حسب المتغيرات المحيطة بالقضية المدروسة .... فالصراع ظاهرة عالمية تاريخية بين الجماعات والمجتمعات والأفراد ، وبين الخير والشر ، وبين الطمع والقناعة ، وبين الحلال والحرام ...ولكن ليس هو المحرك الوحيد للتاريخ كما يقول الماركسيون، ويمكن استخدامه في دراسة وتفسير بعض الظواهر الاجتماعية

والخروج به من الصراع المادي إلى الصراع في مفهومه العام العقدي والأخلاقي والأيديولوجي).

وهناك من الأساتذة السعوديين من يرون أن بعض نظريات علم الاجتماع حققت بالفعل الشروط العلمية كاملة (الموضوعية والحيدة وصدق التعميم ...الخ) ويضربون لهذا مثلا بنظرية التبعية ونظرية النسق الدولي وهي ضمن النظريات الراديكالية المنطلقة من مفهوم التبعية .

ثالثًا - مجموعة السودانيين :

أ - أكدت الغالبية العظمى من الأساتذة السودانيين المبحوثين أن علم الاجتماع لم يتوصل إطلاقًا إلى نظريات تحقق الشروط العلمية الكاملة أو حتى الشروط الأساسية للنظرية العلمية . فقد كانت نسبة من عبروا عن هذا الرأي ٧٥٪ من المبحوثين.

ب - ذهب ٢٥٪ إلى الموافقة على أن بعض نظريات علم الاجتماع حققت الشروط العلمية للنظرية إلى حد ما.

جـ - لم يعبر أي من الأساتذة السودانيين المبحوثين عن الموافقة التامة على أن بعض النظريات المطروحة في علم الاجتماع حققت الشروط العلمية للنظرية العلمية تمامًا .

وقد ذكر بعض الأساتذة السودانيين تعليقًا على هذا السؤال أن (النظرية - أي نظرية - لابد من أن تحقق الشروط العلمية الواردة في السؤال:الموضوعية والحيدة وصدق التعميم...الخ)، ويبقى السؤال عن نسبية هذاالهدف) في التطبيق. ولاشك أن هذا القول سليم إذا كنا نتحدث عن النظرية العلمية ، لكن المشكلة في علم الاجتماع أن الكثير من النظريات وحتى ماأطلق عليه قوانين لم تصدر استنادًا إلى دراسات واقعية ، ولم يجر اختبارها ، وإنما صدرت بشكل فلسفي تأملي - مثال هذا قانون الحالات

الثلاث عند كونت، والتعميمات التي أطلقها أصحاب نظريات التغير التي هي أقرب إلى فلسفة التاريخ(مثل ماركس وسوروكين ... الخ) مثلاً.

رابعًا - مجموعة الجزائريين :

كشفت اجابات الأساتذة الجزائريين عن النتائج الآتية :

أ - نصف الأساتذة تؤكد أن بعض النظريات في علم الاجتماع حققت الشروط العلمية إلى حد ما حيث جاءت نسبتهم ٥٠٪ من المبحوثين . وقد علق أحد الأساتذة على هذا الرأي بقوله (الحويتي) : (قد نجد نظرية حققت شرطا أو شرطين من الشروط العلمية ، ولكنها لم تحقق بقية الشروط)

ب - ٢٥٪ من المبحوثين يرون أن بعض نظريات العلم حققت الشروط العلمية تماما وقد علقوا على هذا بعدة تعليقات ، منها قول أحدهم ([illegible]) أن (الحقيقة العلمية نسبية حتى في العلوم الطبيعية ، فما بالك بالعلوم الاجتماعية) وهو يضرب مثلا على النظريات التي حققت بالفعل الشروط العلمية فيقول(مثال على هذه النظريات العلمية في علم الاجتماع: نظرية تقسيم العمل لدور كيم وغيره ، ونظرية العلاقات الإنسانية لإلتون مايو وغيره).

جـ - ٢٥٪ من المبحوثين يرون أن أي من نظريات علم الاجتماع لم تحقق الشروط العلمية للنظرية .

تحليل نتائج التطبيق بالنسبة للقضية الخامسة :

ويتضح من اجابات المجموعات الأربع عدة أمور نوجزها فيما يلي:

أولاً: أكبر النسب بين مجموعات المصريين (٤٥٪) والجزائريين (٥٠٪) والسعوديين (٦٠٪) يرون أن علم الاجتماع قد وصل إلى نظريات تحقق الشروط العلمية إلى حد ما وليس كل الشروط العلمية الواجب توافرها في

النظرية العلمية .

ثـانـيًا : نسب كـبـيـره من الأسـاتذة المصـريين (٤٥٪) والأسـاتذة السعوديين (٣٠٪) ، والأساتذة السودانيين (٧٥ ٪) تؤكد عدم الموافقة اطلاقا على أن أي من النظريات في علم الاجـتـمـاع قـد حـقـقت الشـروط الواجب توافرها في النظرية العلمية .

ثالثًا - كانت نسبة الذين وافقوا تماما على أن بعض النظريات حققت بالفعل الشروط الواجب توافرها في النظرية العلمية ، منخفضة جداً بين المصريين ١٠٪ ، والسعوديين ١٠٪ . أما بالنسبة للأساتذة الجزائريين فكانت أكثر ارتفاعًا حيث وصلت إلى ٢٥٪، (نظرًا لقلة عدد المجموعة).

رابعًا : اختلفت مجموعة الأساتذة السودانيين عن المجموعات الثلاث حيث كانت أعلى نسبة ٧٥٪ تؤكد أن علم الاجتماع لم يتوصل بعد إلى أية نظرية تحقق كامل الشروط العلميةالنظرية ، وذهب٢٥٪ إلى أن بعض النظريات حـقـقت هذه الشـروط إلى حـد مـا فـقط. ولم يوافق أي منهم على أن هناك نظريات في هذاالعلم حققت كل شروط النظرية العلمية .

خامسًا : إذا نظرنا إلى المجموع النهائي لكل المجموعات الأربع نجد أن النصف بنسبة ٥٠٪ يوافقـون على أن بعض النظريات في علم الاجـتـمـاع حققت الشروط العلمية للنظرية (الحيدة والموضوعية وصدق التعميم والدقة في تحديد المصطلحات والمفاهيم، وامكانية الاختبار). وجاء في المرتبة الثانية نسبة الذين عبروا عن عدم الموافقة اطلاقا حيث وصلت إلى ٦ر٣٩٪ وجاء في النهاية نسبئة ضئيلة عبرت عن الموافقة التامة على أن بعض النظريات في علم الاجتماع حققت الشروط الكاملة للنظرية العلمية .(٤ر١٠٪)

القضية السادسة : جدول رقم (١٣).

وتتمثل هذه القضية في محاولة التعرف على آراء المجموعات الأربع حول مدى تفضيلهم للمناهج الكيفية أو الكمية أو الجمع بينهما في دراسات علم الاجتماع . وهذه القضية هي قضية خلافية بين المشتغلين بعلم الاجتماع، فهناك أنصار لتكميم الظواهر الاجتماعية والتعبير عنها بلغة الأرقام والمعادلات الرياضية ، على أساس أن هذا هو طريق القياس والعلمية والمنهجية وتقدم العلم نحو الضبط والدقة والوصول إلى القوانين التي تحكم الظواهر. وهذا هو طريق تقدم العلوم الطبيعية والحيدة والضبط، وهم يرون وحدة المنهج في جميع العلوم ، ووحدة طريق التقدم العلمي. وفي مقابل هذا هناك من يتهمون هذا التوجه بالبعد عن فهم طبيعة الواقع الاجتماعي بظواهره وعملياته ، ذلك الواقع الذي له معنى باطني لايمكن للأرقام النفاذ إليه ولا إدراكه ، بل واتهموا أنصار هذا التوجه الكمي بهوس العدد وجنون الكم(سوروكين في كتابه « البدع والنقائص في علم الاجتماع Fads &Foibles in Modern Sociology)[٣٩] . فالظاهرة الاجتماعية لها مظهر خارجي وحقيقة باطنه أو معنى وراء هذا المظهر ، بعكس الظواهر الطبيعية التي لها ظاهر وليس لها باطن أو معنى Meaningوراء هذا الظاهر . وهذا هو ماجعل (فيبر)Weberيؤكد على منهج الفهم المتعاطف Method of Sympathetic understanding) أو Verstehen[٤٠]وهذا المعنى الكامن وراء الظواهر والعمليات الاجتماعية هو الذي يجعل المناهج الكمية أو التوجه لدراسة الظواهر كأشياء Chosisme، موضع نقد عنيف من أنصار التوجهات الكيفية سواء من المشتغلين بعلم الاجتماع أو الانثروبولوجيا الثقافية ، ومن جانب أنصار الاتجاهات الفينومينولوجية والاثنوميثودولوجية ومختلف تيارات الاتجاه النفسي في دراسة الواقع الاجتماعي[٤١].

وبإيجاز فإن أنصار هذا الاتجاه الكيفي (مثل فيبر Weber وشوتز[٤٢] A. Schutz وبرتشارد Pritchard[٤٣] يرفضون النزعة السينيه التي أسسها دوركيم وكونت ويرفضون الوضعية السوسيولوجية القائمة على وحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية . وأنصار هذا التوجه يركزون على الفهم الحقيقي لمعنى الظواهر وموجهات الفعل والسلوك والعلاقات المشاهده ولمنظور أبناء المجتمعات المدروسة لواقعها[٤٤] . وهناك من الباحثين مثل (رايت ملز) C.R.Mills من يتهم أنصار التكميم بالسطحية وتفتيت الواقع وافتقاد الخيال السوسيولوجي وفصل الظواهر المدروسة عن سياقها الثقافي والتاريخي والاجتماعي الكلي الذي يضفي عليها المعنى والمغزى وبالتالي يمكننا من الفهم الشمولي الحقيقي للواقع.

وقد سبق لنا أن أشرنا إلى العديد من الثنائيات المنهجية ، ومن بينها:

أولاً: تقسيم (فندلباند) بين العلوم الايديوجرافية Ideographic والعلوم النوموطيقية . الأولى تستند إلى الوصف ودراسة الحالات الفردية والمقارنة بينها ، أما الثانية ، فتستهدف الوصول إلى القوانين التي تحكم الظواهر والمتغيرات المدروسة .

ثانياً: تقسيم (بوبر) بين الماهوية المنهجية Methodological Essencialism والاسمية المنهجية Methodological Nominalism الأولى تستخدمها المعارف التي تركز على الماهيات والخصائص. والثانية تستخدمها العلوم التي تركز على سلوك الظواهر والموضوعات المدروسة والعلاقات الضرورية بينها والعوامل الحاكمة لها في ظهورها واختفائها [٤٦].

ثالثاً : تقسيم بوبر بين الفردانية المنهجية Individialism مقابل النزعة الكلية Holism[٤٧].

رابعًا : تصنيف (بريتشارد)إلى علوم طبيعية تدرس أنساق طبيعية ، وعلوم اجتماعية تدرس أنساق إنسانيه، الأولى تستهدف التوصل إلى العلاقات الضرورية والقوانين الحاكمة للظواهر. أما الثانية تستهدف الوصف والفهم وإثبات خلو الأنساق الاجتماعية من التناقض(٤٨).

خامسًا : تقسيم (فيبر) مناهج التفسير إلى مناهج أو تفسيرات عليه ، وتفسيرات تعتمد على منهجية الفهم المتعاطف (كيفية)(٤٩).

سادسًا : وهناك المناهج الوضعية الكمية ، في مقابل المناهج الجدلية والوظيفية(٥٠).

وباستطلاع أراء المجموعات الأربع إزاء هذه القضية كشفت الاجابات عما يلي:

اولا- مجموعة المصريين :

أ - النسبة الكبرى أيدت المزاوجة بين المناهج الكمية والكيفيه ، حيث بلغت النسبة ٨٠٪ من المبحوثين.

ب - عبر ١٠٪ من المبحوثين عن تأييدهم للمناهج الكمية في كل بحوث علم الاجتماع ورفض البحوث الكيفية تمامًا .

ج - عبر ١٠٪ كذلك عن تأييدهم للمناهج الكيفية ، تحقيقًا لفهم ماوراء الظواهر المدروسة من معاني ومحركات ثقافية ، ورفض المناهج الكمية تمامًا .

ثانيًا - مجموعة السعوديين:

أ- عبرت الغالبية العظمى ٩٠٪ عن تأييدها للمزاوجة بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية في بحوث علم الاجتماع.

ب - ذهب ٥٪ فقط إلى تأييد المناهج الكميـة في دراسات هذا العلم الميدانية ورفض المناهج الكيفية .

ج - ذهب ٥٪ كذلك إلى تأييد المناهج الكيفية الخالصة ، ورفض المناهج الكمية .

ثالثًا - مجموعة السودانيين :

أ - تكررت نفس الظاهرة السابقة وهي أن الغالبية العظمى من المبحوثين أعربوا عن تأييدهم للمزاوجة بين المناهج الكمية والكيفية في الدراسات الميدانية ، تحقيقًا للدقة التي تكفلها المناهج الكمية ، والفهم الذي تحققه المناهج الكيفية . فقد وصلت النسبة إلى ٧٥٪ .

ب - لم يؤيد الإقتصار على المناهج الكيفية سوى ٢٥٪ فقط من المدروسين وهذه النسبه ترفض تمامًا الاعتماد على المناهج الكمية في دراسات علم الاجتماع.

ج - لم يذهب أحد إلى تأييد المناهج الكمية وحدها في الدراسات الواقعية لعلم الاجتماع.

رابعًا - مجموعة الجزائريين:

أ - وقد أسفرت النتيجة عن سير المجموعة الجزائرية في نفس الاتجاه العام الذي سارت فيه المجموعات الثلاث السابقة ، حيث ذهبت الغالبية العظمى ٧٥٪ إلى تأييد المزاوجة بين المناهج الكمية والكيفية في الدراسات الميدانية لعلم الاجتماع.

ب - لم يؤيد المناهج الكمية وحدها سوى أستاذ واحد بنسبة ٢٥٪

ج - لم يذهب أحد إلى القول بالاقتصار على المناهج الكيفية وحدها في دراسات علم الاجتماع.

النتيجة العامة لدراسة القضية المنهجية (السادسة)

١ - الغالبية العظمى من المجموعات الأربع اتفقت على أهمية المزاوجة بين المناهج الكمية والكيفية في الدراسات الميدانية في علم الاجتماع للأسباب السابق ذكرها

ب - عبرت نسب قليلة جداً ١٠٪ عند مجموعة المصريين ، ٥٪ عند مجموعة السعوديين عن تأييد المناهج الكمية وحدها أو الكيفية وحدها .

ج - لم يذهب أحد من مجموعة السودانيين إلى تأييد المناهج الكمية وحدها ، ولكن ذهب أستاذ إلى القول بكفاية المناهج الكيفية لدراسات علم الاجتماع ، بنسبة ٢٥٪.

د - لم يذهب أحد من مجموعة الجزائريين إلى تأييد المناهج الكيفية وحدها، ولكن ذهب أستاذ واحد إلى القول بكفاية المناهج الكمية وحدها في تحقيق أهداف الدراسات في علم الاجتماع.

هـ- وبالنظر إلى المجموع الكلي لإجابات نجد أن الغالبية العظمى من المجموعات الأربع ٨٣٫٤٪ تؤيد المزاوجة بين المناهج الكمية والكيفية ، وتساوت نسب الذين يؤيدون المناهج الكمية فقط أو الكيفية فقط حيث وصلت إلى ٨٫٣٪ فقط لكل خيار.

القضية السابعة :جدول رقم ١٣، ١٤، ١٥.

ترتبط مناهج البحث كما ترتبط الأطر النظرية في علم الاجتماع ارتباطًا واضحًا بمصادر المعرفة ، وإمكانية المعرفة ، وأنواع المعرفة الممكنة[٥١]. وقد انعكس هذا في مضامين النظرية في علم الاجتماع، وظهر في الخلافات المنهجية من أنصار الوضعية التي تركز على المصادر الحسية والمناهج الواقعية المعتمدة على الملاحظة والتجارب والمقارنة ، ومن أنصار المناهج الفينومينولوجية ومناهج الفهم التي تحاول فهم الواقع من خلال التعاطف والاستبطان ومحاولة وضع الباحث في موقف المبحوثين للوقوف على تصوراته ومشاعره ووعيه ورؤيته للواقع وهذا مايطلق عليه (القدرة على تبادل الأدوار Role Reversal)، فالفعل الأنساني يكتسب طابعه الاجتماعي من خلال المعاني الذاتية المرتبطة به ، لأن الفرد في سلوكه يأخذ في اعتباره توقعات الآخرين وهناك مدرسة الفعل الاجتماعي التي تحاول فهم التوجهات الدافعية للفاعل في إطار وعيه وتأويله لواقعه . وهذا يعني التركيز على الدور الذي يلعبه الوعي والإدارة والقصد الإنساني في تشكيل الواقع . وهذا يستوجب الرجوع للواقع وللأشياء ، وذلك لدراسة هذا الواقع لامن خلال وعي الباحث وفهمه وتصنيفاته ورؤيته العلمية أو العقلية أو الذاتية أو الأكاديمية ، وإنما من خلال وعي أبناء المجتمع ورؤيتهم لذواتهم وواقعهم ومجتمعهم.

وقد انتقد « هوسيرل Husserl مؤسسة النزعة الفينومينولوجية (وسار في نفس الاتجاه الفريد شوتز A. Schutz)[٥٢] تمسك علماء الاجتماع والنفس بالمناهج الوضعية القائمة على الملاحظة الحسية والتكميم لأنها تفقد الباحث الفهم الحقيقي لظواهر الوعي لدى أبناء المجتمع المدروس. هذا التكميم والاعتماد على الملاحظات وتسجيلها وعلى المصادر الحسية فحسب يعني تحويل الكائنات الإنسانية والمشاعر والعلاقات والقيم الحاكمة للسلوك .. إلى أعداد ومفردات لامعنى لها . وهذا في نظر (شوتز) يعني الإغراق في

السطحيـة وتزييف فـهم الواقع . وهذا مـاجـعله يقـتـرح منهج (الرد الفينومينولوجي Phinomenological Reduction). وهو يصنف الواقع الاجـتـمـاعي إلى عـدة مـجالات وهي الحـيـاة اليـومـيـة ، والأحـلام ، والعلم والمعرفة العلمية ، والخبرة الدينية ، وهذه مجالات مستقلة بعضها عن بعض بحيث يصعب استبدالها أو تحويلها (٥٣) .وكل مجال يتطلب مصدراً مختلفا من مصادر المعرفة . ولاشك أن المنهج الفينومينولوجي يتطلب أعمال الحس البحثي والقدرة على الفهم والتأويل والخيال السوسيولوجي... الخ.

وبشكل عام فإن الاتجاه الفينومينولوجي في دراسة المجتمع يحاول تقديم بديل عن الاتجاهات الوضعية والكمية ، ويعتمد على رؤية خاصة عن الإنسان والمجتمع والواقع الاجتماعي اليومي للناس، وعن التاريخ والوعي والمعنى في حـيـاة أبناء المجـتـمـع ودورهم في تشكيل الواقع الاجـتـمـاعي. وهذا يتطلب استخدام مناهج ومصادر الفهم في دراسة الواقع الاجتماعي. وكما يذهب (إنزوياس E. Poci)(٥٤)فإن هذا الاتجاه يحاول تجاوز الاستخدام الخاطئ للعلم الحـسي القـائم على تسـجـيل الملاحظات والتـعـبـيـر الكمي عنهـا ، وهذا الاستـخـدام الخـاطئ هو الذي يؤدي إلى التـشـتت والاغـتـراب وتكوين الوعي والفهم الزائف للواقع الاجتماعي.

والعـلاقـة بين نظريات ومناهة علم الاجـتـمـا ع ، وبين مـصـادر المعـرفـة ، تثير قضية الموضوعية ، وإمكانية تحققها في دراسات علم الاجتما ع ، كما تثير قضية عـلاقة الذات العارفة بالموضـوع المدروس. فإذا كـانت الموضـوعية تعني مـحاولة التعـرف على الأشـياء والظواهر الاجـتـمـاعـيـة كـمـا هي عليـه في الواقـع(٥٥)، فإن هذا القول يثير عدة تساؤلات ، منها :ماهو الشيء على ماهو عليه ؟ وهل لدينا مـعـيار دقـيق للتـمـيـيـز بين مـاهو واقـع ، ومـا هـو وعي بهذا الواقع؟ وهنا تتصارع الاتجاهات المثالية والواقعية ، كما تتصارع الاتجاهات التجريبية والعقلية والحدسية ، وتتصارع الاتجاهات الدجماطيقية والتشككية

... الخ[٥٦].

ويؤكد (فيبر Waber وبارسونز Parsons) أن الموضوعية لاتعني مجرد رصد الواقع ، لأن هذا الرصد يخضع للانتقاء ويحتاج لتفسير، وبالتالي لايشكل علما ، كذلك فإن الموضوعية لا تعني غياب التوجهات القيمية أو الأيديولوجية لدى الباحث ، وإنما تعني إدراك الباحثين أن أي دراسة تحاول فهم الواقع هي دراسة من منظور محدد Perespectival [٥٧]. وهنا تتحقق الموضوعية بادراك الباحث للقيم والمنطلقات المؤثرة عليه ، وبأن هناك رؤى ومنظورات أخرى مناقضة لمنظور الباحث . هذا الإدراك يعد من أهم ضمانات الموضوعية عند (فيبر وبارسونز) [٥٨] وهذا هو خير ضمان في نظرهم لتحريف الباحثين للواقع ، ذلك التحريف الناجم عن انتقائية اختيار مشكلات الدراسة أو موضوعات الدراسة ومناهج وأدوات محددة وتفسيرات محددة ، وترك مشكلات وموضوعات ومناهج أخرى ومصادر أخرى للمعرفة ربما تكون أكثر حيوية وأهمية[٥٩].

وهكذا فإن الاتجاهات الوضعية تركز على المصادر الحسية إلى جانب المصادر العقلية ، وفي المقابل فإن الاتجاهات النفسية والفينومينولوجية والاثنوميثودولوجية تركز على رؤية الباحث وقدراته على التعمق وفهم الواقع من خلال الرؤية الذاتية والاستبطان وإدراك كيفية وعي الآخرين بواقعهم وهناك إلى جانب المصادر العقلية والحسية التجريبية والحدسية أو القدرة على الاستبصار ، هناك الاتجاه الديني الذي يحاول الاجابة عن بعض التساؤلات من خلال الرجوع للمصادر الدينية اليقينية أو الوحي[٦٠].

والوحي عند أنصار الاتجاهات الدينية في دراسة المجتمع يؤدي عدة أدوار معرفية هامة أهمها[٦١]:

أولاً : يؤكد أهمية استخدام مصادر الحس والعقل لتحصيل المعرفة ويجعل ذلك واجبًا دينيًا وعلميًا .

ثانيًا: يوجه كل مصدر إلى مايصلح له حسب امكاناته وطبيعة الموضوع المدروس وكلها تتصل بعالم الشهاده .

ثالثًا : يزود الإنسان بمجموعة من الحقائق أو المعلومات في مجالات لايمكن للمصادر الحسية أوالعقلية أو الحدسية الوصول إليها وهى مجالات عالم الغيب.

وقد حاولنا الوقوف على تصور الأساتذة المبحوثين لأهم مصادر المعرفة في دراسات علم الاجتماع لما لها من صلة كبيرة بنظريات ومناهج علم الاجتماع. فهذا التصور يكشف العديد من التوجهات والمنطلقات التي ينطلق منها الباحثون . وسوف ترتب المصادر في كل مجموعة حسب أهميتها استنادًا إلى نسبة من اختاروا (في غاية الأهمية ومهم جدًا) ، *وقد أسفرت الاجابات عن النتائج التالية :*

أولاً : مجموعة المصريين :

أ - احتلت المصادر الحسية القائمة على الملاحظة ورصد الواقع واجراء التجارب (الطبيعية Natural Experiment والاحصائيه، من خلال الدراسات الواقعية أو الميدانية المكانة الأولى في تقويم الأساتذة حيث ذهب ٨٠٪ من المبحوثين إلى أنها مصدر في غاية الأهمية ، و٢٠٪ إلى أنها مصدر مهم إلى حدٌ كبير.

ب - جاء مصدر العقل والاستنباطات العقلية في الدرجة الثانية من الأهمية حيث وصلت نسبة من يرون أنه في غاية الأهمية إلى ٤٠٪ ، ومهم إلى حد كبير إلى ٣٥٪ ، ومهم إلى حد ما إلى ١٥٪ ، وقليل الأهمية إلى ١٠٪ ولم يستبعده أحد.

ج - جاءت المصادر الدينية في الدرجة الثالثة من الأهمية حيث ذهب ٢٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٤٠٪ إلى أنها مهمة جدا ، وذهب ٢٥٪ إلى أنهامصادر مهمة إلى حد ما في دراسات علم الاجتماع،

وذهب ١٠٪ فقط إلى أنها قليلة الأهمية . وربما يرجع ذلك إلى أن أغلب تركيز علم الاجتماع على الدراسات الواقعية من أجل فهم الظواهر الاجتماعية والثقافية، سواء الصحية أو المرضية ، فهما موضوعياً

د-جاءت المصادر المتصلة بحس الباحث ورؤيته الشخصية وقناعاته الذاتية وتأويله للواقع ... في المرتبة الرابعة والأخيرة ، حيث ذهب ٣٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٢٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، وذهب ٤٠٪ إلى أ نها مهمة إلى حد ما ، وذهب ١٠٪ إلى أنها قليلة الأهمية .

وربما أمكن تفسير انخفاض نسبة هذا المصدر في ضوء الخوف من تدخل العوامل الذاتية والبعد عن الفهم الموضوعي للواقع.

ثانياً - مجموعة السعوديين :

أ- احتلت المصادر الحسية والدراسات الواقعية المكانه الأولى في تقويم الأساتذة السعوديين ، حيث ذهب ٩٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية في بحوث علم الاجتماع ، وذهب ١٠٪ إلى أنها مهمه جدا.

ب - جاءت المصادر العقلية والاستنباطات العقلية في المكانة الثانية حيث ذهب ٣٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٥٠٪ إلى أنها هامة إلى حد كبير، وذهب ١٠٪ إلى أنها مهمه إلى حد ما ، و١٠٪ إلى أنها قليلة الأهمية . وربما أمكن تفسير هذا في ضوء حاجة البحث إلى استنباط العلاقة بين المتغيرات والظواهر المدروسة (علاقات علمية أو وظيفية أو جدلية أو عرضية ...الخ) هذه العلاقات لاتكشف عن نفسها وتحتاج إلى تدخل عقل الباحث.

ج - جاءت في المرتبة الثالثة المصادر الدينية من حيث النسبة ، حيث ذهب ٧٠٪إلى أنها في غاية الأهمية أو مهمة إلى حد كبير، أما إذا لاحظنا أنها لم يستبعدها أحد أو لم يذهب أحد إلى إنها قليلة الأهمية ، نجد

أنها تتفوق على المصادر العقلية ، حيث نجد أن ١٠٪ ذهبوا إلى أن المصادر العقلية قليلة الأهمية كما سبق أن أوضحنا.

وبالرجوع إلى النسب المئوية نجد أن ٤٥٪ يؤكدون أن المصادر الدينية في غاية الأهمية - مقابل ٣٠٪ للمصادر العقلية ، و٢٥٪ أكدوا أن هذه المصادر الدينية مهمة إلى حد كبير ، و٣٠٪ يرون أنها مهمة إلى حد ما. وكما سبق أن أشرنا فإن تفوق المصادر الحسية في هذه المجموعة والمجموعات الأخرى تأتي من طبيعة الدراسات الاجتماعية التي تركز على دراسة وفهم الواقع.

د - جاء في المرتبة الرابعة والأخيره - المصادر الذاتية المتصلة بحس الباحث وخياله العلمي ورؤيته الشخصية وقناعاته الذاتيه ... حيث أكد ٢٠٪ فقط أنها في غاية الأهمية ، و٤٠٪ أنها مهمة إلى حد كبير، و ٢٥٪ أنها مهمه إلى حد ما و١٥٪ أنها قليلة الأهمية .

ثالثًا - مجموعة السودانيين :

أ - كذلك فقد سارت هذه المجموعة في نفس الاتجاه العام للمجموعتين السابقتين ، حيث جاء في المقدمة مصادر الحس والملاحظة والدراسات الواقعية الميدانية فقد ذهب ٥٠٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٥٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير .

ب - جاء في المرتبة الثانية : المصادر الدينية حيث أكد ٢٥٪ أنها في غاية الأهمية ، و ٥٠٪ أنها مهمة إلى حد كبير ، و٢٥٪ أنها مهمه إلى حد ما ولم يذهب أحد إلى أنها قليلة الأهمية أو إلى أنها مستبعدة .

ج - جاء في المرتبة الثانية مكرر: المصادر والاستنباطات العقلية ، فقد ذهب ٢٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، و٥٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، و٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد ما.

د - جاء في المرتبة الأخيرة المصادر الذاتية المتصلة بقناعات الباحث

وحسه ورؤيته الشخصية أو تفسيره للواقع . فقد ذهب ٢٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، وذهب ٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، و٥٠٪ إلى أنها مهمة إلى حد ما.

رابعًا - مجموعة الجزائريين :

أ- وتسير مجموعة الجزائريين في نفس الاتجاه العام للمجموعات السابقة من حيث احتلال المصادر الحسية المرتبة الأولى في الأهمية فقد أكد أغلب أعضاء هذه المجموعة بنسبة ٧٥٪ أن هذه المصادر في غاية الأهمية ، كما أكد الباقون ٢٥٪ أنها مهمة إلى حد كبير .

ب - جاء في المرتبة الثانية المصادر العقلية والاستنباطات التي يجريها الباحث ليخرج بالعلاقات بين الظواهر أو المتغيرات المدروسة . فقد أكد ٧٥٪ أنها مصادر مهمة إلى حد كبير ، و٢٥٪ أنها مهمه إلى حد ما.

ج - جاء في المرتبة الثالثة المصادر الدينية ، حيث كانت هذه موضع تقدير حيث ذهب ٢٥٪ إلى أنها في غاية الأهمية ، و٢٥٪ إلى أنها مهمة إلى حد كبير ، وأكد ٥٠٪ إلى أنها مهمه إلى حد ما.

د - جاء في المرتبة الرابعة المصادر الذاتية متمثلة في حس الباحث وقناعاته الشخصية وتأويله لما يشاهده ونتائج دراساته الميدانية . فلم يذهب أحد إلى أن هذا المصدر في غاية الأهمية ، وذهب ٥٠٪ إلى أنه مصدر مهم إلى حد كبير ، و٥٠٪ إلى أنه مهم إلى حد ما.

النتائج العامة لتحليل القضية :

يتضح من تحليل اجابات المجموعات الأربع عدة أمور نوجزها فيما يلي:

أولاً : اشتركت المجموعات الأربع في وضع المصادر الحسية (الملاحظة والاحتكاك المباشر بالواقع متمثله في المقابلات والمسوح والاستبانات واجراء التجارب سواء في شكلها الطبيعي أو الاحصائي) والدراسات الميدانية في

المرتبة الأولى من الأهمية كمصادر للمعرفة في علم الاجتماع.

ثانيًا : اتفقت مجموعات المصريين والسعوديين والجزائريين والسودانيين في وضع المصادر العقلية متمثلة في استنباط الباحثين للعلاقة بين المتغيرات والظواهر المدروسة ، والخروج بنتائج استنادًا إلى التحليلات العقلية للمادة المجمعة من الواقع ، في المرتبة الثانية من الأهمية بالنسبة لمصادر المعرفة في دراسات علم الاجتماع .

ثالثًا : اتفقت مجموعات المصريين والسعوديين والجزائريين في وضع المصادر الدينية في المرتبة الثالثة ، في ترتيب مصادر المعرفة في دراسات علم الاجتماع ، ولم تختلف في هذا إلا مجموعة السودانيين ، حيث جاء عندهم العقل والاستنباطات العقلية في المرتبة الثانية مكرر حيث أنها نفس درجة أهمية المصادر الدينية عند تقييم مصادر المعرفة في علم الاجتماع.

رابعًا : اتفقت المجموعات الأربع في ترتيب المصادر الذاتية (حس الباحث ورؤيته الشخصية وقناعاته...) في المرتبة الرابعة بالنسبة لتقويم مصادر المعرفة في علم الاجتماع.

خامسًا: يمكن فهم هذا التقويم لافي ضوء أهمية المصادر بشكل مطلق ولكن في ضوء أهمية هذه المصادر في دراسات علم الاجتماع ، وفي ضوء معرفة أن هذه الدراسات تستهدف فهم الواقع من خلال الدراسات الواقعية أو الميدانية .

سادسًا : كل المجموعات أكدت أهمية جميع المصادر المطروحة للمعرفة ، كما أكدت أهمية توظيف كل مصدر فيما يصلح له . فلم يظهر أي استبعاد لأي مصدر من قبل أي من المبحوثين ، مما يشير إلى وعيهم بأهمية هذه المصادر، وإن اختلفت وظيفة ودور كل مصدر.

سابعًا : وبحساب متوسط النسب المئوية لمن قوموا مصادر المعرفة بأنها (في غاية الأهمية ، ومهمة إلى حد كبير) لجميع المجموعات الأربع اتضح أن

المصادر الحسية والدراسات الواقعية كانت هى النسبة الأولى ١٠٠٪ ، وجاء في المرتبة الثانية مصدر العقل والاستنباطات العقلية ٢٥ر٧٦٪ ، وجاءت المصادر الدينية في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٥٪ . وأخيراً جاءت المصادر الذاتية متمثلة في حس الباحث وتقويمه الشخصي ورؤيته الذاتيه بنسبة ٥ر٥٢٪

القضية الثامنة :

يكاد يجمع المشتغلون بالنظرية في علم الاجتماع على أن النظريات في علم الاجتماع لايتوافر لها الشروط المنطقية للنظرية العلمية ، ولا تخضع لمنطق التكذيب Falsifiability كما تحدث عنه (كارل بوبر) فالمنهج العلمي المؤدي إلى بناء النظريات والتعميمات والقوانين العلمية هو منهج التكذيب وليس منهج الدعم والتأييد Affirmation[٦٢] . فالباحث يحاول البحث عن واقعة Evedent تكذب الفرض العلمي ، فإذا لم يجد تحول الفرض إلى قضية مبرهن عليها Theorem ، وبتجمع مجموعة من هذه القضايا الأخيره التي فشل الباحثون في ايجاد مايكذبها ، وتكون صالحة لتفسير الظاهرة المدروسه ، وتتسم بالاتساق المنطقي والتكامل النظري، نصل إلى النظرية العلمية Theory [٦٣] . وتظل النظرية موضع اختبار باستمرار من خلال التطبيقات ، فإذا ظهرت مستقبلا وقائع تكذب النظرية أو تعجز عن تفسيرها ، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تعديل النظرية أو حتى تحويلها إلى متحف العلوم حيث تسقط تماما وتتحول إلى تاريخ العلم . وبهذا يصبح هناك لانهائية علمية ، وبهذا تتقدم العلوم وتتراكم المعارف[٦٤].

وبالرجوع إلى كبار كتاب النظرية في علم الاجتماع نجد أنهم يؤكدون الطابع الفلسفي والتأملي والأيديولوجي للنظرية في علم الاجتماع . فهذا (جراهام كينلوتش) G. Kinloch[٦٥] يعدد أنواع النظريات المطروحة في مختلف فروع المعرفة (المنطقية الصورية في مقابل النظرية اللاصورية ،

والوصفية في مقابل التفسيريه ، والنظرية الايديولوجيه في مقابل النظرية العلمية ، والنظرية الحدسية في مقابل النظرية الموضوعية ، والنظرية القائمة على المنهج الاستنباطي القياسي في مقابل تلك القائمة على المنهج الاستقرائي ، والنظرية التي تركز على الوحدات الصغيرة الحجم في مقابل تلك التي تركز على الوحدات الكبيرة الحجم، والنظريات التي تركز على تفسير بناء الظواهر في مقابل تلك التي تركز على الوظائف، والنظريات الطبيعية في مقابل النظريات الاجتماعية .وبعد هذا التصنيف يقول(كينلوتش) [٦٦]« وهكذا فإن النظريات تتجه إلى أن تكون منطقية صورية وتفسيريه واستدلالية موضوعية ، مقابل النظريات اللامنطقيه والوصفية والايديولوجية والحدسية . ولكن الأمر في علم الاجتمع يختلف كثيرا، إذ نجد أن كثيراً من النظريات - إن يكن أغلبها - يفتقد الطابع المنهجي وقواعد المنطق وتميل إلى الوصف، وتتأثر بالأيديولوجيات ،وتبتعد عن التفسير»[٦٧].

وقد حدد (كينلوتش) خطوات عملية صياغة النظرية ،حيث ذهب إلى أنها ثمان خطوات وهي تحديد العلاقات العلية الأساسية للنظرية ، وتحديد المفهومات بدقة ووضوح ، وتحديد العلاقات المنطقية بين هذه المفهومات في صورة بديهيات وقضايا يمكن أن نستنبط منها منطقيا قضايا أخرى من خلال طرق الاستدلال، وتعريف المفهومات اجرائيا في صورة متغيرات ، وصياغة العلاقات المنطقية بينها في شكل فروض نظرية يتم استنباطها من البديهيات والقضايا السابقة وتحديد منهج اختيار الفروض بالرجوع إلى مؤشرات تجريبية يتم اختبارها في الواقع ، وتحليل البيانات وفق الطرق الاحصائية وغيرها من الطرق المعتمدة ، وإقامة النظرية وتقويمها على أسس نظرية وامبيريقيه . ويؤكد(إن صياغة النظرية عملية معقدة ، لكنها عملية موحدة يتحول خلالها النموذج الأساسي إلى شكل نظري تجريبي ، ويتم تقويمه وفق قواعد التنظير والتجريب. وهكذا نجد أن النظرية والمنهج ليستا

وحدتين منفصلتين ، فالأول يتضمن الآخر ، ويجب أن يتم تقويمهما معا)[٦٨].

ويؤكد(كينلوتش) (إن عملية صياغة النظرية لاتتم في فراغ بل على النقيض من ذلك فإن هذه العملية تتأثر بالخصائص التاريخية والايديولوجية والفكرية السائدة في الموقف الاجتماعي. وعلاوة على ذلك فإن سيرة حياة المنظر تحدد اتجاهاته الايديولوجية والفكرية ، وهذه بدورها تؤثر على إدراك الفرد للحقيقة . ومن الأهمية أن نوضح أثر حياة عالم الاجتاع على انتاجه الفكري وما يدافع عنه من نظريات)[٦٩] كل هذا يوضح أثر العوامل الذاتية (المعتقدات والايديولوجيات وخلفيات الباحثين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ... الخ على مايقومون به من بحوث اجتماعية اعتباراً من اختيار مشكلة البحث وموضوعه ، وحتى تفسير النتائج ، مروراً بصاغة الأسئلة البحثية والفرضيات ، وتحديد المناهج والطرق والأدوات التي يستخدمها ، واختيار أساليب التحليل الاحصائي والسوسيولوجي المفصلة .... الخ .

وبالرجوع إلى (بيرسي كوهين P. Cohen في كتابه (النظرية الاجتماعية الجديدة) ، نجده يصنف النظريات إلى أربعة أنواع: وهي النظريات التحليلية Analytic وهذه ليس لها علاقة بالواقع وتستند إلى المنهج الاستنباطي Deductive Method والنظريات المعيارية Narmative وهذه تصاغ في شكل مجموعة من القضايا المثالية التي تحدد ماينبغي أن يكون (الأخلاقية والفنية والأدبية والجمالية ...) ، والنظريات العلمية Scientific وهي مجموعة من القضايا المحققة تجريبياً والتي تفسر ظاهرة أو مجموعة من القضايا أو علاقة بين متغيرات واقعية ، وأخيراً النظريات الميتافيزيقية Metaphisical، وهذه تختلف عن النظريات العلمية الموضوعية في أنها تتسم بالذاتية وعدم القابلية للاختبار التجريبي[٧١].

ويؤكد(كوهين) أن هناك فروقاً كبيرة بين النظرية العلمية والنظرية في

علم الاجتماع ، فهذه الأخيرة لم تساير المعايير العلمية المثالية (مجموعة من القضايا المحققة تجريبياً والتي تفسر ظاهرة معينة وتتسم بالترابط المنطقي والقابلة للتكذيب، وتوضح لنا الارتباط بين المتغيرات ، سواء الارتباط العلي أو الوظيفي أو الجدلي أو الاحصائي أو العرضي) ويقول كوهين (إحدى المغامرات الهامة لعلماء النظرية الاجتماعيه هو اتجاههم نحو الحصول على نظريات مشابهة لنظريات العلوم الطبيعية)، ويؤكد **(كوهين) على عدة عوامل تجعل أغلب النظريات الاجتماعية بعيدة عن العلمية أهمها:**[٧٢]

أ - الوقوع في اللغو Tautology أي تفسير الشيء بنفسه .

ب - عدم القابلية للاختبار الواقعي (بعضها دعاوى عامة كالوظيفية).

ج - العديد منها يصدق في بعض الظروف وبعض المجتمعات ، ولا تصدق في ظروف أخرى أو مجتمعات أخرى مما يفقدها العمومية والقدرة التفسيرية العامة بعيداً عن الظروف المحلية والنسبيات الثقافية والمكانية والزمانية . ويعطي مثالا على هذا بالنظرية الذاهبة إلى أن النظام العام Social Order يؤسس على الاتفاق القيمي... ذلك أن هذا النظام العام يؤسس في بعض المجتمعات على أسس مختلفة كالقوة أو الصراع...

د - الكثير من النظريات تتضمن تنبؤات تتسم بالغموض وغالبا مايكذبها الواقع . وهو يؤكد أن عمومية بعض النظريات هو أحد الأسباب الهامة في غموضها ، فالنظريات الأكثر تحديداً أكثر دقة وأكبر قيمة من النظريات العامة طالما كانت العمومية تؤدي إلى الغموض.

هـ- أغلب النظريات الاجتماعية تتضمن قضايا عامه ، وإذا ماحاولنا استنباط قضايا مخصوصه من هذه القضايا العامه ، من أجل اختبارها نجدها تفشل في الاختبار، ومثال هذا النظرية الماركسية في

التغير.

وبالرجـوع إلى (أرفنج زايتلن)Zietlin .[٧٣] نجده ينتقد العديد من النظريات المطروحه في علم الاجتماع ويصفها باللا علمية مثال هذا نظرية (بارسونز) Parsons. فبعد أن عرض لقضاياها يقول:(ولو أن بارسونز لم يطلق أي إدعاءات علمية حول أفكاره ، ماكان من الضروري ولا من الصواب أن نثير تلك التساؤلات . وطالما أن « بارسونز» نفسه يعتقد أنه يقف في معسكر العلم فإن المرء يستطيع أن يواجهه على أرضه ، بملاحظة أن تنظيره يمكن أن يكون أي شيء إلا أن يكون علمـا ... ولقد رأينا مـرارًا كـيف أن افتراضاته ومسلماته الأساسية غير محققة ، وغير قابلة للتحقيق، وكيف تتسم مفهوماته بغموض تعريفاتها ، وكيف أنه يطرح افتراضات قليلة ومحدودة يترتب عليها قضايا ملتبسة وغير واضحة وتحتمل معايير متعددة حول بعض جوانب الواقع الاجتماعي . وأخيراً تأتي مفهوماته وتمييزاته التحليلية مفتقرة إلى الدلالات الامبيريقية إلا في القليل النادر. فمن ناحية نرى فقراً في الوضوح التصوري والدقة الامبيريقية الذين ينطوي عليهما مفهوم التحرر من القيم .كذلك فإن أعمال بارسونز فقيره فيما يتصل بالارتباط أو الالتزام القيمي. فهو يهدينا ايديولوجية خاصة تنطوي على انتقائيه أكثر من اللازم ... وقد فشل بارسونز في أن يكون مخلصا للمعايير العلمية أو متمسكا بمعايير العلم كمهنة)[٧٤]

وينتقد (زايتلن) الوظيفية وكل النماذج السوسيولوجية المماثلة بقوله (إن أزمة النماذج التفسيرية الوظيفية ، وهي الأزمة التي لايبرأ منها أكثر هذه النماذج تطوراً ، تكمن في أنها تعرف مفهوماتها الأساسية بصورة غامضة وغير دقيقة ، إلى درجة أن أي نمط اجتماعي ، وجميع الأنماط الاجتماعية يمكن اعتبارها أنماطًا تكيفية أولا تكيفية حسبما يكون عليه موقف

معين أو حالة معينة . ولا تكمن هذه الأزمة الوظيفية فقط في غموض المفهومات بل أيضا فيما يصاحبها وما يترتب عليها من افتراضات غير قابلة للتحقيق التجريبي) . ويضرب (زايتلن) مثلا على عدم القابلية للاختبار بقوله (كيف يمكننا أن نختبر امبيريقيا مايسمى بحاجات النسق System Needsالخاصة بمجتمع ما؟ وكيف يمكننا التعرف على هذه الحاجات على الصعيد الواقعي؟)[٧٥].

وهكذا فإن كل النظريات في علم الاجتماع تتعرض لنقد عنيف من جانب أنصار اتجاهات ومدارس معارضة ، وكل النظريات ذات طابع محلي نشأت في ظروف معينة وهي تعكس هذه الظروف . وكما يؤكد (كينلوتش) بحق فإن (النظريات في علم الاجتماع تتباين في عدة أبعاد أساسية :

١ - مستوى الشكل ، ٢ - التفسير ، ٣ - الايديولوجيا ،٤ - الموضوعيه ، ٥ - نوع ومستوى التفسير(على مستوى الوحدات الكبرى أو الصغرى) ، ٦- محور الاهتمام(البناء والعملية) ، ٧ - العوامل المستخدمة في التفسير (طبيعية أو بيولوجية أواجتماعية) . وتتصف أغلب النظريات الاجتماعية بأنهامنطقيةلاصوريهووصفيةوحدسيةواستنباطيةوتنحونحو الايديولوجيا)[٧٦].

هذه الأبعاد التي تؤثر على النظريات (البيئة - السياسه - الاقتصاد - المصالح - الايديولوجيا - التربية - الخلفية الطبقية ... الخ) أكدها أغلب المشتغلين والمؤرخين للنظريات في علم الاجتماع مثل (دون مارتنديل). Martindaii(تيماشيف)Timashefو (والاس) Walaceوغيرهم .

وقد حاولنا التعرف على آراء الأساتذة المبحوثين من المجموعات الأربع حول مدى وعيهم بتأثير العقائد والأيديولوجيات والمصالح الخاصة والخلفيات الطبقية والثقافية والاقتصادية ... على البحوث الاجتماعية وعلى صياغة النظريات ومضامينها في علم الاجتماع... وقد أسفرت الاجابات عن النتائج

التالية :

أولا - مجموعة المصريين:

أ - عبرت النسبة الكبرى من المصريين عن إدراكها أو موافقتها على الرأي القائل بأن المعتقدات والأيديولوجيات وخلفيات الباحثين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبشكل عام البيئة الاجتماعية والمناخ السياسي والثقافي،... تؤثر على بناء النظريات وتوجيه البحوث، سواء التي تستهدف رصد العلاقة بين متغيرات جزئية وتقع في إطار الدراسات الواقعية المجتزءة ، أو التي تستهدف بناء نظريات أو اختبارها... غير أن هذه النسبة الأكبر بين النسب الثلاث(٥٠٪) عبرت عن الموافقة على هذه القضية إلى حد ما وليس بشكل مطلق، بمعنى أن هناك بعض التأثيرات تأتي من قبل العوامل المذكوره، وهذا لاينفي محاولة بعض الباحثين تحقيق الموضوعية والحيده . وقد اتضح لنا من خلال المقابلات أنهم يرون أن تأثير هذه العوامل أوضح في النظريات الكبرى أو الاتجاهات العامة Macro- Sociology في البحوث ، ولكن بعض البحوث الصغرى Micro Sociology يمكنها أن تتخلص إلى حد ما من تأثير هذه العوامل.

ب - ذهب عدد كبير من المبحوثين المصريين تبلغ نسبتهم ٣٥٪ إلى الموافقة التامة على تأثر البحوث سواء تلك التي تجري على مستوى الوحدات الكبرى أو الصغرى ، أو تلك التي تبحث مشكلات محددة أو التي تحاول بناء أو اختبار نظريات كبرى أو متوسطة المدى Middle Range Theory ... الخ) ، كلها تتأثر بشكل واضح بالعوامل السابق ذكرها والمحددة بالسؤال.

ج - كانت النسبة الأقل (١٥٪) هي التي رفضت أن يكون لهذه العوامل

أي أثر في بحوث ودراسات علم الاجتماع ونظرياته.

ثانيًا - مجموعة السعوديين :

أ - عبرت النسبة الأكبر ٦٥٪ عن موافقتها على تأثير المعتقدات والايديولوجيات والخلفيات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ... للباحثين على بحوثهم ودراساتهم إلى حد ما بالمفهوم السابق الإشارة إليه في الفقرة السابقة (غالبية الباحثين وليس كلهم ، وغالبية البحوث وليس كلها) وهذا الفهم استنبطناه من لقاءاتنا مع الأساتذة .

ب - عبرت نسبة ٢٠٪ من السعوديين عن تأييد هذه القول بوجود تأثير للعوامل المذكورة في كل البحوث والدراسات (الصغرى والكبرى) التي تستهدف مواجهة مشكلات أو بناء أو تعديل نظريات أو رصد علاقة بين متغيرات... الخ).

ج - تطابقت نسبة الرافضين تماما لتدخل العوامل المذكورة في البحوث والدراسات الاجتماعية ، مع نسبة المصريين الرافضة حيث وصلت لدى السعوديين أيضا إلى ١٥٪ من المبحوثين .

ثالثًا - مجموعة السودانيين :

أ - تسير مجموعة السودانيين في اتجاه مختلف نسبيا حيث إن النسبة الأكبر من النسب الثلاثة ٥٠٪ تؤكد الموافقة التامة على تدخل هذه العوامل في كل البحوث.

ب - يذهب ٢٥٪ إلى الموافقة على تدخل هذه العوامل المذكورة إلى حد ما وفي بعض البحوث.

ج - عارض هذه الفكرة تماما ٢٥٪ من الأساتذة السودانيين .

رابعًا - مجموعة الجزائريين :

أ - اختلفت مجموعة الجزائريين عن المجموعات السابقة في أن أي من أفـرادها لم يوافق على رفض الفكرة المطروحـة وهي تأثيـر العـوامل المذكورة في البحوث والدراسات السوسيولوجية .

ب - انقسمت مجموعة الجزائريين إلى قسمين متساويين . الأولى ٥٠٪ يوافق على تدخل العـوامل المذكـورة في كل بحـوث ودراسـات العلم ، والثاني يوافق إلى حد ما بمعنى أن هذه العوامل تتدخل بشكل جزئي وفي بعض وليس في كل البحوث.

تحليل و مقارنة النتائج:

نخلص من دراسة هذه القضية عند المجموعات الثلاث إلى مايلي:

أولاً: تقارب النسب بين مجموعات المصريين والسعوديين والجزائريين في مجال الموافقة إلى حد ما على تدخل العوامل المذكورة في بعض بحوث علم الاجتمـاع - وكـانت على التـوالي ٥٠٪ ، ٦٥٪ ، ٥٠٪ وهذه هي النسبة الأكبر بين النسب الثلاث في مجموعتي المصريين والسعوديين ، وهي نسبة مماثلة تماما لنسبة الموافقين بشكل كامل في المجموعة الجزائرية .

ثانيًا : تطابقت تماما نسب الذين عبروا عن الموافقة التامة على القضية المطروحة بين مجموعتي السودانيين والجزائريين وكانت ٥٠٪ في كل منهما .

ثالثًا : كانت النسبة الأكبر لدى مجموعة السودانيين في اتجاه الموافقة التامه على تدخل العـوامل المذكورة وفي كل بحـوث علم الاجتمـاع(٥٠٪) ، وكانت أقل نسبة بين المجموعات هي نسبة السعوديين (٢٠٪) ، يلي ذلك مجموعة المصريين (٣٥٪). أما الجزائريين فكانت النسبة (٥٠٪) مماثلة تماما لنسبة السودانيين الموافقين على القضية المطروحة إلى حد ما وفي بعض

البحوث فقط.

رابعًا : تقاربت نسب الذين رفضوا القضية المطروحة بشكل كامل بمعنى انكار تأثر البحوث الاجتماعية بالعوامل المذكورة بين مجموعة المصريين والسعوديين والسودانيين حيث كانت على الترتيب ١٥٪، ١٥٪، ٢٥٪. أما مجموعة الجزائريين ، فلم يذهب أي أستاذ إلى رفض القضية المطروحة بشكل مطلق.

خامسا: بالنظر إلى المجموع الكلي للمجموعات الأربع نجد أن الغالبية العظمى (١ر٥٤٪) وافقت على القضية المطروحة بشكل جزئي أو إلى حد ما وفي بعض البحوث. يلي ذلك في الترتيب نسبة الذين وافقوا على القضية بشكل مطلق وفي كل البحوث (٣ر٣١٪)وكانت أقل النسب هي نسبة الذين رفضوا القضية بشكل مطلق وهذا يعني أنهم يذهبون إلى أن القضية المطروحة خاطئة وكانت نسبتهم (٦ر١٤٪).

القضية التاسعة

وتتصل هذه القضية بتصور الأساتذة الذين تم تطبيق البحث عليهم لمدى امكانية تحقيق العالمية في علم الاجتماع . وقد سبق أن أشرنا في الإطار النظري إلى انقسام علماء الاجتماع في العالم بشكل عام ، وفي الدول النامية بشكل خاص وفي العالم العربي بشكل أخص حول عالمية أو محلية علم الاجتماع . وهذه النقطة تتصل بالقضايا السابقة التي سبق أن عالجناها في الدراسة الحالية مثل تصور أهداف علم الاجتماع ، ومصادر المعرفة المتصلة بالواقع أو المعرفة السوسيولوجية ، ومعوقات الوصول إلى قوانين وتعميمات في دراسات علم الاجتماع ، ومدى ضرورة انطلاق الباحث في دراساته الواقعية من نظريات أو أطر تصورية موجهة ومسبقة ، وتصور النظريات الأنسب لفهم ودراسة وتطوير المجتمعات العربية ...الخ.

وهناك أنصار العالمية علم الاجتماع أو تدويله Internationalization أو Globalization(٧٧) وهذه العالمية لاتقتصر عند أنصار هذا التوجه على انتشار العلم في دول العالم ، ولكن يعني بالوصول إلى تعميمات وقوانين تحكم الظواهر والعمليات والمشكلات التي يدرسها هذا العلم، استناداً إلى الدراسات المقارنة وعبر الثقافية Cross Cultural Studies وينظر أنصار هذا التوجه إلى علم الاجتماع نظرتهم إلى العلوم الطبيعية ويؤكدون امكانية تحقيق الموضوعية والوصول إلى منهجية ومفاهيم ومعايير متفق عليها بين الباحثين تتخطى الحدود الوطنية والقومية . وهذا يفترض بالطبع الاتفاق حول المصطلحات والمناهج والمشكلات الأولى بالدراسة والتخلي أو على الأقل تخفيف حدة الصراعات القائمة حول المنطلقات والأطر النظرية والمعتقدات والتوجهات الايديولوجية(٧٨). كذلك فإن هذا التدويل للعلم يتطلب آليات تحقق التواصل المستمر بين المشتغلين بالعلم في جميع دول العالم من جهة ، وتحقق التعاون في اجراء بحوث مشتركة من جهة أخرى. وهذا التوجه يؤكد

على الموضوعية والتعميم ووحدة المنهج بين العلوم المختلفة والقياس والتعميم بوصفها آليات تحقيق العالمية .

وفي مقابل هذا التوجه نحو التعميم والوصول لقوانين تتخطى حدود المجتمعات وتتجاوز النسبة الثقافية والزمانية والمكانية وصولاً للعالمية ، هناك اتجاه مناقض يؤكد أن القول بالتدويل والعالمية ليس إلا أحد آليات تكريس التبعية في الدول النامية ، وتكريس التسلط الغربي على مقدرات دول العالم الثالث. وهذا الاتجاه المناقض يدعو إلى المحلية والتركيز على دراسة الواقع الاجتماعي والثقافي داخل المجتمعات النامية وصولا للإستقلالية والتخلص من التغريب والتبعية الفكرية والثقافية والأكاديمية ، والتركيز على دراسة المشكلات المحلية تحقيقا لمواجهتها بشكل علمي مخطط وقد ظهر هذا الاتجاه في بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا(٧٩) ، خاصة في اليابان والصين والبرازيل والهند...

وأنصار التوجه نحو المحلية يرفضون فكرة الموضوعية المطلقة في علم الاجتماع ، ويرفضون الوصول إلى تعميمات وقوانين تتجاوز النسبيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية كهدف نهائي للعلم ، ويركزون على توظيف العلم في خدمة تنمية المجتمعات ومواجهة مشكلاتها. وأنصار المحلية يقفون مواقف مختلفة إزاء علم الاجتماع الغربي . فالبعض لايرفض هذا العلم بكل بحوثه ونظرياته ، وإنما يدعون إلى فحص هذه المعارف الغربية والوقوف منها موقفًا فاحصا ناقدًا في ضوء هويتنا ومعاييرنا ومعتقداتنا (ويمثل هذا الاتجاه أنصار التوجيه الإسلامي وأنصار التوجيه القومي لعلم الاجتماع)(٨٠) والبعض يدعون إلى رفض كل ما هو غربي بدعوى أنه يكرس التغريب وتهميش المجتمعات النامية ، واستنزافها وتبعيتها للغرب (أنصار الاتجاهات الراديكالية في علم الاجتماع العربي)(٨١) .

وقد حاولنا التعرف على تصور الأساتذة المفحوصين لهذه القضية من

خلال الإجابة عن هذا السؤال وهو: هل ينظرون إلى علم الاجتماع على أنه يستهدف تحقيق العالمية من خلال الوصول إلى مجموعة متراكمه من المعارف المقننة التي تتسم بالعمومية والإطلاق بحيث تنطبق على كل المجتمعات وتتجاوز النسبيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية والقومية والوطنية .... الخ ، وهذا يعني أن هذا العلم نظام علمي يماثل تماما كافة العلوم الطبيعية التي تعتمد على مناهج موضوعية تركز على التكميم والقياس والدقة والاتفاق وتحقيق الفروض ومناهج التكذيب والاختبار..الخ، أم أن الأساتذة موضع الدراسة يرون أن علم الاجتماع علم محلي لايسعى إلى التعميم والاتفاق ولا يماثل العلوم الطبيعية ، وإنما يسعى إلى دراسة وفهم الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي العربي، والتركيز على مايتسم به من خصوصية ثقافية ، ويسعى لمواجهة أزماته ومشكلاته الساخنة ويتجاوز مايعانيه من تخلف وصولاً به إلى مرتبة الدول المتقدمة ؟وهذايعني أنه علم موظف لفهم الواقع وتطويره.

وقد أسفرت اجابات الأساتذة عن النتائج التالية :

اولاً - مجموعة المصريين :

أ - اتجهت الغالبية العظمى من الأساتذة المصريين إلى القول بأنه علم يحاول التوفيق بين التوجه العالمي والتوجه المحلي وكانت النسبه ٥٥٪.

ب - جاء في المرتبة الثانية أولئك الذين يرون أنه علم محلي بالضروره يوظف في خدمة فهم الواقع وتطويره ولا يسعى نحو العالمية ، إما لعدم إمكان تحقيق الموضوعية والاتفاق والوصول إلى تعميمات بشكل مطلق، أو على الأقل في المرحلة الحالية من تطور العلم وإما لطبيعة العلم وإما لأسباب أخرى ، وكانت نسبة مشايعي هذا التصور ٣٠٪ من المبحوثين ، أما المجموعة التي ترى أن علم الاجتماع يمكن أن

يحقق العالمية ، وأن الجهود يجب أن تركز على تحقيق هذا الهدف، فقد كانت نسبتها ١٥٪ من المبحوثين .

ثانياً - مجموعة السعوديين:

أ - اتفقت هذه المجموعة مع مجموعة المصريين في أن الغالبية العظمى ٧٠٪ اتجهت إلى القول بأن هذا العلم يمكن أن يحقق نوعا من الالتقاء Convergence بين التوجهات العالمية والمحلية ، بحيث يمكن تحقيق أهداف كل توجه . ويلاحظ أن النسبة الموافقة على هذا التصور من السعوديين أعلى من النسبة المقابلة عند المجموعة المصرية .

ب - جاء في المرتبة الثانية أولئك الذين يرون امكانية تحقيق العالمية في هذا العلم ، شأنه شأن أي علم آخر فقد وصلت النسبة إلى ٢٠٪ . وتختلف مجموعة السعوديين في هذه النقطة عن مجموعة المصريين ، فقد احتلت نسبة الذين يرون أن هذا العلم محلي ولا يستهدف ولا يمكن تحقيق الموضوعية المرتبة الثانية عند المصريين . لكن بشكل عام تتقارب نسب القائلين بالعالمية بين مجموعتي المصريين والسعوديين فقد وصلت لدى السعوديين إلى ٢٠٪ ولدى المصريين إلى ١٥٪.

ج - جاء في المرتبة الثالثة نسبة الذين يقصرون علم الاجتماع على المحلية ويرون أنه لايمكن تحقيق العالمية حيث وصلت إلى ١٠٪ فقط، وهي نسبة أقل كثيراً من النسبة المناظرة عند مجموعة المصريين ٣٠٪.

ثالثاً - مجموعة السودانيين :

أ- اتفقت هذه المجموعة مع المجموعتين السابقتين في أن الغالبية العظمى أيدت إمكان تحقيق التقاء بين التوجهات العالمية والمحلية بنسبة ٧٥٪

ب - لم يؤيد النزعة المحلية الخالصه إلا أستاذ واحد ٢٥٪ من المجموعة

ج - لم يشر أحد من السودانيين إلى إمكانية تحقيق العالمية وأن أهداف

هذا العلم عالمية فقط بعيداً عن أية أهداف محلية حيث كانت النتيجة (صفراً).

رابعاً - مجموعة الجزائريين:

أ - اختلفت مجموعة الجزائريين عن المجموعات الثلاث السابقة في أنها انقسمت إلى قسمين متساويين ، الأول يؤيد التوفيق بين التوجهات المحلية والعالمية ، والثاني يرى أن علم الاجتماع علم محلي بالضروره وليس من أهدافه ، كما أنه ليس في امكانه تحقيق العالمية بالمعنى الذي سبق أن أشرنا إليه وكانت النسبة ٥٠٪ لكل قسم .

ب - اتفقت مجموعة الجزائريين مع مجموعة السودانيين في أن أحداً لم يذهب إلى أن هدف علم الاجتماع هو تحقيق العالمية وحدها.

تحليل نتائج بحث القضية التاسعة :

ويكشف تحليل إجابات المجموعات الأربع عن عدة نتائج عامه نوجزها فيما يلي:

أولاً : الغالبية العظمى من مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين تؤكد إمكانية المزاوجة بين التوجهات المحلية والعالميه في علم الاجتماع . وقد كانت أعلى النسب في هذا مجموعة السودانيين ٧٥٪ ، يليها السعوديين ٧٠٪ ، يليها المصريين ٥٥٪.

ثانياً : انقسمت مجموعتي السودانيين والجزائريين إلى قسمين أحدهما أيد التوفيق بين العالمية والمحلية ، والآخر أيد المحلية الخالصة . وقد كان القسمان متساويين في المجموعة الجزائرية ٥٠٪ لكل قسم . أما في المجموعة السودانية فقد كانت الغالبية العظمى لأنصار التوفيق بين العالمية والمحلية ٧٥٪ ، ونسبة قليله لأنصار المحلية الخالصة . ولم يؤيد أحد من أعضاء المجموعتين التوجه العالمي لعلم الاجتماع.

ثالثًا : بالنظر إلى أنصار المحلية الخالصه لعلم الاجتماع والقائلين بعدم امكان تحقيق العالمية ، إما لطبيعة العلم وموضوعاته وأهدافه ، وإما في المرحلة الحالية لتقدم العلم منهجيا ونظريا وتطبيقيا...، نجد أن أعلى نسبة كانت نسبة الجزائريين ٥٠٪ ، يليها المصريين ٣٠٪ ، يليها السودانيين ٢٥٪ ، وأخيراً جاء السعوديون ١٠٪ .

رابعًا : بالنظر إلى المجموع الكلي للخيارات بالنسبة للمجموعات الأربع نجد أن أعلى نسبة كانت للجمع بين المحلية والعالمية بنسبة ٥ر٦٢٪ ، يليها لأنصار المحلية الخالصة ٩ر٢٢٪ ، وأخيراً جاءت نسبة أنصار العالمية الخالصة ٦ر١٤٪.

خاتمة البحث

أبرز النتائج العامة للبحث

القسم الأول

مقدمة :

مقدمة :

سبق أن أوضحنا أننا في مشروعنا البحثي الاستطلاعي حول تصورات المشتغلين بعلم الاجتماع في بعض الدول العربية حاولنا التعرف على تصورات بعض المشتغلين بعلم الاجتماع في بعض الدول العربية لطبيعة العلم ومنطلقاته ونظرياته ومناهجه ومدى الاستفادة منه في تنمية العالم العربي ومواجهة مشكلاته وأزماته ، خاصة المشكلات الساخنة أو الملحة ، ومعوقات هذه الاستفادة ، وكيفية تجاوزها أوالتغلب عليها ..الخ

وقد طبقنا البحث على مجموعة من الأساتذة الممارسين للتدريس والبحث العلمي من الحاصلين على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، والذين أتيح للباحث الاتصال بهم شخصيا والتعرف على تصوراتهم وتقويماتهم لقضايا العلم ، من خلال استبانة مقننة أعدت بدقة وشارك عدد كبير من الأساتذة ذوي الخبرات الطويلة في تحكيمها ، ومن خلال مناقشات تمت خلال لقاءات متوالية معهم . ولا يدعي الباحث أن آراء وتصورات هؤلاء الأساتذة تمثل تصورات كل المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، ولا حتى أنها تمثل تصورات المشتغلين بعلم الاجتماع في بلادهم ، ولكنها تصورات تعكس أفكار قطاع واسع من المشتغلين بهذا العلم في بلادهم وفي العالم العربي بشكل عام.

وقد قسمنا الأساتذة الذين قمنا بالتطبيق عليهم إلى أربع معلومات:

أولاً : مجموعة المصريين وعددهم (٢٠) أستاذاً

ثانيًا : مجموعة السعوديين وعددهم (٢٠) زستاذًا .

ثالثًا : مجموعة السودانيين وعددهم (٤) ستة أساتذة .

رابعًا: مجموعة الجزائريين وعددهم (٤) أربعة أساتذة .

وقسمنا مشروعنا البحثي هذا إلى ثلاثة أقسام . نعرض هنا النتائج العامة للقسم الأول :

١- القسم الأول يعرض فيه الإطار المنهجي والنظري للبحث ويعالج مجموعة من القضايا التي تم استطلاع آراء الأساتذة المبحوثين حولها.

القضية الأولى : تصور أهداف علم الاجتماع كما يمارس في المجتمع العربي أو الواقع المحلي لمجتمع الأستاذ الذي نستطلع آراءه.

القضية الثانية : تصور الأساتذة المدروسين للعوامل التي عوقت علم الاجتماع عن الوصول لقوانين أو تعميمات تتجاوز النسبيات الثقافية والتاريخية للظواهر الاجتماعية .

القضية الثالثة : تصور الأساتذة لمدى ضرورة الانطلاق في الدراسات الواقعية أو الميدانيه من أطر نظرية موجهة ومسبقة .

القضية الرابعة : تصورهم لأبرز النظريات الأكثر ملاءمة لدراسة الواقع العربي والمحلي، وتقويمهم للنظريات الرئيسة المطروحة في أدبيات العلم في ضوء معيار الملاءمة لفهم وتطوير الواقع المحلي.

القضية الخامسة : استطلاع آرائهم حول مدى تحقيق بعض النظريات في علم الاجتماع للشروط النظرية العلمية بالمعايير المنهجية والنظرية المتفق عليها.

القضية السادسة : التعرف على تصوراتهم بصدد أنسب المناهج المناسبة لدراسة الواقع العربي. الكمية أم الكيفية أم كليهما .

القضية السابعة: التعرف على تصوراتهم لمصادر المعرفة في علم الاجتماع

القضية الثامنة : التعرف على مدى موافقتهم ووعيهم بتأثير العوامل العقائدية والايديولوجية والخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمناخ السياسي والفكري والاقتصادي العام في المجتمع على البحوث والنظريات الاجتماعية .

القضية التاسعة : وتتمثل في التعرف على تصور الأساتذة المبحوثين لامكان تحقيق العالميه في علم الاجتماع بالمعنى الذي أوضحه البحث، أم أنهم يتصورونه على أنه علم محلي بالضرورة . بالمعنى الذي حددناه كذلك . أم أنه يحقق التوفيق والانتقاء بين التوجهات العالمية أوالدولية والتوجهات المحلية .

هذه القضايا تشكل القسم الأول.

القسم الثاني:

ويركز على التعرف على آراء الأساتذة بصدد دعاوى المحلية والعالمية ، والاستقلال والتبعية ، وكيفية تحقيق الاستقلالية ، وأهم معوقاتها ، والدور الذي يمكن لعلم الاجتماع أن يسهم به في تنمية واقع المجتمعات العربية .

القسم الثاني :

ويركز على التعرف على آراء الأساتذة برصد (دور المنطلقات الثقافية والدينية في بناء نظرية سوسيولوجية عربية) وتصورهم لأهمية دعم أو إلغاء المنطلقات والعوامل الدينية عند صياغة نظرية عربية في علم الاجتماع ، والتعرف على تصورهم لمدى امكانية قيام مثل هذه النظرية أصلا. وأيضا تستهدف التعرف على تصورهم لمصادر النماذج المعيارية التي نحتاج إليها في بحوث ودراسات علم الاجتماع التطبيقي بفروعه المختلفة ، وحتى في بعض الفروع النظرية للعلم كالإدارة والتنمية والانحراف والمشكلات الاجتماعية ... الخ كذلك محاولة استطلاع آراء الأساتذة حول العلاقة بين صناع البحث وصناع القرار في العالم العربي ومعوقات توظيف علم الاجتماع بشكل جيد في خدمة التنمية في الواقع العربي.

ونوجز فيما يلي أهم نتائج تطبيق القسم الأول من المشروع البحثي الحالي.

أهم نتائج دراسة القضية الأولى :

أولاً : اتفقت مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين على الأهمية الكبرى لبعض الأهداف لدرجة تقارب أو تطابق النسب المئوية (في غاية الأهمية ، ومهمه إلى حد كبير ، **وفيما يلي تحليل لأوجه الاتفاق**.:

أ - فهم الواقع الاجتماعي والثقافي داخل المجتمعات ، وكانت النسبة ١٠٠٪ في المجموعات الثلاث. وهنا اختلفت مجموعة الجزائريين حيث كانت النسبة ٥٠٪ فقط.

ب - مواجهة المشكلات الساخنة أو الملحة داخل المجتمع ، وكانت النسبة ٨٥٪ لدى المصريين ، ٩٠٪ لدى السعوديين ، ٧٥٪ لدى السودانيين. وقد اقتربت النسبة لدى الجزائريين مع النسب المذكوره حيث بلغت١٠٠٪.

ج - رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية ، فقد وصلت النسبة لدى المصريين إلى ٩٠٪ ، ولدى السعوديين إلى ٩٠٪ كذلك ، ولدى السودانيين إلى ٧٥٪ ، وسارت مجموعة الجزائريين في نفس التوجه حيث وصلت النسبة لديهم إلى ١٠٠٪.

د - خدمة كل أعضاء المجتمع وعدم الاقتصار على الصفوات أو فئات خاصة حيث وصلت النسبة إلى ٩٠٪ لدى كل من مجموعتي المصريين والسعوديين ، وقد انخفضت النسبة لدى مجموعة السودانيين إلى ٥٠٪. وهنا اختلفت مجموعة الجزائريين حيث وصلت النسبة عندهم إلى ٢٥٪ فقط، ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء عدة عوامل ، منها العدد الكلي للأساتذة المطبق عليهم البحث من كل مجموعة ، حيث كان عدد الجزائريين (٤) فقط وهو ماأمكن الاتصال به مباشرة ، لذلك يمكن

تفسير الاختلاف في ضوء طبيعة الواقع المحلي في المجتمعات المدروسة، وفي ضوء التوجهات النظرية والمنهجية للأساتذة المبحوثين .

هـ - كذلك لوحظ التقارب بين مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين بشأن هدف الوصول إلى القوانين والتعميمات الحاكمه للظواهر والعمليات وموضوعات الدراسة في العلم ، فقد وصلت النسبة لدى المصريين إلى ٨٠٪ ، وعند السعوديين إلى ٨٥٪، وانخفضت عند مجموعتي السودانيين إلى ٧٥٪ ، والجزائريين إلى ٥٠٪.

ثانيًا : حدث اختلاف كبير بين المجموعات من حيث النسب المعبرة عن أهمية بعض الأهداف على النحو التالي (النسب ، الفئات (في غاية الأهمية. ومهمة إلى حد كبير)

أ - الهدف المتصل بتنمية وعي الناس بواقعهم الاجتماعي والثقافي فقد وصلت النسبه لدى المصريين إلى ٣٠٪ ، ولدى السعوديين إلى ٧٠٪ ، ولدى السودانيين إلى ٧٥٪ ولدى الجزائريين إلى ٢٥٪.

ب - الهدف المتصل بتحقيق أهداف سياسية . فكانت النسبة بين المصريين ٤٥٪ ، ولدى السعوديين ٢٥٪ ، ولدى السودانيين ٥٠٪ ، ولدى الجزائريين ٢٥٪ .

ج - اتفقت المجموعات الأربع على استبعاد الهدف الخاص بخدمة بعض الصفوات أو النخب الاجتماعية Elitesمن الأهمية الكبرى على مستوى (في غاية الأهمية ومهم إلى حد كبير) حيث وصلت النسبة صفرًا في جميع المجموعات.

ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء اختلاف أعداد كل مجموعة ، وفي ضوء ظروف كل مجتمع من مجتمعات الأساتذة المبحوثين ، وفي ضوء المدارس والمنطلقات والنظريات التي ينطلق منها كل أستاذ ، وفي

المدارس والمنطلقات والنظريات التي ينطلق منها كل أستاذ ، وفي ضوء الخلفيات الثقافية والفكرية لهم ... وهذه الاختلافات ليست من بين اهتماماتنا البحثية هنا ، وهناك ملاحظة يجدر التنبيه إليها وهي أن هذه الاختلافات ليست قاصرة على المجموعات كوحدات ، ولكنها تمتد لتشمل أعضاء كل مجموعة أو المشتغلين بعلم الاجتماع على مستوى الدولة الواحدة .

ثالثاً : بحساب متوسط النسب المئوية للذين قوموا العوامل المطروحه (وهي هنا أهداف العلم) تحت فئتي (في غاية الأهمية ومهمة إلى حد كبير) للمجموع الكلي للمجموعات الأربع (كل الأساتذة في كل الدول المدروسه) ، ***أمكن لنا ترتيب أولويات الأهداف على النحو التالي:***

الهدف الأول:رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية ٧٥ر٨٨٪

الهدف الثاني:مواجهة المشكلات الساخنة أو الملحة داخل المجتمع ٥ر٨٧٪

الهدف الثالث: فهم الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمعات ٥ر٨٧٪

الهدف الرابع : الوصول إلى قوانين وتعميمات ٥ر٧٢٪

الهدف الخامس: خدمة كل أبناء المجتمع بلا استثناء ٧٥ر٦٣٪

الهدف السادس: تنمية وعي الناس بواقعهم ٥٠٪

الهدف السابع : تحقيق أهداف سياسية ٥ر٤٢٪

الهدف الثامن:خدمة الصفوات(السياسية أوالاقتصادية أو الاجتماعية) صفر

رابعاً : يكشف هذا النسق للأولويات على مستوى كل مجموعة على حدة وعلى مستوى المجموعات الأربع مجتمعه عن أن الأساتذة المدروسين يضعون ثقلا كبيرا لأهمية الأهداف التطبيقية (رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية ، ومواجهة المشكلات الملحة داخل المجتمع) وقد جاء بعد ذلك هدف

يقع على الحدود بين الأهداف النظرية والتطبيقية وهو (فهم الواقع الاجتماعي والثقافي داخل المجتمعات) وقد جاء ترتيبه الثالث . وجاء بعد ذلك هدف نظري منهجي وهو الوصول إلى القوانين والتعميمات، ثم توالت بعد هذه الأهداف.

ثانيًا - أهم نتائج دراسة القضية الثانية :

١ - تقاربت النسب المئوية لمن يرون أن بعض العوامل تقع في فئتي (في غاية الأهمية ، ومهمه إلى حد كبير) ، وذلك بالنسبة لغالبية المجموعات، بالنسبة لأغلب العوامل: مثال هذا .

أ - أكدت غالبية المجموعات أهمية عامل الاختلاف حول المصطلحات والمفاهيم ، وعامل نقص الدراسات المقارنة Comparative وعبر الثقافية Cross Cultural، وعامل الحاجة إلى تطوير مناهج وطرق البحث ، وعامل طبيعة العلم وموضوعاته) ، كعوامل معوقة لوصول علم الاجتماع إلى قوانين وتعميمات.

ب - تتفق غالبية المجموعات في تقويم أهمية حداثة العلم النسبية .

٢ - تباينت تقويمات الجماعات الأربع كثير بالنسبة لبعض العوامل مثل (عامل المصالح التي يدافع عنها الباحثون ، وعامل الاتجاهات والأهداف التي تفرضها مصادر التمويل، وعامل غياب نموذج إرشادي متفق عليه

٣ - بحساب متوسط النسب المئوية داخل المجموعات الأربع لفئتي (في غاية الأهمية ، ومهم إلى حد كبير) ، **نخلص إلى ترتيب العوامل حسب الأهمية في نظر جميع الأساتذة الذين شملتهم الدراسة على النحو التالي:**

العامل الأول: الاختلاف حول المفاهيم والمصطلحات ٥ر٩٢٪

العامل الثاني: نقص أو عدم كفاية الدراسات المقارنه أو عبر الثقافية ٢٥ر٨١٪

العامل الثالث: عدم كفاية مناهج وطرق البحث وحاجتها للتطوير ٢٥ر٧٦٪

العامل الرابع: تدخل المعتقدات والايديولوجيات ٧٥٪

العامل الخامس: طبيعة العلم والموضوعات المدروسه ٥ر٧٢٪

العامل السادس: المصالح الخاصة التي يدافع عنها الباحثون ٥٥٪

العامل السابع : حداثة العلم نسبياً ٥٥٪

العامل الثامن: الاتجاهات المفروضة من مصادر التحويل ٢٥ر٤٦٪

العامل التاسع : غياب نموذج إرشادي متفق عليه بين الباحثين ٧٥ر٣٨٪

ثالثاً - أهم نتائج دراسة القضية الثالثة :

تتصل هذه القضية بمحاولة التعرف على موقف الأساتذة المدروسين من الانطلاق في الدراسات الميدانية من نظريات موجهة . **وقد كشفت الدراسة عن عدة نتائج عامة نوجزها فيما يلي:**

١- أكد غالبية الأساتذة في أغلب المجموعات الأربع أهمية الانطلاق في دراسة الواقع من بناءات نظرية موجهة ، ولكن ليس بالضرورة في كل الأبحاث. فالأمر يتوقف في نظرهم على طبيعة الموضوعات والمشكلات والظواهر المدروسة ، وطبيعة المتغيرات المراد فحص العلاقة بينها أو فهم العوامل المؤدية إليها . وقد وصلت نسبة الموافقين ولكن ليس في كل البحوث إلى ٦٠٪ بين المصريين ، ٦٥٪ بين السعوديين ، ٥٠٪ بين السودانيين ، ٧٥٪ بين الجزائريين .

٢ - كذلك تقاربت المجموعات الأربع في نسب الموافقة المطلقة على الانطلاق من نظريات في كل البحوث الميدانية لتوجيه خطوات البحث وارشاد الباحث للموضوعات الجديرة بالدراسة، ولا نسب المناهج

والأدوات ، ولا نسب التوجهات في التفسير ... الخ . فقد وصلت النسب بين المصريين إلى ٣٥٪ ، وبين السعوديين إلى ٢٠٪ ، وبين السودانيين إلى ٢٥٪ ، وبين الجزائريين إلى ٢٥٪.

٣ - كذلك فقد تماثلت نسبة الرافضين رفضا مطلقا للانطلاق في أية دراسة ميدانية من نظرية أو نظريات مسبقة ، حتى يضمنوا الحيدة والموضوعية واستبعاد تأثير العوامل الذاتية في التفسير.. الخ .فقد وصلت النسبة إلى ١٥٪ بين كل من مجموعتي المصريين والسعوديين ، و٢٥٪ بين السودانيين. أما مجموعة الجزائريين فلم يؤيد هذا الرأي أحد وكانت النتيجة صفراً .

٤ - *إذا أخذنا المجموع الكلي للمجموعات الأربع يتضح الآتي:*

أ - غالبية الأساتذة يؤيدون أهمية الانطلاق في الدراسات الميدانية من بناءات أو أطر نظرية موجهة ولكن ليس في كل البحوث، والأمر يتوقف على عوامل كثيرة ذكرنا بعضها بنسبة ٥ر٦٢٪.

ب -جاء في المرتبة الثانية نسبة الأساتذة الذين يؤيدون ضرورة الانطلاق في كل البحوث الميدانية من نظريات موجهة بنسبة ٩ر٢٢٪.

ج - جاء في المرتبة الثالثة نسبة الأساتذة الذين لايوافقون إطلاقا على الانطلاق في البحوث الميدانية من أية نظرية مسبقةبنسبة ٦ر١٤٪.

رابعًا - أهم نتائج دراسة القضية الرابعة :

أسفر استطلاع آراء المجموعات الأربع حول أنسب النظريات المطروحه في علم الاجتماع لفهم ودراسة وتطوير الواقع الاجتماعي في المجتمع العربي عن مجموعة من النتائج العامة نوجز أهمها فيما يلي:

أولاً : احتلت النظريات البنائيه الوظيفيـة المكانة والأولوية الأولى عند

المجموعات الأربع المدروسة .

ثانيًا :احتلت النظريات النفسية المرتبة الثانية لدى مجموعة المصريين والسعوديين والسودانيين ، بينما احتلت النظرية التطورية المكانة الثانية عند مجموعة الجزائريين .

ثالثًا : احتلت النظريات الراديكالية والصراعية المرتبة الثالثة في نسق الأولويات عند فهم الواقع العربي عند مجموعات المصريين والسودانيين والجزائريين أما عند مجموعة السعوديين فقد جاء في المرتبة الثالثة النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو وطنية .

رابعًا : احتلت النظريات التي تنطلق من منطلقات دينية أو وطنية المرتبة الرابعة عند مجموعة المصريين والسودانيين ، واختلفت في هذه النقطة أيضا المجموعة السعودية ، حيث جاءت النظريات الراديكالية والصراعية في المرتبة الرابعة .

خامسًا : جاءت النظريات التطورية في المرتبة الخامسة عند مجموعتي المصريين والسعوديين ، أما عند مجموعة السودانيين ، فقد تساوت النظريات الصراعية ، والنظريات المنطلقة من المنطلقات الدينية أو القومية أو الوطنية ، والنظريات التطورية ، من حيث مستوى الأهمية معبرًا عنها بالنسب المئوية للخيارات. وأخيرًا فإن النظرية التطورية احتلت المرتبة الثانية لدى مجموعة الجزائريين وإن كانت النسبة المئوية للأهمية تطابقت مع مجموعة السودانيين .

سادسًا : بحساب المتوسط الحسابي للنسب المئوية لمن قوموا النظريات (في غاية الأهمية ، ومهمة إلى حد كبير) لجميع الأساتذة الذين تشتمل عليهم المجموعات الأربع يتضح مايلي:

أ - حازت النظرية البنائية النسبة الأكبر وجاءت في المرتبة الأولى من الأهمية بنسبة ٨٠٪

ب - جاءت النظريات النفسية (الرمزية التفاعليه والاثنوميثولولوجيا والفينومينولوجيا والفعل الاجتماعي والتبادلية ... الخ) في المرتبة الثانية للأهميه بنسبة ٥٥٪

ج - جاءت النظريات المنطلقة من منطلقات دينية أو وطنية أو ثقافية في المرتبة الثالثة بنسبة ٧٥ر٤٣٪

د - جاءت النظريات الراديكاليه والصراعية في المرتبة الرابعة للأهمية بنسبة ٧٥ر٣٨٪

هـ- وأخيراً جاءت النظريات التطورية في المرتبة الخامسة والأخيرة للأهمية بنسبة ٣٥٪

خامسا - تحليل نتائج التطبيق للقضية الخامسة :

وهذه القضية يتصل بمدى تصور الأساتذة المبحوثين لظهور نظريات في علم الاجتماع حققت شروط النظرية العلمية (الموضوعية ، الحيده ، تحديد المفاهيم ، صدق التعميم، الإتساق والارتباط المنطقي بين القضايا ، الاستناد إلى بحوث واقعية ، إمكانية الاختبار والتطبيق والتكذيب...الخ)

وقد كشفت الإجابات عن عدة نتائج نوجزها فيما يلي:

أ : أكبر النسب بين المصريين (٤٥٪) والسعوديين (٦٠٪)والجزائريين (٥٠٪) يرى أصحابها أن علم الاجتماع قد وصل إلى نظريات تحقق الشروط المطلوبة للنظريات العلمية إلى حد ما أو بشكل جزئي ، بمعنى أنها حققت بعض الشروط وليس كلها .

ب - نسب كبيرة من الأساتذة المصريين (٤٥٪)والسعوديين (٣٠٪) ، والسودانيين (٧٥٪) والجزائريين (٢٥٪) يؤكدون على عدم الموافقة اطلاقا على أن أي من النظريات المطروحه في علم الاجتماع حققت كل أو حتى غالبية الشروط المطلوبة للنظرية العلمية .

ج - كانت نسبة الذين وافقوا تماما على أن بعض نظريات علم الاجتماع قد حققت شروط النظرية العلمية أو غالبية الشروط قليلة جدا لدى المصريين (١٠٪) ، ولدى السعوديين (١٠٪) . أما بالنسبة للجزائريين فقد كانت النسبة أكثر ارتفاعاً (٢٥٪).

د - اختلفت مجموعة السودانيين عن المجموعات الثلاث حيث كانت أعلى نسبة ٧٥٪ تؤكد أن علم الاجتماع لم يتوصل إطلاقا إلى أية نظرية حققت الشروط الواجب توافرها في النظرية العلمية ولاحتى غالبية هذه الشروط، وذهب ٢٥٪ إلى أن بعض النظريات حققت قدراً من هذه الشروط فقط، ولم يوافق أحد على أن هناك نظريات حققت الشروط كامله أو حتى أغلبها .

هـ- إذا نظرنا إلى المجموع النهائي لجميع الأساتذة من المجموعات الأربع نجد أن النصف (٥٠٪) يوافقون على أن بعض نظريات علم الاجتماع حققت بعض شروط النظرية العلمية ، وجاء في المرتبة الثانية (٦ر٣٩٪) نسبة أولئك الذين يؤكدون عدم الموافقة إطلاقا على توصل العلم إلى نظريات تحقق كل أو أغلب شروط النظرية العلمية . وأخيراً جاءت النسبة الأقل(٤ر١٠٪) هي التي وافق أصحابها على ظهور نظريات تحقق أغلب شروط النظرية العلمية .

النتائج العامة لتحليل القضية السادسة :

١ - الغالبية العظمى من المجموعات الأربع اتفقت على أهمية المزاوجة بين المناهج الكمية والكيفية في الدراسات الميدانية للأسباب التي ذكرت في عرض النتائج التفصيلية .

٢ - عبرت نسبة قليلة جداً (١٠٪ من المصريين ، ٥٪ من السعوديين) عن تأييدها المطلق للمناهج الكمية فحسب، أو الكيفية فقط.

٣ - لم يذهب أحد من مجموعة السودانيين إلى تأييد المناهج الكمية وحدها، ولكن ذهب أستاذ واحد فقط إلى القول بكفاية المناهج الكيفية

وحدها لفهم الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمعات العربية بنسبة ٢٥٪

٤ - لم يذهب أحد من مجموعة الجزائريين إلى تأييد المناهج الكيفية وحدها ، ولكن ذهب أستاذ واحد إلى القول بكفاية المناهج الكمية وحدها في تحقيق أهداف الدراسة في علم الاجتماع(بنسبة ٢٥٪).

٥ - وبالنظر إلى المجموع الكلي لاجابات جميع الأساتذة في كل المجموعات نجد أن الغالبية العظمى ٤ر٨٣٪ تؤيد المزاوجة بين المناهج الكمية والكيفية كضرورة منهجية لفهم الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي، ، وقد تساوت نسبة الذين يؤيدون المناهج الكمية وحدها ، أو الكيفية وحدها ، حيث وصلت النسبه ٣ر٨٪ لكل خيار على حده .

سابعًا - النتائج العامة لتحليل القضية السابعة :

تتصل هذه القضية بتصور مصادر المعرفة في دراسات وبحوث علم الاجتماع كما يتصورها الأساتذة المبحوثين . ***وقد كشفت الاجابات عن عدة نتائج أبرزها مايلي:***

١ - اشتركت المجموعات الأربع في وضع المصادر الحسية (الملاحظة ومشاهدات الباحث واحتكاكه المباشر بالواقع في شكل مقابلات ومسوح واستبانات واجراء تجارب سواء في شكلها الطبيعي أو الاصطناعي أوالاحصائي..)وذلك من خلال الدراسات الميدانية الامبيريقية في المرتبة الأولى من الأهمية كمصادر للمعرفة في علم الاجتماع.

٢ - اتفقت مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين والجزائريين في وضع المصادر العقلية ، متمثلة في استنباط الباحثين للعلاقة بين المتغيرات والظواهر، والخروج باستنتاجات أو استنباطات عقلية ، أوالربط بين الظواهر المدروسة (علاقات علية أو وظيفية أو جدلية أو

عـارضــة ... الخ) اســتناداً إلى أعــمــال العــقل في تحليل المادة الخــام المجمعة من رصد الوقائع في المرتبة الثانية وقد تماثلة نسبة الأهمية لهذا المصدر عند السودانيين مع المصادر الدينية .

٣ - اتفقت مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين والجزائريين ، في وضع المصادر الدينية في المرتبة الثالثة كمصدر من مصادر المعرفة السوسيولوجية بعد المصادرالحسية والعقلية ، وقد تطابقت نسبة الأهمية لهذا المصدر مع المصادر العقلية عند السودانيين ومع الحس البحثي عند الجزائريين ..

٤ - اتفقت المجموعات الأربع في وضع المصادر الذاتية (الحس البحثي عند الباحث، ورؤيتـه الشـخـصـيـة ، وقناعـاته الذاتيـة ...) في المرتبـة الرابعة عند تقويم مصادر المعرفة السوسيولوجية ، وإن تطابقت أهمية هذا المصدر مع المصادر الدينية عند الجزائريين .

خامسا-يجب فهم هذا التقويم لمصادر المعرفة ، لافي ضوء الأهمية المطلقة لكل مصدر، ولكن في ضوء أهمية كل مصدر في إفراز المعرفة في إطار علم الاجتماع ، وفي ضوء تركيز هذا العلم على فهم ورصد الوقائع والمتغيرات الاجتماعية ومحاولة استنباط العلاقات المختلفة بينها.

سادساً : أكدت كل المجموعات على أهمية كل المصادر المطروحة للمعرفة ولم تستبعد أي منها ، كما أكدت على أهمية توظيف كل مصدر فيما يصلح له ، ممايشير إلى وعي الأساتذة بأهمية هذه المصادر جميعها وإن اختلفت وظيفة ودور كل مصدر في بناء المعرفة السوسيولوجية .

سابعًا : بحساب متوسط النسب المئوية لمن قوّموا مصادر المعرفة بأنها (في غاية الأهميـة ، ومهمـة إلى حد كبير) لجميع المبحوثين في جميع المجموعات الأربع، نجد *أن ترتيب المصادر حسب أهميتها كما يلي:*

أ - المرتبة الأولى المصادر الحسية ١٠٠٪

ب - المرتبة الثانية المصادر والاستنباطات العقلية ٢٥ر٧٦٪
ج - المرتبة الثالثة المصادر الدينية ٦٥٪
د - المرتبة الرابعة المصادر الذاتيه ٥ر٥٢٪

ثامنًا - النتائج العامة لتحليل القضية الثامنه:

تتصل هذه القضية بتدخل المعتقدات والايديولوجيات وخلفيات الباحثين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمناخ العام في المجتمع (السياسي والفكري والاقتصادي... الخ) على بحوث ونظريات ودراسات علم الاجتماع اعتباراً من اختيار موضوع أو مشكلة البحث، وحتى تفسير النتائج ، مروراً بصاغة الأسئلة أوالفروض واختيار منهج وأدوات البحث وأساليب التحليل الاحصائي والسوسيولوجي المناسبة . ***وقد أسفرت الاجابات عن عدة نتائج نوجزها فيما يلي:***

أولاً : تقارب النسب بين مجموعات المصريين والسعوديين والجزائريين في مجال الموافقة إلى حد ما على تدخل العوامل المذكورة في بعض البحوث ، وكانت النسب على التوالي ٥٠٪ ، ٦٥٪، ٥٠٪ . وهذه هى النسب الأكبر بين النسب الثلاث في مجموعتي المصريين والسعوديين ، وهي نسبة مماثله تماما لنسبة الموافقين بشكل كامل على انطباق هذه العوامل في جميع البحوث لدى مجموعة الأساتذة الجزائريين .

ثانيًا : تطابقت تماما نسبة الذين عبروا عن الموافقة التامة على صدق القضية المذكوره وانطباقها على جميع البحوث في علم الاجتماع ، لدى مجموعتي السودانيين والجزائريين ، حيث كانت ٥٠٪ في كل مجموعة.

ثالثًا : كانت النسبة الأكبر لدى مجموعة الأساتذة السودانيين في اتجاه الموافقة التامه على تدخل العوامل المذكوره في كل بحوث علم الاجتماع (٥٠٪) ، وكانت أقل نسبه بين المجموعات هي مجموعة الأساتذة السعوديين

(٢٠٪) ، يلي ذلك مجموعة المصريين (٣٥٪) . أما الجزائريين فقد كانت النسبة (٥٠٪) وهذه تماثل تماما نسبة الجزائريين الموافقين على صدق القضية المذكوره إلى حد ما فقط، وفي بعض البحوث وليس كلها.

رابعًا : تقاربت نسبة الرافضين للقضية بشكل مطلق، بمعنى إنكار أثر العوامل المذكورة على بحوث ودراسات علم الاجتماع ، بين مجموعات المصريين والسعوديين ، حيث كانت على الترتيب ١٥٪ ، ١٥٪، وبلغت لدى السودانيين ٢٥٪ . أما مجموعة الجزائريين فلم يذهب أحد منهم إلى رفض القضية بشكل كامل.

خامسًا : ***بالنظر إلى المجموع الكلي للمجموعات الأربع نجد مايلي:***

أ - الغالبية العظمى لجميع الأساتذة (١ر٥٤٪) وافقت على القضية إلى حد ما وفي بعض البحوث وليس كلها .

ب - يلي ذلك الذين وافقوا على القضية بشكل مطلق وفي جميع البحوث (٣ر٣١٪).

ج - وجاء في الترتيب الثالث والأقل نسبة الذين رفضوا القضية بشكل مطلق وفي جميع البحوث(٦ر١٤٪)

تاسعًا : أهم نتائج تحليل القضية التاسعة :

تتصل هذه القضية بمدى رؤية المبحوثين لعلم الاجتماع على أنه يمكن أن يحقق العالميه والاتفاق ، أم أنه علم محلي بالضرورة ، أم أنه يمكن أن يحقق الالتقاء بين متطلبات العالمية والمحلية ؟ ***وقد كشف البحث عن عدة نتائج نوجزها فيما يلي:***

أولاً : الغالبية العظمى من مجموعات المصريين والسعوديين والسودانيين تؤكد إمكانية المزاوجة والالتقاء بين التوجهات المحلية والعالمية في دراسات علم

الاجتماع . وقد كانت نسبة السودانيين هي الأعلى ٧٥٪ ، يليها نسبة السعوديين ٧٠٪ ، وأخيراً نسبة المصريين ٥٥٪.

ثانياً : انقسمت مجموعة السودانيين الجزائريين إلى قسمين ، أحدهما أيد أمكانية الالتقاء بين العالمية والمحلية ، والآخر شايع التوجهات المحلية الخالصه . وقد كان القسمان متساويان تماما داخل المجموعة الجزائرية (٥٠٪) لكل قسم . أما داخل المجموعة السودانية فقد أيدت الغالبية العظمى (٧٥٪) امكانية الالتقاء والتوفيق بين متطلبات العالمية والمحلية .

وكانت النسبة الأقل في صالح التوجه المحلي الخالص بنسبة ٢٥٪. ويلاحظ أن أي من أعضاء المجموعتين لم يؤيد التوجه العالمي الخالص.

ثالثاً : بالنظر إلى أنصار المحلية الخالصه في توجهات الدراسة في علم الاجتماع ، والقائلين باستحالته تحقيق العالمية والاتفاق في ذلك العلم ، إما لطبيعة العلم وطبيعة موضوعاته ومناهجه وأهدافه ، وإما لظروف العلم خلال المرحلة الحالية من تقدمه سواء على المستوى النظري أوالمنهجي، نجد أن أعلى نسبة كانت بين مجموعة الجزائريين (٥٠٪) يليها مجموعة المصريين (٣٠٪) ، يليها السودانيين (٢٥٪) يليها السعوديين (١٠٪).

رابعاً : بالنظر للمجموع الكلي للخيارات للمجموعات الأربع مجتمعه يمكن تصنيف الاجابات كما يلي:

أ - أعلى النسب كانت للتوفيق والالتقاء بين التوجهات المحلية والعالمية ٥ر٦٢٪.

ب - جاء في المرتبة الثانية القائلين بالمحلية الخالصه ٩ر٢٢٪.

ج - جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة القائلين بالعالمية الخالصة ٦ر١٤٪.

تعقيب عام:

هذه النتائج لايمكن الإدعاء بأنهاتمثل رؤية كل المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي أو توجهاتهم النظرية والمنهجية أومنطلقاتهم الفكرية ، كما لايمكن الادعاء منهجيا أنها تمثل جميع المشتغلين بعلم الاجتماع في دول كل مجموعة ، ذلك لأن الأساتذة الذين تمت دراسة آرائهم وتصوراتهم ، هم الذين أمكن للباحث الاتصال بهم وبشكل عمدي . لكن هذا لايخلو من فائدة ، فهي أول دراسة استطلاعية واقعية من هذا النوع تجري في العالم العربي. كذلك فإنها فيما نعلم أول دراسة تعالج مجموعة مكثفة من القضايا الرئيسة المطروحة في العلم من خلال رؤية واقعية أبداها أساتذة من دول أربع . ولا شك أن هذه الدراسة- على الرغم من التحفظات المنهجية التي أوردها -تمدنا بمجموعة من المؤشرات لاهتمامات وتصورات وتوجهات بعض المشتغلين بهذا العلم في بعض الدول العربية ، ولا شك أنها تعكس صورة لاهتمام قطاعات أوسع من المهتمين بهذا العلم . يضاف إلى كل هذا أن هذا البحث الميداني القائم على الاتصال المباشر بين الباحث والأساتذة المبحوثين ، يمكن أن يفتح آفاقًا خصبة وهامه لإجراء بحوث أخرى أكثر تخصصا وأكثر تعمقا وأكثر منهجية . وهذا في حد ذاته إسهام رئيس من اسهامات هذاالبحث. فالبحث الحالي ذات طابع استطلاعي تناول قضاياكثيرة متشابكة وساخنة بصدد توجهات العلم والعلماء النظرية والمنهجية والتطبيقية ، المحلية والدولية، وعالجت قضايا ساخنه مثل الاستقلال والتبعية ،ومثل العلاقة بين الأكاديميين والمسؤولين التنفيذيين ، ومثل أوجه توظيف علم الاجتماع في العالم العربي. ولاشك أن هذه القضايا ، وإن كان قد سبق طرحها على مستوى بحوث نظرية ، إلا أنها في حاجة إلى استطلاع آراء أبناء العلم بصددها وهذا ماحاولته هذه الدراسة .

ولعل من أهم المعوقات التي قابلت هذا البحث عدم وجود احصاءات

دقيقة لدى بعض الدول العربية بالحاصلين على الدكتوراه في علم الاجتماع ، ولا بيان بأسمائهم ، كذلك فإن هناك إشكالية الاتصال أو التواصل بين هؤلاء العاملين في مجال علم الاجتماع . هذا التواصل غير متحقق على مستوى المجتمع الواحد فما بالنا على مستوى العالم العربي كله .

هناك إشكالية أخرى صادفت الباحث وهي كثرة أعباء الأساتذة مما كلف الباحث كثيراً من الوقت والجهد للحصول على الاستمارات منهم بعد تعبئتها ، ولاشك أن تعبئة الاستمارة أمر مجهد ويحتاج لوقت ، ولهذا فإن الباحث يقدر لكل الأخوة المشاركين تفضلهم ونعتبرهم جميعًا مشاركين في هذا البحث ، فلهم كل الشكر والتقدير.

وهناك العديد من الصعوبات الأخرى ، لكن أرجو أن تنشط الجمعيا ت والهيئات المتصلة بعلم الاجتماع في العالم العربي في حصر العاملين في هذا الميدان بالأسماء وإعداد احصاءات دقيقة عنهم ، وتحقيق التواصل بينهم بغض النظر عن الاختلاف في الانتماءات الفكرية أوالنظرية أو في المنطلقات والرؤى والتصورات. حقيقة هناك منتديات وجمعيات علمية ، لكنها قاصرة على أولئك المشاركين في تبني توجهات معينة ، وهناك جمعيات لعلم الاجتماع داخل بعض الدول العربية ، لكنها لم تقم بدورها في تنمية العلم وأتاحة مجالات النشر وخدمة الأعضاء وتحقيق التواصل العلمي والفكري بينهم من خلال أبحاث مشتركة ، كما أنها لم تقدم بشكل فعال على دراسة واقع الأمة العربية وإشكالاتها ومعوقات التنمية داخلها ، بشكل مخطط ومدروس وبشكل جماعي وبشكل مقنع للمسئولين التنفيذيين . كذلك لم تقم هذه الهيئات والجمعيات السوسيولوجية بإجراء دراسات مقارنة عبر قطرية يشارك فيها مجموعات بحث متعددة الجنسيات داخل الدول العربية . نحن في أمس الحاجة إلى الأعمال الجماعية والمقارنة ، وإلى التعاون بين الأكاديميين والتنفيذيين ، وإلى الاهتمام بدور علم الاجتماع في بناء وتنمية

المجتمع وطرح أهم مشكلاته وأزماته طرحًا علميا ، والخروج بخطط مدروسه قائمة على أساس الفهم العلمي للواقع الاجتماعي وإذا كان علم الاجتماع في دول الغرب يستثمر استثمارًا ممتازًا لصالح تطور وتنمية تلك المجتمعات ومواجهة جميع مشكلاتها، فإننا يجب أن نسعى سويًا (أكاديميين وتنفيذيين) إلى استثماره وتوظيفه في خدمة تطوير وتنمية مجتمعاتنا . ولاشك أن هذه المهمة تلقى في الدرجة الأولى على عاتق المشتغلين بهذا العلم. ولاشك أن قناعة المسئولين بأهمية البحوث الاجتماعية أمر هام في تدبير التمويل المناسب لهذه الأبحاث من جهه، وفي الأخذ بنتائجها وبناء الخطط على أسس واقعية علمية من جهة أخرى.

وإذا كانت البحوث الاجتماعية اعتادت أن تذيل البحث بمجموعة من التوصيات ، فسوف أرجئ ما أراه من توصيات حتى استكمال البحث بمراحله الثلاث، وذلك حتى تتضح الرؤية أكثر حول توجهات وتصورات وقناعات المشتغلين بعلم الاجتماع الذين يشملهم بحثنا الراهن.

ملاحظات ختامية :

وبشكل عام فإن البحث كشف عن اشكالية كبرى من اشكاليات البحث العلمي في عالمنا العربي، وهي التي تتصل بحرية البحث العلمي، وحرية التعبير عن قناعات الباحث وتوجهاته ، والخوف من التعبير عن هذه القناعات ، فهناك عدد قليل جدًا من المشتغلين بهذا العلم رفض فكرة تعبئة استبانات البحث، والبعض وافق بشرط عدم ذكر اسمه ، والغالبية رفضوا ذكر آرائهم مقرونه بأسمائهم . وقد احترم الباحث كل هذه التحفظات تحقيقًا للأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

كذلك فقد كشف التطبيق عن اشكالية أخرى هي صعوبة التعامل مع أبناء التخصص الواحد، خاصة عندما نكون بصدد دراسة تقويمية للذات ،

واستجلاء تصورات أصحاب التخصص لأطرهم النظرية والمنهجية والتطبيقية ومنطلقاتهم الفكرية ومصادر المعرفة لديهم .... فلكل باحث رؤيته وقناعاته وفكره المختلف تماما عن فكر الآخرين ففي الوقت الذي كان بعض الإخوة الأساتذة متحمساً تماماً لهذا البحث الذي أقوم بإجرائه ، وعلى قناعة تامه بجدواه وأهميته ، كان هناك عدد قليل جداً يشكك في أهمية هذا البحث أو أهمية ماسوف يتوصل إليه من نتائج، أو حتى في إمكان الحصول على معلومات وإجابات صادقة عن الأسئلة المطروحه . ومن خبرة تصل إلى مايقرب من الربع قرن في الاشتغال بهذا العلم ، لايجد الباحث غرابه في مقابلة هذه الظاهرة ، فالخلاف في التصورات والمدارس والنظريات والمناهج والمفاهيم هو سمة هذا العلم ، وقد سبق لبعض الدارسين العرب أن أطلق على هذه الظاهرة اسم البداوة السوسيولوجية ، حيث ينقسم المشتغلون بعلم الاجتماع إلى قبائل متصارعة تتخذ أسماء ومسميات متباينة (فهناك النظريون والتطبيقيون ، وهناك الماركسيون والوظيفيون، وهناك أتباع المدارس الانجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الأمريكية .... الخ)

وكما يقول (معن خليل) فإن (كل قبيلة سوسيولوجية جرى تقسيمها إلى عشائر (وظيفيون ، ووظيفيون جدد، وماركسيون ، وماركسيون جدد..الخ وجرى تقسيم كل عشيرة إلى بطون أو حتى أفخاذ . لقد أصبحت البداوة أفيون علماء الاجتماع العرب)(*).

وفي الوقت الذي يحدث فيه نوع من الالتقاء الفكري Convergence بين أصحاب التوجهات المتصارعة في العرب، سواء على المستويات النظرية أو المنهجية ، تزداد فيه حدة الخلافات الفكرية بين المشتغلين بعلم الاجتماع

(*) انظر: معن خليل عمر. نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، ص ٥٨.

في العالم العربي. ولعل مثل هذه الأبحاث التي نقوم بها ويقوم بها غيرنا تسهم في تنمية الوعي باشكالات علم الاجتماع في العالم العربي لدى المشتغلين به وبالتالي تستثير لديهم الدافعية الكافية لمواجهتها وتحقيق حد أدنى من الاتفاق لديهم لصالح العلم ، ولصالح المجتمعات العربية معا.

وقد لاحظنا في تعليق الأساتذة المبحوثين على أسئلة الاستبانة أن أحداً لم يبرز الحاجة إلى فهم جديد أو إلى استنباط نظريات جديده تنبثق من الواقع الثقافي والتاريخي للعالم العربي، ويظهر أن هناك رضاً بالنظريات الصادرة عن الواقع الثقافي الغربي سواء الوظيفية أو النفسية أو التطورية أو الراديكاليه ، حقيقة أبرز الكثير من الدارسين الأهمية الكبرى للتوجهات الدينيه ، ولكنهم أعربوا عن الرضا بالنظريات الغربية ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظريات الغربية لااعتراض عليها في ذاتها ، وهي تلائم المجتمعات الغربية ، وتعالج قضايا ومواقف واشكاليات وواقع ثقافي يمكن أن يتكرر في مجتمعات عديدة ، وبالتالي تصلح لفهم وتفسير ومواجهة المشكات التي تتصل ببعض جوانب الواقع العربي. لكن الاعتراض الذي يؤكد عليه الباحث، هو في التحزب والتعصب لبعض النظريات دون أخرى بشكل كامل، والاقتصار على استهلاك المنتجات الثقافية الغربية ، وعدم محاولة فحصها وتقويمها في ضوء الواقع العربي، والإضافةإليها مايتطلبه هذا الواقع من أساليب للفهم والتفسير والمواجهة ، سواء على مستوى التنظير أو مستوى ا لمنهج . حقيقة لقد أكد ٧٦٫٢٥٪ من جميع البحوثين في الجماعات الأربع حاجة المناهج وطرق البحث إلى تطوير ، لكن ذلك جاء في معرض تفسير عدم وصول علم الاجتماع إلى قوانين وتعميمات(جاء ذلك بالنسبة لمن قال إن هذا الأمر في غاية الأهمية أو مهم إلى حد كبير) . كذلك فقد أكد الكثير أهمية الانطلاق من التوجهات الدينية في بحوث علم الاجتماع ، لكن الاشكالية التي يعاني منها علم الاجتماع أن هذه التوجهات الدينية والثقافية والخصوصية

التاريخية والاجتماعية في العالم العربي لم يتم بلورتها بعد في شكل بناء نظري يعتمد عليه في بحوث علم الاجتماع، ويمكن القول أنه لم تظهر نظرية عربية في علم الاجتماع بعد نظرية ابن خلدون. كذلك يمكن القول مع (عبد الملك عودة) بأنه لايوجد الآن علم اجتماع عربي، وإنما تطبيقات عربية لعلم الاجتماع الغربي وهذا هو نفس مالاحظه الكثيرون مثل (محمود الذاودي) و(الحسن إدريس سالم)[٨٤] من أن علم الاجتماع العربي فاقد للهوية المتميزة ، وقالا بلغتهم « إن أهم مايميز علم الاجتماع في الوطن العربي هو فقدانه للمحتوى والشكل والتوجه الذي يمكن أن يعطيه السمة الخاصة به . وما هذا كله في نظرنا إلا بسبب الضعف النظري والتبعية الفكرية لعلم الاجتماع الغربي) . وهما يؤكدان (ان أزمة علم الاجتماع العربي هي أنه غير قادر على التنظير الاجتماعي ذي المصداقية العلمية . وليس هناك أمل كبير في تغيير هذا الوضع مالم نحسم معضلة إشكالية التراث والمعاصرة عند علم الاجتماع المعاصر).

وعلى الرغم من حقيقة أنه لاتوجد مدرسة أو مدارس عربية في علم الاجتماع ، إلا أن وعي المشتغلين بعلم الاجتماع بالخلفيات التاريخية والثقافية لعلم الاجتماع الغربي، ولحقيقة الخلاف الجذري بين التاريخ والواقع العربي وبين التاريخ والواقع الغربي، ولطبيعة النظريات والمناهج المعروضة في علم الاجتماع وارتباطها بالسياقات والأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية المنطلقة منها ، ولأهمية تقديم كل النظريات. والمناهج المطروحة في أدبيات علم الاجتماع وأخذ مايتناسب منها مع واقعنا ويسهم في تفسيره وفهمه ومواجهة مشكلاته ، دون تعصب لنظرية أو لمنهج دون الآخر ، ولأهمية التواصل بين المشتغلين لعلم الاجتماع على مستوى المجتمع الواحد وعلى مستوى مجتمعات العالم العربي من خلال جمعيات ومنتديات هذا العلم ، ولأهمية المشروعات البحثية المشتركة

والدراسات المقارنة التي تجري في عدة مجتمعات... الخ، أقول إن إدراك المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي لهذه الأمور أمر في غاية الأهمية للوصول إلى مدارس عربية في علم الاجتماع . أقول مدارس ولا أقول مدرسه ، فالباحث يقدر حرية الفكر وحرية الرأي وحرية التوجه ، وبالتالي يقدر التعددية النظرية والمنهجية ، والتعددية في التوجهات الفكرية ، وتعددية النظريات والمناهج والاتجاهات. وهذا يعني أن الباحث لايطالب بمدرسة عربية في علم الاجتماع ينتمي إليها كل المشتغلين بهذا العلم بحيث يصبحون نسخًا كربونية من بعضهم البعض، لأن هذا التوجه يعكس شكلاً من الضغوط الفكرية والاستبدادية الأكاديمية والدكتاتوريه الثقافية . وهذا أمر يتنافى مع حرية البحث العلمي ومع حق الباحث في الابداع والتخيل الاجتماعي والابتكاريه وحقه في النقد البناء. لكن غاية ماأصبو إليه هو أن يدرك هؤلاء المشتغلون بعلم الاجتماع في العالم العربي، خصوصية هذا العالم الثقافية والتاريخية والاجتماعية ، ويستفيدوا من النظريات والدراسات والمناهج والتطبيقات العالمية ، على أن يوظفوا مايمكن توظيفه منها لفهم هذا الواقع العربي، ومحاولة الخروج بتصورات نظرية ومنهجية أكثر قدرة على فهم هذه الخصوصية ، ومواجهة أزمات المجتمعات العربية ومشكلاتها الملحة . كل هذا بالطبع في إطار الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها عالميًا للنظرية العلمية .

هذا هو في نظري السبيل الوحيد للخروج من البداوة السوسيولوجية والوصول (باستعارة مصطلحات ابن خلدون) إلى مرحلة الحضارة السوسيولوجية . ونحن هنا لانقصد بهذه المرحلة الأخيرة القمة التي يبدأ بعدها الانهيار، ولكنها في نظرنا البداية الصحيحة التي يبدأ عندها تصويب مسارات علم الاجتماع في العالم العربي، وتحويله من ترف فكري إلى أداة في خدمة التنمية ومواجهة الأزمات والمشكلات الملحه في مجتمعاتنا العربية .

إن أحد عوامل تقدم علم الاجتماع في العديد من الدول هو ظهور مشكلات ملحة تستدعي الفهم والتشخيص والمواجهة . هكذا ارتبطت نشأة علم الاجتماع في فرنسا بأزمات مابعد الثورة الفرنسية وهكذا تطورت العديد من مدارس علم الاجتماع المعاصرة ، مثل مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع[٨٥] التي ركزت على دراسة المهاجرين إلى الولايات المتحدة ، وما يواجهونه من مشكلات التكيف والتمييز العنصري والإدمان وتفكك الأسر والجريمة وجنوح الأحداث... وهذا هو العامل الرئيس في بروز نظريات مثل التفاعل الرمزي عند (ميد) ، و(بلومر) و(كوث) و(ستبيتاني) و(زنانيكي) و(ملز) و(سترايكر) وغيرهم . وكلهم ينتمون إلى جامعة شيكاغو.

وقد سبق أن أشرنا في مقدمة هذا البحث كيف أن علم الاجتماع في السويد نمى عن طريق التركيز على الدراسات التي تعالج مشكلات الأسرة والسكان ، وهذه المشكلات - كما يشير إلى هذا (حافظ الجمالي) هي السبب الرئيس في ادخال مادة علم الاجتماع في الجامعات السويدية[٨٦] .

ونفس الأمر ينطبق على فنلندة التي نمى علم الاجتماع فيها من خلال التركيز على مشكلات تعاطي الكحول ، وسياسات الدولة في مواجهتها .

ونفس الأمر ينطبق على علم الاجتماع الإيطالي الذي يركز على مشكلات تخلف الجنوب، وما ينجم عنه من هجرات إلى الشمال، وما يتسبب عن هذه الهجرات من انعدام في التوازن الاجتماعي ومشكلات اجتماعية ملحة كالجريمة والإدمان والتسول،، والمناطق المتخلفة داخل المدن Slums... الخ

الغريب والعجيب أن الفرصة سانحه أمام المشتغلين بعلم الاجتماع في المجتمعات العربية لتنمية علمهم وتطويره وإثبات فعاليته ودوره في تنمية المجتمعات . فالمشكلات والأزمات الاجتماعية الملحة كثيره ومتفاقمة ، وتحتاج للفهم والتشخيص والمواجهة ، ومع هذا فإن أغلب بحوث هذا العلم مازال بحوث ديكورية لاتهتم بالمشكلات الملحة وإنما بالمشكلات السطحية ،

وحتى عند معالجة هذه المشكلات الملحة ، لاتتم المعالجة بشكل متعمق يصل إلى الأسباب الحقيقية . ويجب عدم إلقاء كل المسئوليه على عاتق المشتغلين بعلم الاجتماع وحدهم ، فهناك المناخ السياسي والثقافي، وهناك قضية حرية الفكر والبحث العلمي، وهناك قضية مصادر التمويل، وهناك قضية قناعة المسئولين وصناع القرار بالبحوث والدراسات الاجتماعية ، وهناك حرية واستقلالية الجامعات ومراكز البحث العلمي... الخ . ولاشك لدى الباحث أن هناك علاقة جدلية بين كل هذه المتغيرات ، ولكن الخطوة الأولى يجب أن يبدأها المشتغلون بعلم الاجتماع في عالمنا العربي.

مصادر التحليل الميداني

١- راجع : نبيل السمالوطي: نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع : رؤية نقدية اجتهادية، دار المطبوعات الجامعية ١٩٩٦ ص ص ٢٤-١٥٧.

٢ - كارل بوبر: عقم المذهب التاريخي: ترجمة عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف ١٩٥٩ ص ص ١٠-٢٥.

٣ - رايت ملز: الخيال العلمي الاجتماعي: ترجمة عبد المعطي والهواري- دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٨٧ ص.

٤ - نبيل السمالوطي: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : دار الكتاب الجامعي سنة ١٩٨٦- ص ص ١٠٧-١١٠.

٥ - ايفانز بريتشارد: الانثروبولوجيا الاجتماعية : ترجمة أحمد أبوزيد - منشأة المعارف الاسكندرية سنة ١٩٧٨ ص ص ٩٢-٩٩.

٦ - المصدر السابق ص ٩٩ .

٧ - ارجع إلى دراسة المؤلف: نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع ص ٤٥ وإلى :

Gendzier: Managing Political Change : Scientists and the Third World: Bouldier Co. Westview Press 1985.

وارجع إلى عثمان الرواف: التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي : مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت المجلد () العدد (٢) سنة ١٩٨٩ص ص ٥١-٨٢.

8 - Janowitz. M. and Hills, R: Internationalizing American Sociology Through the Research Committee of The International Sociological Association: American Sociologists Vo(8) 1973 pp.77-81.

UNESCO: Regionalization of Social Sciences in Latin America, Asia, and Africa International Social Science Journal XXXV Vol4 19 pp 559-561

9 - Merton, K.R.Social Theory and Social Structure:

N.Y. The Free Press p.70-77.See also: R. Collins, Randall : Theoretical Sociology: Harcourt Brace Jovanovich Publishers: New york 1988 pp. 238-241.

10- Collins, R. . Ibid. p. 376.

١١- س رايت ملز: مصدر سابق ص ٩١.

١٢- جراهام كينلوتش: تمهيد في النظرية الاجتماعية : تطورها ونماذجها الكبرى : ترجمة محمد سعيد فرح - دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٩٠ ص ٤١.

١٣- نبيل السمالوطي : الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر. الهيئة العامة للكتاب- الاسكندرية ١٩٧٥م ص ص ٢٥-٢٧.

14- G. Myrdal: Objectivity in Social Research . London. 1962. p. 9.

١٥- صلاح قنصوة :الموضوعية في العلوم الانسانية :عرض نقدي لمناهج البحث ، دارالثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٠ ص ص ٥٢-٥٥.

16- A. Gouldner: The Comming Crisis of Western Sociology: Heinmann, London. New Delhi.

١٧- تشارلس رايت ملز: الخيال العلمي الاجتماعي: ترجمة عبد الباسط والهواري . دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧، الفصل الثاني ص ص ٤٧-٨٣.

١٨- ارفيج زايتلن: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة عوده وعثمان : دار السلاسل - الكويت ١٩٨٩ ص ص ١٠٦ -١٠٧.

١٩- المصدر السابق ص ١٠٨.

٢٠- المصدر السابق ص ١٠٥.

٢١- س. رايت ملز: المصدر السابق الفصل الثالث ص ص ٩١-١٢٨.

٢٢- المصدر السابق ص ١٠٤.

٢٣- ارجع إلى دراسة الخيال السوسيولوجي لتشارلس رايت ملز وارجع إلى دراسة المؤلف بعنوان « الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر »

المشار إليها سابقًا ، وإلى دراسته بعنوان التوجيه الإسلامي لمناهج البحث في علم الاجتماع ، ودراسته بعنوان التوجيه الإسلامي وصراع المنطلقات والنظريات في علم الاجتماع . دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥م.

٢٤- محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة : دار المعرفة الجامعية ١٩٨٣ ص ص ٥٩- ٦٠.

٢٥- المصدر السابق ص ٦٠.

٢٦- المصدر السابق ص ٦٠.

٢٧- المصدر السابق ص ص ٦٠-٦٣.

٢٨- جراهام كينلوتش المصدر السابق ص ٢٩.

٢٩- راجع كتاب ارفنج زايتلن : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع السابق . الإشارة إليه ، وهذه هي كل الموضوعات التي تناولها هذا الكتاب. راجع ص ٣١٩ كينلوتش : المصدر السابق - الدراسة بكاملها تدور حول عرض هذه النظريات مع تطوراتها - راجع مثلا ص ٣٤٠.

٣١- المصدر السابق ص ٣٤٠.

٣٢- نيقولا تيماشيف « نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها: ترجمة عودة وآخرون : دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٤م . راجع المحتويات والمقدمة .

٣٣ - بيرس كوهين : النظرية الاجتماعية الحديثة . ترجمة الهواري . دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٥م.

٣٤- محمد عاطف غيث: مصدر سابق ص ٥٩-١٠٨.

٣٥- محمد فؤاد حجازي: النظريات الاجتاعية . مكتبة وهبة - القاهره، ١٩٨٨م . راجع محتويات الكتاب.

٣٦ - كينلوتش. مصدر سابق ص ٢٩١. راجع الفصل الثالث ص ص ٢٩٣-٣٢٤.

37- Collins Randall: The Theoretical Sociolgy: Harcourt Janovich Publishers:N.Y. 1988 pp. 93-100.

38- Op. cit. p. 95.

39- P. Sorokin: Fads and Foibles in Modern Sociology

Regnery N.Y. 1956.

٤٠- قباري . محمد إسماعيل : تيارات معاصرة في علم الاجتماع : الهيئة المصرية العامة للكتاب . الاسكندرية - ١٩٧٩ص ٩٢. وارجع إلى: نبيل السمالوطي:التوجيه الإسلامي وصراع المنطلقات والنظريات في علم الاجتماع: دراسة نقدية في علم اجتماع المعرفة - دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥م ص ص ٣٠-٣٢.

41- A . Schutz: The Phinomenology of Social World . North Westen University Press 1967 pp. 40-44.

42- Ibid. pp 110-111.

ويمكن الرجوع إلى :

السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية : دار النهضة العربية : بيروت ١٩٨٥ ص ص ٢٥٠-٢٥٤.

٤٣- ايفانز برتشارر: الانثروبولوجيا الاجتماعية . ترجمة أحمد أبو زيد : منشأة المعارف . ١٩٦١م.

٤٤ - نبيل السمالوطي: نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع : رؤية نقدية اجتهادية : دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٩٥ ص ص ١٦-٢٥

٤٥- س. رايت ملز: الخيال العلمي الاجتماعي: ترجمة عبد المعطي الهواري: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧م . الفصل الثالث (الامبيريقية المجتزأة).

وارجع أيضا إلى :

كارل بوبر: عقم المذهب التاريخي : ترجمة عبد الحميد صبره . منشأة المعارف الاسكندرية ص ص ١٣٣-١٨٩.

٤٦- صلاح قنصوه : الموضوعية في العلوم الإنسانية :عرض نقدي لمناهج البحث . دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهره ١٩٨٠م ص ٥٨ ومابعدها وانظر ص ص ٦٤- ٦٥.

٤٧- كارل بوبر: المصدر السابق ص

٤٨- المصدر السابق ص

٤٩- ايفانز بريتشارد: مصدر سابق ص ٩٩

٥٠- نبيل السمالوطي: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : الهيئة العامة للكتاب - الاسكندرية سنة ١٩٧٣م ص

٥١- عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده . دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥م - ص ص ١٠٧-١١٥.

وارجع إلى : K.D. Bailey: Methods of Social Research
The Free Press. Ny. 1978-p.4.

وارجع إلى نبيل السمالوطي : التوجيه الإسلامي وصراع المنطلقات والنظريات في علم الاجتماع - مصدر سابق ص ٣٠.

٥٢- توفيق الطويل: أسس الفلسفة : الطبعة الرابعة : دار النهضة العربية ١٩٦٤ . انظر الباب الثالث (الابستمولوجيا أو نظرية المعرفة) ، خاصة موقف الوضعية المنطقية المعاصرة من المعرفة ، وموقف الماديين، والاجتماعيين والنقديين ص ص ٣٦٠-٣٧٧.

52- A. Schutz: The Phinomenology of Social World: North Western University Press. 1967. pp. 110-111. See Also. Wolf : Phinomenology and Sociology: in Bottomore and R.Nisbet: History of Sociological Analysis- London: Heinemann 1978. pp. 499-556

53- Schutz: Op. cit. pp. 40-44.

٥٤- ارجع إلى السمالوطي: التوجيه الإسلامي وصراع المنطلقات والنظريات في علم الاجتماع : دراسة سابقة . ص ص ٣٠-٣٢.

وراجع السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٥م ص ص ٢٥٠-٢٥٤.

٥٥ - صلاح قنصوه : مصدر سابق ص ٦٢.

٥٦- نبيل السمالوطي: مصدر سابق ص ٥٨.

57- See :T. Parsons: Evaluation and Objectivity:

مذكور في ارفنج زايتلن : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : ترجمة

عودة وعثمان : دار السلاسل - الكويت ١٩٨٩ ص ١٠٧.

٥٨ - المصدر السابق ص ١٠٨.

٥٩ - المصدرالسابق ص ص ١٠٨-١٠٩.

٦٠- نبيل السمالوطي: المصدرالسابق ص ص ٦٤-٦٦.

٦١- نبيل السمالوطي:نحو توجيه إسلامي لمناهج البحث في علم الاجتماع رؤية نقدية اجتهادية . دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٩٥م ص ص ٦٦-٦٨.

وارجع كذلك إلى

محمد محمد امرزيان : منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية : الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي(سلسلة الرسائل الجامعية (٤) ١٩٩٢ ص ص ٢٦٥ ومابعدها . راجع عبد الحميد الكردي: نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة . مكتبة المؤيد والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٢ ص ص ٣٢٥ ومابعدها.

عبد الرحمن بن زيد الزنيدي: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: دراسة نقدية في ضوء الإسلام - مكتبة المؤيد ١٩٩٢- الباب الأول من ص ٩٩- ٢٢٥.

٦٣- كارل بوبر: عقم المذهب التاريخي. عبد الحميد صبره . منشأة المعارف - الاسكندرية ١٩٥٩م ص ص ١٠٢-١٠٤.

وانظر الطبعة الحديثة سنة ١٩٧٩.

K. Popper : The Poverty of Historicism : Routledge and Kagan Paul- London. 1979.

64- K. Popper: The Logic of Scientific Discovery : Hutchinson and Co(Publishers) Ltd. London. 1959- Tenth ed. 1980.

٦٥- ارجع إلى دراسة محمد محمد قاسم : كارل بوبر: نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي: الفصل الرابع ص ص ١٥٧-٢٠٤.

٦٦- جراهام كينلوتش: مصدر سابق ص ص ٢٧-٢٩.

٦٧- المصدر السابق ص ٢٩.

٦٨-المصدر السابق ص ٢٩.

٦٩- المصدرالسابق ص ص ٣٠-٣١.

٧٠- المصدر السابق ص ص ٣١-٣٢.

٧١- بيرس كوهين : مصدر سابق ص ص ٢١-٢٦.

٧٢- المصدر السابق ص ٢٧.

٧٣- المصدر السابق ص ٣٢.

74- Erving Zietlin: Rethinking Sociology A Critique of Contemporary Theory Prentice Hall Englewood Cliff New Jersy 1973.

وقد قام عودة وعثمان بترجمته تحت اسم : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : دراسة نقدية صدر عن دار السلاسل في الكويت سنة ١٩٨٩ انظر ص ١٠٩-١١٠.

٧٥- المصدر السابق.

٧٦- المصدر السابق ص ص ٢٠-٢١

٧٧- كينلوتش : المصدر السابق ص ٤١.

78- Janowilz, M. , Hills, R.: Internationalizing American Sociology. Through the Research Committee of The International Sociological Association: American Sociologists. Vol B 1973 pp,. 77-81.

79- William, E. : The International Sociological Association and the Internationalization of Sociology: (in) International Social Science Journal : VXXVII vol. 2 1975.

80- See UNESCO:- Regionalization of Social Sciences in Latin America, Asia and Africa: International Social Science Journal. XXXV, Vol2. pp. 559-

٨١- نبيل السمالوطي: التوجيه الإسلامي وصراع النظريات والمنطلقات في علم الاجتماع : دراسة نقدية في علم اجتماع المعرفة .

٨٢- عبد الباسط عبد المعطي: مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ديسمبر ١٩٨٥ العدد ٢٠ ص ص ٢٠-٣٦.

وانظر دراسته بعنوان : الوعي التنموي العربي – ممارسة بحثيه : معهد الانماء العربي للدراسات الاجتماعية – بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٩م.

٨٣- راجع ندوة اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطنالعربي ، مجلة شئون عربية ، تونس، العدد (٤٢) لسنة ١٩٨٢ ص ١٣٩.

٨٤- محمود الذاودي، والحسن إدريس سالم : ملاحظات حول واقع علم الاجتماع العربي المعاصر: مجلة شئون عربية – تونس : العدد (٥٠) سنة ١٩٨٧م ص ص ١٢٩-١٣٧.

٨٥- معن خليل عمر : نحو نظرية عربية في علم الاجتماع : مصدر سابق ص ص ٥٥-٥٦.

٨٦- حافظ الجماعي: (علم الاجتماع بعد ماكس فيبر) مجلة الفكر العربي، سنة ١٩٨٥، العدد (٣٧) ص ٥٩.

وراجع:

Don: Martindale : op. cit. p. 540

الجدول رقم (١) : القضية الأولى

توزيع المبحوثين حسب تصورهم لأهداف علم الاجتماع كما يمارس اليوم فى العالم العربى والواقع المحلى

			الوصول لقوانين وتعميمات	مواجهة المشكلات الملحة	تنمية وعى الناس	رسم وإنجاح التنمية	فهم الواقع الإجتماعى	تحقيق أهداف سياسية	خدمة الصفوات	خدمة كل أبناء المجتمع
هدف فى غاية الأهمية	المصريون	ت	١٢	١٥	٣	١٤	١٨	٣	-	١٥
		٪	٦٠٪	٧٥٪	١٥٪	٧٠٪	٩٠٪	١٥٪	-	٧٥٪
	السعوديون	ت	١٣	١٦	٦	١٥	١٧	٢	-	١٦
		٪	٦٥٪	٨٠٪	٣٠٪	٧٥٪	٨٥٪	١٠٪	-	٨٠٪
	السودانيون	ت	٢	٢	٢	٣	٣	١	-	٢
		٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٧٥٪	٧٥٪	٢٥٪	-	٥٠٪
	الجزائريون	ت	-	٣	-	٢	١	١	-	-
		٪	-	٧٥٪	-	٥٠٪	٢٥٪	٢٥٪	-	-
مهم إلى حد كبير	المصريون	ت	٤	٢	٣	٤	٢	٦	-	٣
		٪	٢٠٪	١٠٪	١٥٪	٢٠٪	١٠٪	٣٠٪	-	١٥٪
	السعوديون	ت	٤	٢	٨	٣	٣	٣	-	٢
		٪	٢٠٪	١٠٪	٤٠٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪	-	١٠٪
	السودانيون	ت	١	١	١	-	١	١	-	-
		٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	-	٢٥٪	٢٥٪	-	-
	الجزائريون	ت	٢	١	١	٢	١	-	-	١
		٪	٥٠٪	٢٥٪	٢٥٪	٥٠٪	٢٥٪	-	-	٢٥٪
مهم إلى حد ما	المصريون	ت	٤	١	١٠	٢	-	٦	٣	٢
		٪	٢٠٪	٥٪	٥٠٪	١٠٪	-	٣٠٪	١٥٪	١٠٪
	السعوديون	ت	٣	-	٥	-	-	٥	-	١
		٪	١٥٪	-	٢٥٪	-	-	٢٥٪	-	٥٪
	السودانيون	ت	١	١	١	١	-	٢	١	٢
		٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	-	٥٠٪	٢٥٪	٥٠٪
	الجزائريون	ت	-	-	٢	-	٢	-	-	٢
		٪	-	-	٥٠٪	-	٥٠٪	-	-	٥٠٪

تابع الجدول رقم (١)

			الوصول لقوانين وتعميمات	مواجهة المشكلات الملحة	تنمية وعى الناس	رسم وإنجاح التنمية	فهم الواقع الإجتماعى	تحقيق أهداف سياسية	خدمة الصفرات	خدمة كل أبناء المجتمع
هدف قليل الأهمية	المصريون	ت	-	٢	٤	-	-	٤	١	-
		٪	-	١٠٪	٢٠٪	-	-	٢٠٪	٥٪	-
	السعوديون	ت	-	٢	-	٢	-	٦	٩	١
		٪	-	١٠٪	-	١٠٪	-	٣٠٪	٤٥٪	٥٪
	السودانيون	ت	-	-	-	-	-	-	١	-
		٪	-	-	-	-	-	-	٢٥٪	-
	الجزائريون	ت	١	-	١	-	-	١	٢	١
		٪	٢٥٪	-	٢٥٪	-	-	٢٥٪	٥٠٪	٢٥٪
هدف مستبعد تماماً	المصريون	ت	-	-	-	-	-	١	١٦	-
		٪	-	-	-	-	-	٥٪	٨٠٪	-
	السعوديون	ت	-	-	١	-	-	٤	١١	-
		٪	-	-	٥٪	-	-	٢٠٪	٥٥٪	-
	السودانيون	ت	-	-	-	-	-	-	٢	-
		٪	-	-	-	-	-	-	٥٠٪	-
	الجزائريون	ت	١	-	-	-	-	٢	٢	-
		٪	٢٥٪	-	-	-	-	٥٠٪	٥٠٪	-

جدول (٢)

القضية الأولى

مقارنة بين النسب المئوية للأهداف في المجموعات الأربع (في غاية الأهمية + مهم إلى حد كبير

جدول رقم(٢)	المصريين	السعوديين	السودانيين	الجزائريين	متوسط النسب
أ – الوصول إلى قوانين وتعميمات	٨٠٪	٨٥٪	٧٥٪	٥٠٪	٧٢ر٥٪
ب – مواجهة المشكلات الملحة في المجتمع	٨٥٪	٩٠٪	٧٥٪	١٠٠٪	٨٧ر٥٪
ج – تنمية وعي الناس بواقعهم	٣٠٪	٧٠٪	٧٥٪	٢٥٪	٥٠٪
د – رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية	٩٠٪	٩٠٪	٧٥٪	١٠٠٪	٨٨ر٧٥٪
هـ – فهم الواقع الاجتماعي والثقافي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٥٠٪	٨٧ر٥٪
و – تحقيق أهداف سياسيه	٤٥٪	٢٥٪	٥٠٪	٢٥٪	٤٢ر٥٪
ز – خدمة الصفوات	–	–	–	–	صفر
ح – خدمة كل أبناء المجتمع	٩٠٪	٩٠٪	٥٠٪	٢٥٪	٦٣ر٧٥٪

جدول (٣)

القضية الأولى

تقدير أهداف علم الاجتماع في نظر المجموعات الأربع حسب النسب المئوية
(في غاية الأهمية ومهم إلى حد كبير) مرتبة تنازليا من الأهم إلى المهم

المجموعات	المصريـــــون		السعوديـــون		السودانيـــون		الجزائريـــون	
الأهداف	ترتيب الهدف أبجديا	النسبة	ترتيب الهدف أبجديا	النسبة	ترتيب الهدف أبجديا	النسبة	ترتيب الهدف أبجديا	النسبة
أ-ألوصول إلى قوانين وتعميمات	هـ	٪١٠٠	هـ	٪١٠٠	هـ	٪١٠٠	ب	٪١٠٠
ب - مواجهة المشكلات الملحة في المجتمع	ح	٪٩٠	ب	٪٩٠	أ	٪٧٥	د	٪١٠٠
ج - تنمية وعي الناس بواقعهم	د	٪٩٠	د	٪٩٠	ب	٪٧٥	أ	٪٥٠
د- رسم وانجاح سياسات وخطط وبرامج التنمية	ب	٪٨٥	ح	٪٩٠	ج	٪٧٥	هـ	٪٥٠
هـ - فهم الواقع الاجتماعي والثقافي	أ	٪٨٠	أ	٪٨٥	د	٪٧٥	ج	٪٤٥
و - تحقيق أهداف سياسيه	و	٪٤٥	ج	٪٧٠	و	٪٥٠	و	٪٢٥
ز- خدمة الصفوات المختلفة	ج	٪٣٠	و	٪٢٥	ح	٪٥٠	ح	٪٢٥
ح- خدمة كل أبناء المجتمع	ز	صفر	ز	صفر	ز	صفر	ز	صفر

الجدول رقم (٤) : القضية الرابعة

توزيع المبحوثين حسب تصورهم للعوامل المسئولة عن عدم وصول علم الإجتماع إلى قوانين أو تعميمات تتجاوز النسبيات الثقافية والتاريخية والمكانية

الموقف		العوامل	حداثة العلم	نقص الدراسات المقارنة	إختلاف المفاهيم	تدخل المعتقدات	المصالح الخاصة	عدم كفاية المناهج	طبيعة العلم	مصادر التمويل	غياب نموذج إرشادى
هدف فى غاية الأهمية	المصريون	ت	٣	١٢	١٨	١٥	٩	٥	٧	٦	–
		٪	٪١٥	٪٦٠	٪٩٠	٪٧٥	٪٤٥	٪٢٥	٪٣٥	٪٣٠	–
	السعوديون	ت	٨	١٢	١٥	٩	٦	٦	٥	٣	٣
		٪	٪٤٠	٪٦٠	٪٧٥	٪٤٥	٪٣٠	٪٣٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٥
	السودانيون	ت	١	٢	٣	٢	٢	٢	٢	١	–
		٪	٪٢٥	٪٥٠	٪٧٥	٪٥٠	٪٥٠	٪٥٠	٪٥٠	٪٢٥	–
	الجزائريون	ت	–	–	–	١	–	٢	١	١	–
		٪	–	–	–	٪٢٥	–	٪٥٠	٪٢٥	٪٢٥	–
مهم إلى حد كبير	المصريون	ت	٧	٦	٢	٢	٥	١٠	٨	٦	٧
		٪	٪٣٥	٪٣٠	٪١٠	٪١٠	٪٢٥	٪٥٠	٪٤٠	٪٣٠	٪٣٥
	السعوديون	ت	٦	٥	٤	٦	٤	١٠	٨	٧	٦
		٪	٪٣٠	٪٢٥	٪٢٠	٪٣٠	٪٢٠	٪٥٠	٪٤٠	٪٣٥	٪٣٠
	السودانيون	ت	١	١	١	١	١	١	١	١	١
		٪	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥
	الجزائريون	ت	٢	٣	٣	٢	١	١	٢	–	١
		٪	٪٥٠	٪٧٥	٪٧٥	٪٥٠	٪٢٥	٪٢٥	٪٥٠	–	٪٢٥

تابع جدول رقم (٤)

الموقف		العوامل	حداثة العلم	نقص الدراسات المقارنة	إختلاف المفاهيم	تدخل المعتقدات	المصالح الخاصة	عدم كفاية المناهج	طبيعة العلم	مصادر التمويل	غياب نموذج إرشادى
مؤيد	المصريون	ت	٦	٢	-	-	٦	٢	٥	٥	٩
		٪	٣٠٪	١٠٪	-	-	٣٠٪	١٠٪	٢٥٪	٢٥٪	٤٥٪
	السعوديون	ت	٤	٣	١	١	٤	٢	٣	٤	٧
		٪	٢٠٪	١٥٪	٥٪	٥٪	٢٠٪	١٠٪	١٥٪	٢٠٪	٣٥٪
	السودانيون	ت	١	١	-	١	١	١	-	١	٢
		٪	٢٥٪	٢٥٪	-	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	-	٢٥٪	٥٠٪
	الجزائريون	ت	٢	١	١	١	٣	١	١	٢	١
		٪	٥٠٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	٧٥٪	٢٥٪	٢٥٪	٥٠٪	٢٥٪
مستبعد	المصريون	ت	٤	-	-	٣	-	٣	-	٣	٤
		٪	٢٠٪	-	-	١٥٪	-	١٥٪	-	١٥٪	٢٠٪
	السعوديون	ت	٢	-	-	٤	٦	٢	٤	٦	٤
		٪	١٠٪	-	-	٢٠٪	٣٠٪	١٠٪	٢٠٪	٣٠٪	٢٠٪
	السودانيون	ت	١	-	-	-	-	-	١	١	١
		٪	٢٥٪	-	-	-	-	-	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪
	الجزائريون	ت	-	-	-	-	-	-	-	١	٢
		٪	-	-	-	-	-	-	-	٢٥٪	٥٠٪

جدول رقم (٥)

القضية الثانية

جدول يوضح أولويات العوامل المسئولة عن عدم وصول علم الاجتماع
إلى قوانين وتعميمات تنطبق على كل المجتمعات – استناداً إلى تقويم المبحوثين (في غاية الأهمية – ومهم جداً)

مجموعة المصريين		مجموعة السعوديين		مجموعة السودانيين		مجموعة الجزائريين	
الترتيب الهجائي للعامل	النسبة	الترتيب الهجائي	٪	الترتيب الهجائي	٪	الترتيب الهجائي	٪
ج جـ	٪١٠٠	ج	٪٩٥	ج	٪١٠٠	ب	٪٧٥
ب	٪٩٠	ب	٪٨٥	ب	٪٧٥	ج	٪٧٥
د	٪٨٥	و	٪٨٠	د	٪٧٥	د	٪٧٥
و	٪٧٥	د	٪٧٥	هـ	٪٧٥	و	٪٧٥
ز	٪٧٥	أ	٪٧٠	و	٪٧٥	ز	٪٧٥
هـ	٪٧٠	ز	٪٦٥	ز	٪٧٥	أ	٪٥٠
ح	٪٦٠	هـ	٪٥٠	ح	٪٥٠	ط	٪٢٥
أ	٪٥٠	ح	٪٥٠	أ	٪٥٠	هـ	٪١٥
ط	٪١٥	ط	٪٤٥	ط	٪١٥	ح	٪١٥

جدول رقم (٦) (القضية الثانية)

مقارنة بين المجموعات الأربع من حيث تقويم العوامل المسئولة عن تأخير العلم عن الوصول إلى قوانين وتعميمات (حسب فئات في غاية الأهمية ، عوامل مهمة إلى حد كبير)

المجموعات / العوامل	مجموعة المصريين	مجموعة السعوديين	مجموعة السودانيين	مجموعة الجزائريين	متوسط النسب
أ- حداثة العلم نسبيا	٥٠٪	٧٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٥٪
ب- نقص الدراسات المقارنه وعبر الثقافية.	٩٠٪	٨٥٪	٧٥٪	٧٥٪	٨١٫٢٥٪
ج- الاختلافات حول المفاهيم والمصطلحات	١٠٠٪	٩٥٪	١٠٠٪	٧٥٪	٩٢٫٥٪
د- تدخل المعتقدات والايديولوجيات	٨٥٪	٧٥٪	٧٥٪	٧٥٪	٧٥٪
هـ- المصالح الخاصة التي يدافع الباحثون عنها	٧٠٪	٥٠٪	٧٥٪	٢٥٪	٥٥٪
و- عدم كفاية المناهج أوحاجتها للتطوير	٧٥٪	٨٠٪	٧٥٪	٧٥٪	٧٦٫٢٥٪
ز- طبيعة العلم والموضوعات المدروسة	٧٥٪	٦٥٪	٧٥٪	٧٥٪	٧٢٫٥٪
ح- الاتجاهات التي تعرضها مصادر تموي البحوث	٦٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٢٥٪	٤٦٫٢٥٪
ط- غياب نموذج إرشادي موجه متفق عليه	٣٥٪	٤٥٪	٢٥٪	٢٥٪	٣٨٫٧٥٪

جدول (٧) القضية الثالثة

توزيع افراد العينة حسب موقفهم من ضرورة انطلاق الباحث في دراسته الميدانية من نظريات محددة تمنحه رؤية شمولية للواقع

الرأي أو الموقف / عينة المبحوثين	نعم أوافق في كل البحوث		أوافق ولكن ليس في كل البحوث		لاأوافق على هذا في كل البحوث		المجمـــوع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
المصريون	٥	٢٥٪	١٢	٦٠٪	٣	١٥٪	٢٠	١٠٠٪
السعوديون	٤	٢٠٪	١٣	٦٥٪	٣	١٥٪	٢٠	١٠٠٪
السودانيون	١	٢٥٪	٢	٥٠٪	١	٢٥٪	٦	١٠٠٪
الجزائريون	١	٢٥٪	٣	٧٥٪	–	–	٦	١٠٠٪
المجموع	١١	٢٢ر٩	٣٠	٦٢ر٥	٧	١٤ر٦	٤٨	١٠٠٪

الجدول رقم (٨) : القضية الرابعة

توزيع المبحوثين حسب تصورهم للنظريات الانسب لفهم وتفسير الواقع والمشكلات العربية والمحلية

الموقف		النظريات	البنائية الوظيفة	التطورية	النفسية	الصراعية القديمة والجديدة	الدينية والوطنية
	المصريون	ت	١٥	٢	٦	١	٤
		٪	٪ ٧٥	٪ ١٠	٪ ٣٠	٪ ٥	٪ ٢٠
	السعوديون	ت	١٤	١	٨	١	٩
		٪	٪ ٧٠	٪ ٥	٪ ٤٠	٪ ٥	٪ ٤٥
	السودانيون	ت	٢	١	١	١	١
		٪	٪ ٥٠	٪ ٢٥	٪ ٢٥	٪ ٢٥	٪ ٢٥
	الجزائريون	ت	٢	–	–	–	–
		٪	٪ ٥٠	–	–	–	–
	المصريون	ت	٣	٣	٤	٨	٤
		٪	٪ ١٠	٪ ١٥	٪ ٢٠	٪ ٤٠	٪ ٢٠
	السعوديون	ت	٣	٢	٦	٦	٣
		٪	٪ ١٥	٪ ١٠	٪ ٣٠	٪ ٣٠	٪ ١٥
	السودانيون	ت	١	١	٢	١	١
		٪	٪ ٢٥	٪ ٢٥	٪ ٥٠	٪ ٢٥	٪ ٢٥
	الجزائريون	ت	١	٢	١	١	١
		٪	٪ ٢٥	٪ ٥٠	٪ ٢٥	٪ ٢٥	٪ ٢٥
	المصريون	ت	١	٥	٥	٤	٥
		٪	٪ ٥	٪ ٢٥	٪ ٢٥	٪ ٢٠	٪ ٢٥
	السعوديون	ت	٢	٢	٢	٤	٥
		٪	٪ ١٠	٪ ١٠	٪ ١٠	٪ ٢٠	٪ ٢٥
	السودانيون	ت	١	٢	١	١	–
		٪	٪ ٢٥	٪ ٥٠	٪ ٢٥	٪ ٢٥	–
	الجزائريون	ت	١	١	٢	١	١
		٪	٪ ٢٥	٪ ٢٥	٪ ٥٠	٪ ٢٥	٪ ٢٥

تابع جدول رقم (٨)

الموقف		النظريات	البنائية الوظيفية	التطورية	النفسية	الصراعية القديمة والجديدة	الدينية والوطنية
قليلة الأهمية	المصريون	ت	٢	٧	٣	٥	٤
		٪	١٠ ٪	٣٥ ٪	١٥ ٪	٢٥ ٪	٢٠ ٪
	السعوديون	ت	١	١٠	٢	٥	٢
		٪	٥ ٪	٥٠ ٪	١٠ ٪	٢٥ ٪	١٠ ٪
	السودانيون	ت	—	—	—	—	١
		٪	—	—	—	—	٢٥ ٪
	الجزائريون	ت	—	—	١	٢	٢
		٪	—	—	٢٥ ٪	٥٠ ٪	٥٠ ٪
مستبعد تماما	المصريون	ت	—	٣	٢	٢	٣
		٪	—	١٥ ٪	١٠ ٪	١٠ ٪	١٥ ٪
	السعوديون	ت	—	٥	٢	٤	١
		٪	—	٢٥ ٪	١٠ ٪	٢٠ ٪	٥ ٪
	السودانيون	ت	—	—	—	١	١
		٪	—	—	—	٢٥ ٪	٢٥ ٪
	الجزائريون	ت	—	١	—	—	—
		٪	—	٢٥ ٪	—	—	—

جدول رقم(٩)

القضية الرابــعة

نسق أولويات النظريات الواجب تبينها لفهم ودراسة الواقع المحلي والغربي
عند المجموعات الأربع المدروسة (في غاية الأهمية + مهم إلى حد كبير)

مجموعة المصريين		مجموعة السعوديين		مجموعة السودانيين		مجموعة الجزائريين	
النظريات	٪	النظريات	٪	النظريات	٪	النظريات	٪
البنائية الوظيفية	٪٨٥	البنائية الوظيفية	٪٨٥	البنائية الوظيفية	٪٧٥	البنائية الوظيفية	٪٧٥
النفسية	٪٥٠	النفسية	٪٧٠	النفسية	٪٧٥	التطورية	٪٥٠
الصراعية والراديكالية	٪٤٥	الدينية والوطنية	٪٦٠	الصراعية والراديكالية	٪٥٠	الدينيــية	٪٢٥
الدينية والوطنية والقومية	٪٤٠	الراديكالية والصراعية	٪٣٥	الدينية والوطنية والقوميــة	٪٥٠	الصراعية	٪٢٥
التطوريـــة	٪٢٥	التطوريــة	٪١٥	التطوريـــة	٪٥٠	النفسيــة	٪٢٥

جدول رقم(١٠)
القضية الرابعـة
مقارنه بين النسب المئوية (في غاية الأهمية ومهم إلى حد كبير)
للمجموعات الأربع في مجال تصور النظريات الأكثر ملاءمه لفهم الواقع العربي
ومواجهة مشكلاتـه

النظريات / التقويم (نسب في غاية الأهمية + مهمة إلى حد كبير)	المصريين	السعوديين	السودانيين	الجزائريين	متوسط النسب
البنائية الوظيفية	٨٥٪	٨٥٪	٧٥٪	٧٥٪	٨٠٪
التطورية	٢٥٪	١٥٪	٥٠٪	٥٠٪	٣٥٪
النفسيه	٥٠٪	٧٠٪	٧٥٪	٢٥٪	٥٥٪
الصراعية والراديكالية	٤٥٪	٣٥٪	٥٠٪	٢٥٪	٣٨ر٧٥٪
النظريات المنطلقة من أطر دينية أو قومية أو وطنية	٤٠٪	٦٠٪	٥٠٪	٢٥٪	٤٣ر٧٥٪

جدول (١١)

القضيـــة الخامســـة

توزيع أفراد العينة حسب مدى موافقتهم على أن بعض النظريات في علم الاجتماع حققت الشروط العلمية للنظرية (الموضوعية – الحيدة – صدق التعميم – تحديد المفاهيم بدقة– إمكانية الاختبار..الخ

الرأي أو الموقف	الموافقة التامه		موافقة إلى حد ما		عدم الموافقة إطلاقًا		المجموع	
عدد المبحوثين	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
المصريون	٢	٪١٠	٩	٪٤٥	٩	٪٤٥	٢٠	٪١٠٠
السعوديون	٢	٪١٠	١٢	٪٦٠	٦	٪٣٠	٢٠	٪١٠٠
السودانيون			١	٪٢٥	٣	٪٧٥	٤	٪١٠٠
الجزائريون	١	٪٢٥	٢	٪٥٠	١	٪٢٥	٤	٪١٠٠
المجموع	٥	٪١٠,٤	٢٤	٪٥٠	١٩	٪٢٩,٦	٤٨	٪١٠٠

جدول (١٢)

القضيــــة السادســـــة

توزيع أفراد العينة حسب مناصرة المناهج الكمية أو الكيفية في الدراسات الميدانية

الرأي أو الموقف / عينة المبحوثين	تأييد المناهج الكمية ورفض المناهج الكيفية		تأييد المناهج الكيفية ورفض المناهج الكمية		المزاوجة بين المناهج الكمية والكيفية		آراء أخرى		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
المصريون	٢	٪١٠	٢	٪١٠	١٦	٪٨٠			٢٠	٪١٠٠
السعوديون	١	٪٥	١	٪٥	١٨	٪٩٠			٢٠	٪١٠٠
السودانيون			١	٪٢٥	٣	٪٧٥			٤	٪١٠٠
الجزائريون	١	٪٢٥			٣	٪٧٥			٤	٪١٠٠
المجموع	٤	٨ر٣٪	٤	٨ر٣٪	٤٠	٨٣ر٤٪			٤٨	٪١٠٠

الجدول رقم (١٣) : القضية السابعة

توزيع المبحوثين حسب تصورهم لدرجة أهمية كل مصدر من مصادر المعرفة فى دراسات علم الاجتماع

درجة الاهمية		مصادر المعرفة	الدراسات الواقعية والمصادر الحسية	الاستنباطات العقلية	المصادر الدينية	الحس البحثى ورؤية الباحث
فى غاية الأهمية	المصريون	ت	١٦	٨	٥	٦
		٪	٨٠ ٪	٤٠ ٪	٢٥ ٪	٣٠ ٪
	السعوديون	ت	١٨	٦	٩	٤
		٪	٩٠ ٪	٣٠ ٪	٤٥ ٪	٢٠ ٪
	السودانيون	ت	٢	١	١	١
		٪	٥٠ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪
	الجزائريون	ت	٣	–	١	–
		٪	٧٥ ٪	–	٢٥ ٪	–
الى حد كبير	المصريون	ت	٤	٧	٨	٤
		٪	٢٠ ٪	٣٥ ٪	٤٠ ٪	٢٠ ٪
	السعوديون	ت	٢	١٠	٥	٨
		٪	١٠ ٪	٥٠ ٪	٢٥ ٪	٤٠ ٪
	السودانيون	ت	٢	٢	٢	١
		٪	٥٠ ٪	٥٠ ٪	٥٠ ٪	٢٥ ٪
	الجزائريون	ت	١	٣	١	٢
		٪	٢٥ ٪	٧٥ ٪	٢٥ ٪	٥٠ ٪
الى حد ما	المصريون	ت	–	٣	٥	٨
		٪	–	١٥ ٪	٢٥ ٪	٤٠ ٪
	السعوديون	ت	–	٢	٦	٥
		٪	–	١٠ ٪	٣٠ ٪	٢٥ ٪
	السودانيون	ت	–	١	١	٢
		٪	–	٢٥ ٪	٢٥ ٪	٥٠ ٪
	الجزائريون	ت	–	١	٢	٢
		٪	–	٢٥ ٪	٥٠ ٪	٥٠ ٪

تابع جدول رقم (١٣)

درجة الاهمية / مصادر المعرفة			الدراسات الواقعية والمصادر الحسية	الاستنباطات العقلية	المصادر الدينية	الحس البحثى ورؤية الباحث
قليل الاهمية	المصريون	ت	–	٢	٢	٢
		٪	–	١٠ ٪	١٠ ٪	١٠ ٪
	السعوديون	ت	–	٢	–	٣
		٪	–	١٠ ٪	–	١٥ ٪
	السودانيون	ت	–	–	–	–
		٪	–	–	–	–
	الجزائريون	ت	–	–	–	–
		٪	–	–	–	–
مستبعد تماما	المصريون	ت	–	–	–	–
		٪	–	–	–	–
	السعوديون	ت	–	–	–	–
		٪	–	–	–	–
	السودانيون	ت	–	–	–	–
		٪	–	–	–	–
	الجزائريون	ت	–	–	–	–
		٪	–	–	–	–

جدول رقم (١٤)

القضية السابعة

ترتيب مصادر المعرفة في علم الاجتماع لدى المجموعات الأربعة (في غاية الأهمية + مهم إلى حد كبير)

المصريون		السعوديون		السودانيون		الجزائريون	
المصادر	٪	المصادر	٪	المصادر	٪	المصادر	٪
أ	١٠٠٪	أ	١٠٠٪	أ	١٠٠٪	أ	١٠٠٪
ب	٧٥٪	ب	٨٠٪	ج	٧٥٪	ب	٧٥٪
ج	٦٥٪	ج	٧٠٪	ب	٧٥٪	ج	٥٠٪
د	٥٠٪	د	٦٠٪	د	٥٠٪	د	٥٠٪

جدول رقم (١٥)
القضية السابعة
مقارنة بين تقويم مصادر المعرفة في دراسات علم الاجتماع
بين المجموعات الأربع مقاسة بنسب الاجابات في فئتي (في غاية الأهمية ، ومهم إلى حد كبير)

التقويم مقاسا بالنسبة المئوية / المصادر	مجموعة المصريين	مجموعة السعوديين	مجموعة السودانيين	مجموعة الجزائريين	متوسط مجموع النسب
أ – المصادر الحسية والدراسات الواقعيـــــة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
ب – الاستنباطات العقلية	٧٥٪	٨٠٪	٧٥٪	٧٥٪	٢٥ر٧٦٪
ج – المصادر الدينيـــة	٦٥٪	٧٠٪	٧٥٪	٥٠٪	٦٥٪
د– الحس البحثي ورؤية الباحث	٥٠٪	٦٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥ر٥٢٪

جدول رقم (١٦)

القضية الثامنـــــة

توزيع الأساتذة المبحوثين حسب مدى موافقتهم على القضية القائلة (تؤثر المعتقدات والأيديولوجيات وخلفيات الباحثين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمناخ السياسي داخل المجتمع على نظريات وبحوث علم الاجتماع في كل المراحل اعتباراً من تحديد مشكلة البحث حتى عرض النتائج والتقرير مروراً بصياغة الأسئلة والفروض والمنهج وأدوات الدراسة ونوع التحليل الاحصائي والاجتماعي المستخدم)

الرأي أو الموقف / مجموعات المبحوثين	الموافقة التامة في كل النظريات والبحوث		الموافقة إلى حد ما في بعض البحوث		عدم الموافقة إطلاقاً		آراء أخرى		المجموع	
	ت	١٠٠٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
المصريون	٧	٣٥٪	١٠	٥٠٪	٣	١٥٪			٢٠	١٠٠
السعوديون	٤	٢٠٪	١٣	٦٥٪	٣	١٥٪			٢٠	١٠٠
السودانيون	٢	٥٠٪	١	٢٥٪	١	٢٥٪			٤	١٠٠
الجزائريون	٢	٥٠٪	٢	٥٠٪	–	–			٤	١٠٠
المجموع	١٥	٣١ر٣	٢٦	٥٤ر١	٧	١٤ر٦			٤٨	١٠٠٪

جدول (١٧)

القضيـــة التاسعـــة

توزيع أفراد العينة حسب تصور المبحوثين لإمكان تحقيق العالمية والاتفاق وعلم الاجتماع أم أنه علم محلي بالضرورة ولا يستهدف الوصول للتعميمات

الرأي أو الموقف / عينة المبحوثين	امكان تحقيق العالمية		حتمية المحلية وعدم إمكانية تحقيق العالمية		امكان الجمع بين العالمية والمحلية معـــا		آراء أخرى		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
المصريون	٣	١٥٪	٦	٣٠٪	١١	٥٥٪			٢٠	١٠٠٪
السعوديون	٤	٢٠٪	٢	١٠٪	١٤	٧٠٪			٢٠	١٠٠٪
السودانيون	–	–	١	٢٥٪	٣	٧٥٪			٤	١٠٠٪
الجزائريون	–	–	٢	٥٠٪	٢	٥٠٪			٤	١٠٠٪
المجموع	٧	١٤ر٦	١١	٢٢ر٩	٣٠	٦٢ر٥			٤٨	١٠٠٪

المحتويات

رقـــــم الايــــداع : ٩٦/٣٢٤١

الترقيم الدولـى : I.S.B.N - 977 - 03 - 0217 - 1

(١١١١١١١١١١١١١)